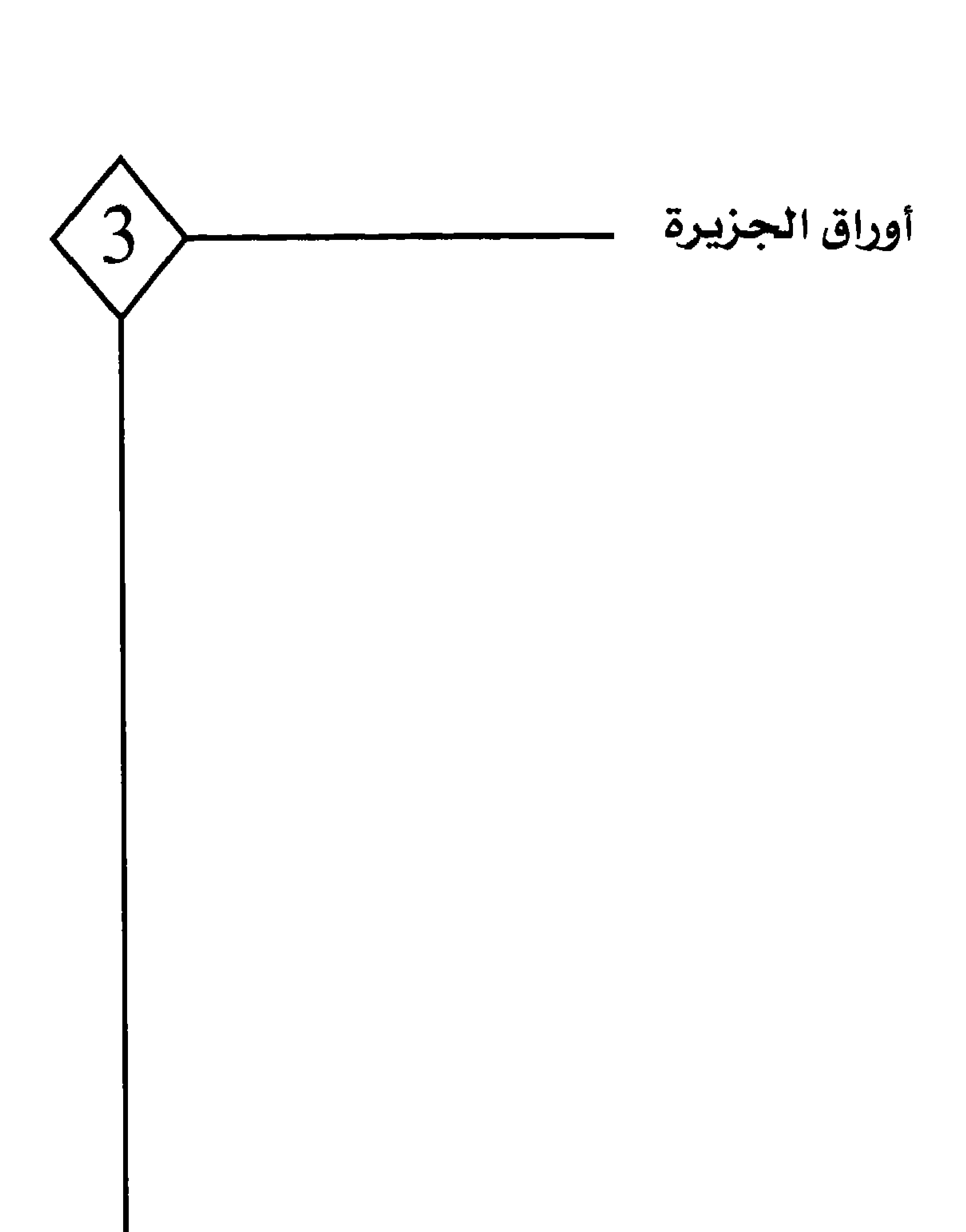


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
إيران
الدولة والأزمة
بشير م. نافع
طلال عتريسي
3
أوراق الجزيرة

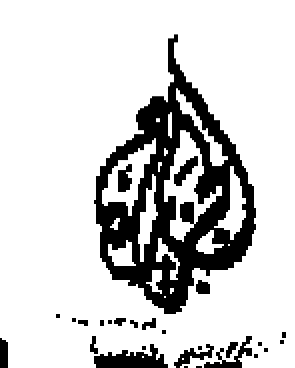


إيران . .

الدولة والأزمة

الطبعة الأولى

الدوحة – 2008



مركز الجزيرة للدراسات

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+).

فاكس: 4831346 (974+).

E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

رقم التصنيف (   )

ISBN (   )

أوراق الجزيرة

3

إيران..

الدولة والأزمة

بشير موسى نافع

طلال عتريسي



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

المحتويات

إيران..
الدولة والأزمة

المقدمة

إيران بلد قديم، تعود جذوره الحضارية إلى أكثر من خمسة آلاف عام. وتعتبر إيران واحدة من أكثر الدول الإسلامية تنوعاً، سواء على الصعيد الإثني أو الصعيد الديني والطائفي. ولكن إيران أيضاً عرفت مؤسسة الدولة منذ قرون طويلة، باعتبارها مهداً لإمبراطوريات سابقة على الفتح الإسلامي، وأخرى لاحقة عليه، أو باعتبارها جزءاً من أنظمة إمبراطورية أوسع. وقد كان تفكك المركز الإيراني دائماً باهظ التكاليف؛ مما جعل الذاكرة الإيرانية مسكونة بالخوف من الفوضى وفقدان الأمن.

بخلاف أغلب الدول العربية والإسلامية في الجنوب والغرب والشمال، لم تخضع إيران الحديثة للاستعمار الأوروبي المباشر. ولكن إيران، بالرغم من ذلك، وجدت نفسها مجبرة للتعايش مع رياح الحداثة، مما ترك أثاراً عميقة على بنية الاجتماع الإيراني؛ كما أصبحت منذ القرن التاسع عشر مسرحاً لصراعات القوى الغربية على المشرق الإسلامي، وساحة لتدافعات النفوذ الروسي – البريطاني، والأميركي – السوفياتي. وتعود الأزمات التي عاشتها إيران خلال العصر الحديث في جلها إلى تصاعد النفوذ الأجنبي ومحاولة الحركة الوطنية التحرر من هذا النفوذ.

في 1978 و1979، شهدت إيران واحدة من أكبر الثورات الشعبية في القرن العشرين. كانت الثورة الإيرانية إسلامية القيادة والمحتوى والتوجه، ولكن تعقيدات مسألة الدولة في الفكر السياسي الشيعي، من ناحية، والتعقيدات المرتبطة بمحاولة إقامة نظام حكم إسلامي في عالم تهيمن عليه الثقافة والقيم الغربية الحديثة، وضعا الجمهورية الإسلامية في مناخ مستديم من الأزمة منخفضة الوتيرة نسبياً. ولكن المشكلة الكبرى التي تواجهها الجمهورية الإسلامية منذ نشوئها تتعلق بعلاقاتها بالقوى الكبرى، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. فقد أصبح استقلال القرار الإيراني، والتحرر من النفوذ الأجنبي، في أساس شرعية الدولة والحكم منذ اللحظات الأولى لقيام الجمهورية. ومن ناحية أخرى، تواصل إيران سعيها منذ عقود لاكتساب قدرات دفاعية، تؤهلها للتحول إلى قوة إقليمية كبرى. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المشرق العربي–الإسلامي والخليج، تؤدي هذه التوجهات إلى تأزم علاقات إيران بعدد من القوى الغربية.

ترتكز سياسة إيران الخارجية، على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلى نهجين متداخلين من الراديكالية والبراغماتية. وتوظف إيران لخدمة هذه السياسة كافة أسلحتها، من القدرات المالية والاقتصادية، التضامن الإسلامي، الولاء الطائفي، الثقل السكاني، والموقع الاستراتيجي. ولكن الملف الذي يرشح إيران منذ 2005 للتحول إلى واحدة من أكبر الأزمات العالمية هو ملف البرنامج النووي الإيراني ونشاطها ضد الدولة العبرية.

يقدم الجزء الأول من هذه الورقة دراسة مختصرة لموقع إيران وجغرافيتها؛ لسكانها وتنوعها الإثني والطائفي؛ وللمحطات الرئيسة في تاريخها، لاسيما منذ ولادة الدولة الصفوية وتبلور كيانية إيرانية حديثة. وتتناول في جزئها الثاني الملف النووي الإيراني، وأثره في العلاقات العاصفة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأميركية، واحتمالات تعرض إيران لهجوم أميركي على خلفية من هذا الملف. إن الهدف الرئيس لهذه الورقة هو تقديم قاعدة كافية لفهم بنية إيران وسياساتها الحالية، كما لتطور أزمة الملف النووي، وما يمكن أن يتركه تصاعد هذا الملف النووي على هذه البنية.

الفصل الأول:

إيران.. الجغرافيا، الشعب، والتاريخ

بشير موسى نافع

الجغرافيا:

ليس ثمة دولة في المشرق العربي-الإسلامي تحمل جغرافيتها تنوعاً كذلك الذي تحمله الجغرافية الإيرانية، ولا موقعاً حرجاً كالموقع الإيراني. تعود جذور إيران الحديثة إلى ولادة الدولة الصفوية في مطلع القرن السادس عشر، ولكن حدودها الحالية ليست حدود إيران الصفوية. إيران كما نعرفها اليوم، إيران الدولة القومية (the nation-state)، هي صنيعة سلسلة من الحروب والتدافعات والهزائم، وتوازنات القوى الإقليمية والمعاهدات. في ذروة صعودها، وصلت سيطرة الدولة الصفوية إلى شمال شبه القارة الهندية وأعالي أذربيجان وأرمينيا، قبل أن تنحسر عن بعضها. وقد استطاع القاجاريون في نهاية القرن الثامن عشر إعادة توحيد أغلب المناطق التي سيطر عليها الصفويون يوماً. ولكن حدود إيران مع العراق وتركيا هي نتاج عدة قرون من الصراع بين الصفويين والقاجاريين، من جهة، والدولة العثمانية، من جهة أخرى. أما الحدود مع أرمينيا، أذربيجان وتركمانستان، فهي نتاج التراجعات الإيرانية المتواصلة أمام توسع روسيا القيصرية جنوباً. وقد خضعت الحدود مع أفغانستان وباكستان لتوازنات قوى القرن التاسع عشر،

وسعي بريطانيا للمحافظة على أفغانستان باعتبارها دولة حاجزة (buffer state) شمال شرقي الهند.

تصل حدود إيران في مجموعها إلى 7680 كم، ثلثها تقريباً سواحل بحرية، و4400 كيلومتراً من الحدود مع دول أخرى، تخضع كلها تقريباً لاتفاقيات دولية؛ منها أكثر من 1400 كم مع العراق، 490 كم مع تركيا، 930 كم مع أفغانستان، 432 كم مع جمهورية أذربيجان، 35 كم مع أرمينيا، 909 كم مع باكستان، و992 كم مع تركمانستان. وتطل إيران على بحر قزوين بساحل يصل إلى 650 كم، وعلى الخليج العربي/ الفارسي وخليج عمان بساحل يصل إلى 1800 كم. وهناك عدد من الجزر في الخليج خاضعة للسيادة الإيرانية، بعضها ما تزال محل نزاع مع دولة الإمارات العربية المتحدة. تزيد مساحة إيران الكلية عن 1.600.000 كم مربعاً، مما يضعها في المرتبة الثامنة عشرة بين دول العالم من حيث المساحة. ولكن أغلب الأراضي الإيرانية صحراء. وتتشكل الجغرافية الإيرانية من هلال من المرتفعات الممتدة من الشمال إلى الغرب والجنوب الغربي، يحيط بصحراء مترامية في المنطقة الوسطى من البلاد. ويمكن تقسيم الجغرافية الإيرانية إلى عدة وحدات: سلسلة مرتفعات ألبروز الشمالية الغربية، التي تتصل بسلسلة الجبال التركية الشرقية، من ناحية، وسلسلة مرتفعات زاغروس الغربية الجنوبية، من ناحية أخرى؛ وتهيمن على الوسط الإيراني كل من صحراء كافير وصحراء لوط؛ أما في الجنوب الشرقي، فيقع منخفض سيستان / بلوشستان؛ وفي الجنوب الغربي سهل خوزستان / عربستان؛ وفي أقصى الشمال الغربي سهل قزوين. معدلات سقوط الأمطار

هي الأعلى في المرتفعات وهضابها المتجهة نحو الوسط، ولكن جبال ألبروز وزاغروس تقف حاجزاً أمام وصول الأمطار إلى المناطق الصحراوية؛ وهو ما جعل الكثافة السكانية تتركز منذ قديم العصور في مناطق المرتفعات والهضاب والسهول القريبة منها، أو في محيط الأنهار الجنوبية الصغيرة. أما المناطق الصحراوية الوسطى فتكاد تخلو من السكان، سوى عدد قليل من الواحات.[1]

أسس التنوع الجغرافي لتنوع مصادر العيش، وجعل السيطرة والتحكم المركزي همّاً دائماً للدول الحاكمة منذ العصر الإخميني قبل الميلاد. وأسس، من جهة أخرى، لبروز مجتمعات حضرية، متعددة وقديمة، سواء كمراكز تجارية وحرفية، أو مراكز إدارة وحكم ومزارات دينية. وتضم إيران اليوم عدداً كبيراً نسبياً من المدن، أهمها طهران وتبريز وأردبيل وقم ومشهد وزنجان ومهاباد وهمدان وكرمنشاه وقزوين ويزد وأصفهان وشيراز والأهواز وعبدان ودزفول وخرمشهر. ولكن هذه الكثافة الحضرية لم تستطع امتصاص نمط الحياة الرعوية في شكل كلي، نمط الحياة المتواجد في معظم المناطق الإيرانية، من الصحراء التركمانستية في الشمال الشرقي إلى خوزستان في الجنوب، ومن المرتفعات الكردية في الغرب إلى بلوشستان في الشرق، بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة البهلوية خلال النصف الأول من القرن العشرين، والتي اتسمت بالقسوة البالغة في بعض الأحيان، ومن بعدها جهود الجمهورية الإسلامية، لتوطين العشائر الراحلة. أما الزراعة فتعتمد على أنظمة ري وقنوات توزع مياه الأمطار المنحدرة من المرتفعات، نظراً لافتقاد إيران للأنهار الكبرى. وتتطلب أنظمة الري هذه رعاية دائمة، مما جعلها عرضة للتأثر بافتقاد الأمن والحروب الداخلية والغزوات عبر العصور.

السكان:

يساهم التعقيد الجغرافي والموقع، إلى جانب تعدد مصادر العيش، في تنوع ديموغرافي بالغ على المستويين الإثني والديني. فمن ناحية، حافظت شعوب المرتفعات وعشائر الرعاة على تميزها الإثني، محمية بعزلتها الجغرافية. ومن ناحية ثانية، ظلت إيران بحكم موقعها مفتوحة على الهجرات الآسيوية (بما في ذلك الهجرة الأفغانية في الثمانينات من القرن العشرين)، سواء تلك المدفوعة بأسباب اقتصادية أو بفعل الغزوات والحروب. ومن ناحية ثالثة، فإن إيران الحالية ولدت من رحم أنظمة إمبراطورية، لم تكن الهوية الثقافية أو الإثنية عاملاً فاعلاً في اجتماعها السياسي. وإن كان النظام الإمبراطوري قد انتهى، فإن التعددية الثقافية والإثنية لرعاياه لم تنته. وتعتبر إيران واحدة من أكثر الدول الإسلامية الحديثة تعدداً، إثنياً ودينياً وطائفياً.[2] في العصور القديمة، تعامل الإخمينيون مع هذه التعددية بالسماح بإدارة ذاتية لمختلف المجموعات السكانية. ولكن تاريخ المنطقة عرف أيضاً نزعات صهر سلطوية قاسية، كانت السياسية الصفوية الطائفية أقساها على الإطلاق. ومنذ أسس رضا شاه الحكم البهلوي في منتصف العشرينات من القرن العشرين، وهناك تركيز أقل على الهوية الفارسية وأكثر على هوية إيرانية، رأت فيها الحكومات المتعاقبة إطاراً جامعاً للمجموعات السكانية المختلفة.

الكتلة السكانية الأكبر بين الإيرانيين هي الكتلة الفارسية، وتشكل الأغلبية العظمى في مدن وقرى الهضبة الوسطى. ولكن العناصر الفارسية انتشرت منذ العقود الأولى للقرن العشرين نحو المناطق الأخرى من إيران،

سواء لتلبية متطلبات الإدارة الحديثة للدولة، أو بدوافع اقتصادية وتجارية، أو بفعل الهجرات المطردة من الأرياف إلى المدن. في منطقة أذربيجان في أقصى الشمال والشمال الغربي، يتواجد الأذاريون، الذين ينقسمون بين أذربيجان الإيرانية وجمهورية أذربيجان التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي في 1991. ينحدر الأذاريون من الشعوب التركية، ويتكلمون لهجة قريبة من اللغة التركية الرسمية في الجمهورية التركية. ويجاور الأذاريين على ساحل بحر قزوين الجنوبي الغربي كل من المازنداريين والجيلانيين. ويتواجد في المنطقة نفسها، كما في العاصمة طهران، أقلية أرمنية صغيرة، تبقت بعد هجرة معظم الأرمن إلى جمهورية أرمينيا السوفياتية خلال الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولا يقتصر وجود الأتراك على أذربيجان، فهناك أتراك آخرون شرق بحر قزوين، إضافة إلى عشائر القاشائيين الأتراك جنوب مرتفعات زاغروس في المنطقة شمال خوزستان.

تعتبر المرتفعات الغربية، التي تتصل بالمنطقة الشرقية من تركيا وشمال العراق، مركز الكثافة السكانية الكردية. ولكن الأكراد يجاورون الأذاريين في أذربيجان الغربية أيضاً. وإلى الجنوب من المرتفعات الكردية، تتواجد عشائر اللر، التي ينظر إليها من قبل القوميين الأكراد باعتبارها عشائر كردية؛ ولكن الأرجح أن اللر ينحدرون من الشعوب القديمة من سكان المنطقة الأصليين. ثمة أكثر من لهجة للغة التي يتكلمها الأكراد الإيرانيون، وتعود في عمومها إلى عائلة اللغات الفارسية. وكذلك هي لغة اللر، المختلفة قليلاً عن اللهجات الرئيسية للغة الكردية. وإلى الجنوب من اللر، وشمال منطقة خوزستان،

يتواجد البختياريون، الذين يتكلمون لغة قريبة من لغة اللر. خلال النصف الأول من القرن العشرين، عاشت في المنطقة الكردية أقلية من اليهود الأكراد؛ ولكن هؤلاء، كأغلب اليهود الفرس، هاجروا من إيران خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى الدولة العبرية، أو الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية. ولكن عدداً قليلاً من السريان لا يزال يعيش في المنطقة، بعد أن هاجرت أغلبية السريان إلى الولايات المتحدة. ويجاور البختياريين في شمال خوزستان، ثلاث مجموعات قبلية صغيرة مختلفة الأصل العرقي: أولاهما الكوه غالوس، التي يتكلم جزء منها لهجة تركية، وجزء آخر لهجة فارسية؛ الثانية، هي عشائر القاشائيين التركية؛ والثالثة، هي عشائر الخميشيين (أو العشائر الخمسة)، التي تضم تحالفاً من خمسة عشائر يتكلم بعضها العربية، والبعض التركية، والبعض الآخر الفارسية.

تحتل خوزستان السهل الجنوبي، من عبدان إلى ديزفول، وهي المنطقة الرئيسية للأقلية العربية، التي تتشكل من عشائر استوطنت المنطقة منذ الفتح الإسلامي (أو ربما حتى قبله بالنسبة لعدد منها)، وأخرى خلال الحقبة ما بعد الغزو المغولي وحتى نهاية القرن الثامن عشر. بعض هذه العشائر، مثل بني لام، تتصل اتصالاً وثيقاً بأفرع شقيقة في الجانب العراقي من الحدود. ثمة تواجد فارسي في مدن خوزستان، أخذ في التزايد منذ بدأ استثمار الحقول النفطية في المنطقة، وتعتبر عبدان اليوم مدينة فارسية في أكثريتها. ولكن العرب يتواجدون أيضاً على امتداد الساحل الشمالي للخليج، ما عدا ميناء بوشهر ذي الأكثرية الفارسية؛ كما يتواجدون في عدد من قرى الشمال الشرقي

(خراسان)، وكعشائر راحلة، في المنطقة الواقعة بين مدينة مشهد والحدود الأفغانية وعلى حافة صحراء لوط وعبر الحدود مع تركمانستان. ويعتقد أن عرب خراسان ينحدرون من العرب الذين استوطنوا المنطقة منذ العصر الأموي. وفيما يتعلق بالعرب من سكان الساحل الإيراني للخليج، فإن تواجدهم يقل تدريجياً باتجاه الحدود مع باكستان.

ويعتبر منخفض سيستان، الذي يحتل الزاوية الجنوبية الشرقيية من إيران، منطقة البلوش الرئيسية، الذين تفصلهم الحدود عن أشقائهم في الجانب الباكستاني من بلوشستان. يتكلم البلوش اللغة البلوشية، التي تنتمي إلى عائلة اللغات الإيرانية. كما ينتشر بين العشائر البلوشية البراهويزيين، الذي يتكلمون الدرافيدية؛ إلى جانب تواجد عشائر من الرعاة الفرس قرب بحيرة هامون.

أغلبية العشائر القاطنة جنوب شرقي قزوين، شمال مدينة غورغان، من التركمان الياموت، الذين تمتد قبائلهم إلى الجانب الآخر من الحدود مع تركمانستان. والتركمان هم في الأصل من العشائر الرحل، ولكنهم أخذوا في الاستقرار التدريجي خلال العقود الأخيرة. وفي ضواحي غورغان أيضاً يتواجد عدة آلاف من الغرغيز.

طبقاً للأرقام المتوفرة في 2006، يبلغ تعداد سكان إيران سبعين مليوناً.[3] ولكن من الصعب الحصول على الأرقام الدقيقة المتعلقة بتعداد المجموعات الإثنية ودياناتهم، نظراً لأن التعداد الرسمي الإيراني لا يوفر مثل هذه الأرقام. استمدت الأرقام التالية من مصادر غربية، ولا تعتبر إيرانية رسمية،

وتعتمد على تقديرات لنسب السكان، ويصعب بالتالي الجزم بصحتها، لاسيما أن نسبة النمو السنوية للإيرانيين قد انخفضت في شكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين لتصل إلى 0.663 في المائة، وليس من الواضح إن كان هذا الانخفاض يتعلق بمجموعات عرقية ودينية أكثر من الأخرى. يشكل الإيرانيون الفرس أغلبية السكان، بنسبة تصل إلى 51 في المائة، يليهم الأذاريون بنسبة 24 في المائة، الجيلانيون والمازاندرانيون 8 في المائة، الأكراد 7 في المائة، العرب 3 في المائة، البلوش 2 في المائة، اللر 2 في المائة، التركمان 2 في المائة، والمجموعات الأخرى الصغيرة مثل السريان، اليهود، الشركس، البشتون، والغجر، معاً، زهاء 1 في المائة. الأغلبية العظمى من الإيرانيين من المسلمين الشيعة، الذين يعتقد بأنهم يشكلون 90 في المائة من السكان. يليهم المسلمون السنة الذين يصلون إلى 8 في المائة. أما الأقليات الصغيرة من الزرادشت، والمسيحيين السريان والأرمن، واليهود، والبهائيين، والمندائيين، واليزيديين، فيصلون معاً إلى 2 في المائة.

تضم الأغلبية الشيعية معظم الفرس والأذريين، أي المجموعتين الإثنيتين الرئيسيتين. كما إن أغلب عرب منطقة خوزستان من الشيعة، إضافة إلى عدد قليل من الأكراد، لاسيما في منطقة كرمنشاه. وبينما يعتبر اللر شيعة، فقد أثيرت دائماً شكوك حول حقيقة معتقداتهم، وصلاتهم بالتشيع المغالي من ناحية وبالتقاليد الزرادشتية من ناحية أخرى. رسمياً، أعلن دستور الجمهورية الإسلامية في إيران إن الإسلام على المذهب الشيعي الاثني عشري هو دين الدولة.[4] وفي حين يسمح لأصحاب جميع الديانات والمذاهب الأخرى ممارسة شعائرهم بحرية نسبية، فإن ما تبقى من البهائيين في البلاد يحرص على إخفاء

معتقداته، نظراً لمحاربة الدولة للطائفة البهائية. ولكن ثمة جدلاً كبيراً حول حقيقة تعداد المسلمين السنة في إيران، الذين يعتقد نشطاؤهم بأنهم يزيدون عن 15 في المائة من مجموع السكان. يتواجد السنة على العموم في أطراف البلاد، ويشكلون الأغلبية العظمى بين الأكراد والتركمان والبلوش والجيلانيين والمازندرانيين وعرب ساحل الخليج الشمالي والعشائر من سكان الشريط الحدودي الشرقي مع أفغانستان؛ إلا أنهم يشكلون أقلية عرب خوزستان. ويعتقد بأن الوجود السني بين الفرس والأذريين ضئيل إلى حد كبير. إيران، بالطبع، هي الدولة الإسلامية الوحيدة ذات الأغلبية الشيعية. ولكن ارتباط غلبة التشيع بميراث سلطة الدولة الصفوية، ووسائل العنف التي استخدمتها لفرض المذهب، وارتفاع مستوى التوتر الطائفي في المشرق العربي-الإسلامي خلال العقود القليلة الماضية، وإبعاد الإيرانيين السنة عن مناصب الدولة الرسمية، جعل المسألة الطائفية واحدة من أبرز الإشكاليات الإيرانية الداخلية.

التاريخ:

إيران الإسلامية:

بدأت إيران كما نعرفها اليوم، ثقافة وسياسة وديناً ووعياً جمعياً، في التشكل منذ الصعود الصفوي في مطلع القرن السادس عشر الميلادي والحقبة التالية له. ولكن ذلك لا يعني أن الإمبراطورية الصفوية، التي جعلت من المدن الإيرانية الرئيسية مركزاً لها، كانت تطوراً شاذاً في تاريخ إيران الإسلامية. لقد شهدت المنطقة من القوقاز شمالاً إلى الفرات جنوباً، ومن جبال الهندوكوش

شرقاً إلى مرتفعات زاغروس غرباً ثلاثة أنظمة إمبراطورية منذ القرن الرابع قبل الميلاد إلى الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي: الإخمينيون، البارثيون، والساسانيون. وفي ظل هذه الأنظمة الإمبراطورية، تطورت مواريث ثقافية وسياسية واقتصادية وإدارية بالغة التعقيد. بدأ الفتح الإسلامي للهضبة الإيرانية بمعركة جلولاء (16هـ / 637)، بعد أقل من عام على القادسية، التي أوقع فيها الفاتحون المسلمون هزيمة كبرى بالساسانيين.[5] ولكن الساسانيين ظلوا يقذفون بالفوج تلو الآخر في مواجهة المسلمين. وحتى بعد جلولاء، فقد احتاج الفاتحون المسلمون العرب ثماني سنوات أخرى قبل أن يبسطوا سيطرتهم على كل المجال الساساني. ولأن الفاتحين المسلمين تجنبوا إيقاع اضطراب كبير في أنماط حياة المناطق المفتوحة، فقد استمر معظم الدهاقين الفرس، الذين كانوا يتولون شؤون المناطق الزراعية، في العمل مع الحكام الجدد؛ كما أن أعداداً من الفرس التحقت بجيوش المسلمين.

شهدت فترة الخلافة الراشدة والدولة الأموية إسلام أعداد متزايدة من الفرس، كما إن العرب الذين استوطنوا مناطق مثل خوزستان وخراسان أخذوا في التزاوج مع السكان الأصليين؛ ولكن السياسة الأموية كانت سياسة تمييزية ضد غير العرب، بما في ذلك المسلمون منهم. ولذا فإن الانتشار الكبير للإسلام بين الفرس والأذاريين والخراسانيين تحقق بالفعل خلال الدولة العباسية المبكرة (بداية من 132 هـ/ 750). ولأن العباسيين وضعوا نهاية للسياسات التمييزية الأموية، ونظروا لخلافتهم باعتبارها خلافة جامعة، فقد شهدت الحقبة العباسية صعوداً حثيثاً للفرس المسلمين، سواء في دائرة العلماء، في طبقة الوزراء والكتاب، أو في السلك العسكري. عندما وصل العباسيون

للحكم كان العراق بمفهومه الجغرافي الإسلامي (من عبدان إلى حديثة الموصل) قد تعرب إلى حد كبير، بفعل الاستيطان العربي الكثيف، السابق واللاحق على الفتح الإسلامي، وبفعل تحوله إلى مركز الخلافة العباسية، ومركز للعلوم والثقافة العربية – الإسلامية. ولكن العربية كانت تنتشر ببطء في آسيا الإسلامية، ليس فقط لأن الاستيطان العربي كان أقل كثافة، بل أيضاً لعمق الثقافة الفارسية، والسياسة العباسية القائمة على التعددية.

ولذا، فما إن أخذت سيطرة المركز العباسي في التراجع منذ منتصف القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، حتى بدأت الفارسية تعود لغة لبلاط الحكام المحليين الذين توزعوا المجال الأسيوي الإسلامي، من شرق دجلة إلى شمال شبه القارة الهندية. كانت العربية، بالطبع، هي لغة العلماء السائدة؛ ولكن الفارسية حققت عودة ملموسة في ظل البويهيين (الرابع والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين)، السامانيين (خراسان وما وراء النهر؛ الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين)، الغزنويين (بلاد الأفغان وشمال الهند؛ الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، السلاجقة (الخامس والسادس الهجريين/ الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين)، والخوارزميين (السادس والسابع الهجريين/ الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين). لم يكن حكام أغلب هذه السلالات من أصول فارسية، ولكنهم اعتنقوا الثقافة الفارسية باعتبارها ثقافة عليا، تماماً كالعربية. كما إن أياً من هذه السلالات لم ينظر إلى المنطقة الإيرانية – الفارسية باعتبارها مركزاً لإحياء إمبراطوري جديد، يستلهم الميراث الساساني. هذه إمارات جند مسلمين، أتاح لهم ضعف المركز، من ناحية، والهجرات التركية المتلاحقة من وسط أسيا

إلى الغرب، من ناحية أخرى، بسط نفوذهم على هذه المنطقة أو تلك من المجال الأسيوي الإسلامي. وسرعان ما أصبحت المرتفعات الممتدة من همدان إلى جبال الكرد حداً فاصلاً نسبياً بين عراق تسوده العربية، ومجال إيراني محدود تسوده الفارسية، فيما تهيمن اللغات التركية على ما خلفه غرباً وشرقاً وشمالاً.[6]

في 656 هـ/ 1258، دخل المغول بغداد وأطاحوا بالخلافة العباسية، بعد أن كانوا قد اجتاحوا وسط أسيا الإسلامية وكل المجال الإيراني. اتخذ الحكام المغول من المدن الفارسية مركزاً لهم، بينما حكموا العراق في شكل غير مباشر. وككل السلالات المحلية السابقة، فقد اعتمدوا على طبقة الكتاب الفرس في إدارة ملكهم، حتى قبل أن ينتشر الإسلام بينهم (منذ أعلن غازان، حكم 694 هـ/ 1295 – 703 هـ/ 1304، اعتناقه الإسلام).[7] ولكن الحكم المغولي استند في شرعيته إلى ميراث جنكيز خان وحق الفتح، أضيفت إليهما شرعية إسلامية جزئية، لم تتحقق كلية بفعل الصراع المستمر مع السلطنة المملوكية التي استظلت بالخلافة العباسية في القاهرة.[8] ولكن ما إن انتهى عهد أبي سعيد في 736 هـ/ 1336، حتى بدأت السيطرة المغولية في التحلل، وهو ما فتح المجال لصعود إمارات حكمتها سلالات تركمانية قلقة. ودخلت أسيا الوسطى الإسلامية، المنطقة الإيرانية، العراق والأناضول، مرحلة من التمزق وعدم الاستقرار. في نهاية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، استطاع تيمورلنك، بعنف بالغ، توحيد منطقة النفوذ المغولي السابقة، مضيفاً إليها شمال الهند والأناضول. ولكن حكم تيمورلنك كان قصيراً؛ كما أن

خلفاءه لم يكن لديهم من التصميم والإرادة ما يكفي للمحافظة على مكتسباته. وعاد المجال الأسيوي الإسلامي من جديد ميداناً لصراعات الطامحين.

المنطقة الوحيدة التي أخذت في التحرر من حالة التمزق وفقدان الاستقرار كانت الأناضول، حيث بدأت السلالة العثمانية في توطيد أقدامها منذ مطلع القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. وقد تعرض حكم العثمانيين لانقطاع قصير بفعل توسع التيموري؛ ولكن ما أن غاب تيمورلنك عن المسرح حتى أستأنف العثمانيون مشروعهم وحكمهم. ولدت الدولة العثمانية على يد غزاة ومجاهدين ومتصوفة، مشبعين بتقاليد حراسة الثغور والغزو. وما أن حققوا وحدة محيطهم في الأناضول، وكانت قد هيمنت عليه العشائر التركية منذ الفتح السلجوقي، حتى انطلقوا عبر البوسفور لفتح المزيد من البلاد غير الإسلامية. ولذا، لم يكن لدى العثمانيين رغبة في مد نطاق سيطرتهم نحو البلاد الإسلامية في الهضبة الإيرانية أو العراق والشام ومصر. ومن قلب الفوضى والتمزق والقلق الذي ساد المجال الإيراني، ولدت الدولة الصفوية.

العهد الصفوي:

تنحدر السلالة الصفوية من شيخ يدعى صفي الدين إسحاق (ت 735/ 1334)، أسس لطريقة صوفية أخذت في الانتشار بين العشائر التركمانية حول مدينة أردبيل الأذربيجانية، وهو ما يرجح الأصل التركماني للأسرة. كان التوجه الغالب على الطريقة الصفوية توجهاً سنياً، ولكن المناخ الصوفي المسيطر

على المنطقة خلال تلك الفترة شابته مؤثرات شيعية متعددة. ومنذ النصف الثاني للقرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، بدأت الطريقة الصفوية تنحو منحاً عسكرياً وتظهر ميولاً شيعية في الآن نفسه. وقد كان إسماعيل الصفوي (حكم 907 هـ/ 1501 – 930/ 1524)، باني الدولة، هو الذي حسم التوجه الشيعي الاثني عشري للطريقة والحكم الصفويين على السواء. استغل إسماعيل حالة الفوضى والتمزق المحيطة، والولاء الصوفي العسكري المطلق لأتباعه، ليبسط سيطرته على تبريز؛ وخلال فترة تزيد قليلاً على العقد بعد ذلك، نجح في استحواذ أذربيجان وفارس وكرمان وخراسان، إضافة للعراق الذي وقع تحت السيطرة الصفوية في 914 هـ/ 1508.[9] ولكن استفزاز إسماعيل المتكرر للعثمانيين في الأناضول، أفضى إلى المواجهة العثمانية – الصفوية الأولى في غالديران (920 هـ/ 1514)، حيث أوقعت بإسماعيل هزيمة ساحقة، شرخت هالته الأسطورية وأضعفت ولاء أتباعه لقيادته.

كان اختيار إسماعيل للتشيع وسيلة مناسبة لتأسيس شرعية ملكه في تمايز وانفصال عن السلطنة العثمانية السنية المجاورة، من ناحية، وعن السلطنة المملوكية المستظلة بالخلافة العباسية، من ناحية أخرى. ولكن الجغرافيا الثقافية للبيئة التي نشأت فيها الطريقة الصفوية، وسمت الاعتقاد الشيعي لإسماعيل بالغلو، من ادعاء العصمة، والعمل بمقتضى أوامر الأئمة الاثني عشر، إلى الصلة بالإمام المهدي. وصف إسماعيل ولايته بأنها صادرة من "ختم النبوة وكمال الولاية"، وعمل هو وخلفاؤه على اختراع نسب للأسرة الصفوية يربطها بسلالة النبي. وقد شهد عصره حملة شعواء ضد السنة، الذين كانوا يمثلون أغلبية سكان المنطقة التي سيطر عليها، من تبريز إلى بغداد.[10] وإسماعيل هو الحاكم

الأول في المجال الإيراني منذ الفتح الإسلامي الذي يربط حكمه بالتقاليد الشاهنشاهية الفارسية القديمة، مطلقاً على نفسه لقب الشاه. وقد كان حكمه المطلق، ونظرة أتباعه له بوصفه شخصية مقدسة، وخضوعهم الأعمى له، نتاج التماهي المتزايد بين ثقافة الغلو الشيعي التي نشرها والتقاليد الفارسية الشاهنشاهية. والحقيقة إن العلوم الشيعية الاثني عشرية في القرن السادس عشر الميلادي كانت قد انقطعت إلى حد كبير في المدن الإيرانية الرئيسة ومدن العراق، وهو ما اضطر الصفويين إلى دعوة علماء شيعة عرب من جبل عامل والبحرين والإحساء لإدارة شؤون الحياة الدينية في ملكهم. فقط مع عصر طهماسب، ابن إسماعيل وخليفته (حكم 930 هـ/ 1524 – 984/ 1576) بدأت المؤسسة الدينية الصفوية في التكون.

بعد عشر سنوات من وفاة إسماعيل، أخرج السلطان العثماني سليمان القانوني الصفويين من العراق في 941/ 1534. وقد استمرت المواجهات الصفوية – العثمانية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، تحركها في الجوهر اعتبارات استراتيجية وجيوبوليتيكية، وليس بالضرورة الاعتبارات الطائفية. ولأن توسع الصفويين باتجاه الجنوب والغرب لم يعد ممكناً، فإن جهودهم انصبت باتجاه الشرق والشمال، ليطبقوا في ذروة صعودهم على كل أذربيجان وأجزاء من أرمينية وجورجيا، كما على معظم البلاد المعروفة اليوم بأفغانستان. ولكن النظام الصفوي كان يحمل في داخله عوامل ضعف بالغة، أفقدته في النهاية القدرة على المقاومة، من افتقاد الدولة لتقاليد وراثة مستقرة للحكم؛ الصراع المكلف مع العثمانيين، وحروب التوسع المستمرة؛ العجز عن تأسيس نظام إداري وضرائبي؛ إلى جانب الغلو والإخفاق

في التعامل مع التعددية الإثنية والدينية للسكان. وقد لعبت سياسة التشيع بالقوة دوراً رئيساً في إدامة حالة القلق التي عاشتها الدولة الصفوية. ولأن نشر التشيع اعتمد اعتماداً كبيراً على سلطة الدولة، فإن المنطقتين اللتين أصبحتا شيعيتين كلية تقريباً كانت بلاد فارس وأذربيجان، القريبة دائماً من سلطة الدولة ومركز الحكم. القبائل العربية في خوزستان وعشائر اللر كانت قد تشيعت مسبقاً على يد المشعشعيين الغلاة. ولكن خارج المناطق الواقعة تحت السلطة المباشرة للدولة، كان انتشار التشيع ضئيلاً أو معدوماً.[11] وفي 1135 هـ/ 1722، غزت القبائل الأفغانية السنية، في رد فعل على سياسة التشيع الصفوية، إيران وأطاحت بحكم الأسرة الصفوية.[12]

بالرغم من أن الحكم الصفوي لم يستمر طويلاً، وأن نادر شاه الأفشاري (حكم 1736 – 1747)، الزعيم العشائري التركماني، الذي نجح في توحيد مناطق السيطرة الصفوية لفترة قصيرة، طرح مشروعاً لتوحيد السنة والشيعة،[13] إلا أن التشيع كان استقر في المركز الإيراني، من أذربيجان إلى خوزستان. ومنذ القرن السابع عشر، لم تعد الدولة الصفوية في حاجة لاستيراد علماء شيعة من الخارج، بعد أن بدأ بروز علماء محليين، فرساً وأذريين على السواء. وقد أوجد الصفويون وعلماؤهم للتشيع طقوساً جديدة، أقاموا مزارات، وأنشأوا تقويماً سنوياً لا ينقطع من المواسم والمناسبات، التي ربطت بين عامة الناس والمذهب. التشيع من ناحية، وتأسيس إطار إمبراطوري توحيدي لفضاء واسع من الجغرافيا والشعوب للمرة الأولى منذ الفتح الإسلامي، من ناحية أخرى، وفرا للمجال الإيراني معنى وجود، سمات خاصة، وميراثاً سيحاول الحكام القادمون استعادته والمحافظة عليه. وجدت

الدولة الصفوية على حافة العصور الحديثة، ولم يكن هذا زمن القوميات بعد، وهو ما ساعد على أن يصبح المذهب أداة توحيد للشعوب التي اعتنقت التشيع. ولكن نقل الصفويين عاصمتهم من تبريز وقزوين في أذربيجان (ذات الغالبية التركية) إلى أصفهان الفارسية، أطلق حركة إحياء ثقافية فارسية غير مسبوقة. وبالرغم من أن العلماء الشيعة الإيرانيين ظلوا يكتبون بالعربية، فإن نزوعهم لاستخدام الفارسية وتجنب التكلم بالعربية سيتزايد في شكل مطرد.

الأصوليون والأخباريون:

عادت إيران بمناطقها المختلفة إلى حالة من الفوضى وافتقاد اليقين بعد الانهيار الصفوي، تنازعها حكام طامحون كنادر شاه وكريم زند، ولكن أياً منهم لم يستطع بناء استقرار مستديم. وفي خضم الفوضى والنزاعات التي استمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، أخذت أعداد متزايدة من العلماء الشيعة الإيرانيين في الاستقرار بالنجف وكربلاء العراقيتين، الأكثر أمناً وتسامحاً. وهذه في الحقيقة هي الفترة التي بدأ فيها بروز المدينتين باعتبارهما مركزين للعلوم الشيعية. وفيهما، ستشهد العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر واحدة ون أهم حلقات تطور المذهب الشيعي الاثني عشري وأكثرها تأثيراً على الإطلاق.

منذ بدء تبلور الطائفة الشيعية الاثني عشرية في القرن الرابع الهجري، شاب ساحة الفقه الشيعي توتر خفي بين أولئك الذين حددوا مصادر الفقه بالأخبار، وأولئك الذين تبنوا الاجتهاد. ولكن أول من حرر مسائل الخلاف بين المدرستين، وفتح باب الطعن على الأصوليين الاجتهاديين، كان ميرزا

محمد أمين استرابادي (ت 1033هـ/ 1624) في كتابه "الفوائد المدنية".[14] وقد انتهت قيادة الاتجاه الأخباري إلى عالم من أصل بحريني، استقر في العراق بعد تنقله في عدة مدن إيرانية، هو يوسف البحراني (ت 1186هـ/ 1772).[15] وبينما كان الاتجاه السائد بين العلماء الإيرانيين في ظل الدولة الصفوية أقرب إلى الطريقة الأصولية، نظراً للحاجة إلى الاستنباط لإدارة شؤون القضاء والاستجابة لحاجات المجتمع، فقد ساد اتجاه أقرب إلى الطريقة الأخبارية أوساط علماء البحرين والإحساء والنجف وكربلاء. العالم الذي واجه هذا الوضع وخاض معركة الأصوليين الحاسمة ضد الأخباريين هو أقا محمد باقر بهباني (ت 1208هـ/ 1790)، الذي ولد في أصفهان ودرس في النجف قبل أن يرجع إلى إيران.[16] وقد دفعه اضطراب الأوضاع في بلاده إلى العودة إلى العراق والاستقرار في كربلاء في مطلع ستينات القرن الثامن عشر. وفي كربلاء، خاض بهباني ومجموعة من تلاميذه معركتهم ضد يوسف البحراني ودوائر الأخباريين، وهي المعركة التي لم تستخدم فيها وسائل الجدل والكلمات وحسب. ومع وفاة بهباني، كانت المعركة قد حسمت إلى حد كبير لصالح الأصوليين، وإن اتصلت حلقاتها في النجف بعد ذلك، لتنتهي بسيطرة الاتجاه الأصولي وتغيير الساحة الفقهية الشيعية وعلاقة الفقهاء بالمجتمع تغييراً جوهرياً.[17]

يمكن تلخيص الخلافات بين الأخباريين والأصوليين في النقاط التالية:[18]

1- يرى المجتهدون إن أدلة الأحكام الشرعية أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل. بينما لا يعتمد الأخباريون غير الكتاب

والسنة، بل اقتصر بعضهم على السنة بناء على إن الكتاب لا يجوز تفسيره والعمل به إلا بما ورد التفسير به عن أئمة أهل البيت.

2- الأشياء عند الأصوليين مبنية على الحلال والحرام، أما عند الأخباريين فهي مبنية على حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك.

3- يجوز المجتهدون أخذ الأحكام الشرعية بالظن، أما الأخباريون فيمنعونه، ولا يقولون إلا بالعلم.

4- أوجب المجتهدون الاجتهاد.

5- الأحاديث عند المجتهدين أربعة أنواع: صحيح وحسن وموضوع وضعيف؛ أما عند الأخباريين فهي صحيح وضعيف فقط.

6- الحديث الصحيح عند المجتهدين ما يرويه الإمامي العدل الثقة عن مثله إلى المعصوم (أي النبي أو أحد الأئمة الاثني عشر). أما لدى الأخباريين فالحديث الصحيح ما صح عن المعصوم وثبت، ومراتب الصحة عندهم مختلفة.

7- يحصر المجتهدون الرعية في صنفين: مجتهد ومقلد؛ أما الأخباريون فيرون الرعية كلها مقلدة للمعصوم ولا يوجد في تصورهم مجتهد أصلا.

8- قال المجتهدون بطلب العلم في زمن الغيبة بطريق الاجتهاد، وفي زمن الحضور بالأخذ عن المعصوم، ولو بالوسايط؛ وفي زمن المعصوم لا يجوز الاجتهاد. أما الأخباريون فلا يفرقون بين زمن الغيبة والحضور، بل يقولون إن حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم

القيامة، لا يكون غيره، ولا يجب غيره.

بعد وفاة بهباني، برز لقيادة الاتجاه الأصولي تلميذه محمد مهدي بن مرتضى طباطبائي، المعروف ببحر العلوم (ت 1212هـ/ 1796)، الذي انتقل من كربلاء إلى النجف، جاعلاً منها مركز الأصوليين الاجتهاديين. ثم خلفه جعفر بن خضر الجناحي النجفي، المعروف بكاشف الغطاء (ت 1228هـ/ 1812)، الذي كان أول وآخر المراجع الشيعة الكبار من أصول عراقية عربية. وبعد كاشف الغطاء، تولى المرجعية الشيعية في النجف محمد مرتضى الأنصاري (ت 1281هـ/ 1864)، الذي قدم المساهمة الأهم في إقرار مبدأ مرجعية التقليد، وضرورة أن يلجأ العامة إلى الفقيه المجتهد في شؤون دينهم؛ وهي إحدى أهم موضوعات المدرسة الأصولية.[19] لقد احتدم الصراع الأصولي - الأخباري في ظل الانقلابات السياسية والاجتماعية التي تلت الانهيار الصفوي، وفي استجابة لحاجات مجتمع تجاري آخذ في النمو في مدن العتبات المقدسة. ولكن التيار الأصولي نما وتبلور في موازاة متغيرات التحديث وتحديات الخارج الأوربي في العراق والمجال العثماني ككل، كما في الدولة القاجارية في إيران. إن توكيد الإخباريين على الحديث، وتساهلهم في معايير قبول الأحاديث ورفضها، وتحريمهم الاجتهاد، كان يمكن أن يتعايش مع مجتمعات صغيرة ساكنة ومحافظة. بينما أسس الأصوليون لنهج تفكير نشط ومتحرك، قادر على الاستجابة لحاجات متغيرة ولتحديات سياسية واجتماعية كبيرة وغير مسبوقة. بقبول الأصوليين لمظنة الأحكام، وتعزيزهم لموقع ودور المجتهد، كانوا، بكلمة أخرى، يفتحون أفقاً واسعاً أمام التشيع الحديث،

وجعلوا بالتالي من انتظار الظهور مسألة أقل تأثيراً، سواء على العملية الفقهية أم على الاجتماع.

القاجاريون وتحديات العصر الحديث:

استطاع آقا محمد خان قاجار، الذي ينحدر من مدينة استراباد، إعادة توحيد البلاد بعد سلسلة من الحملات العسكرية، متخذاً من مدينة طهران عاصمة له. استمر حكم القاجاريين من 1795 إلى أن سيطر الضابط رضا خان على السلطة في 1923. وقد عاشت إيران خلال هذه الحقبة نضالاً مستمراً لمواجهة الصعود الأوروبي الغربي الاستعماري والزحف الروسي باتجاه الجنوب، محاولة التأقلم مع رياح الحداثة، وإيجاد صيغة مستقرة للعلاقة بين العلماء والدولة والمجتمع. كانت الاتصالات بين إيران والقوى الأوروبية الحديثة قد بدأت منذ القرن السابع عشر، عندما سعت شركة الهند الشرقية البريطانية إلى إقامة علاقات تجارية مع الصفويين. وكما في حالة العثمانيين وسلطنة المغول في الهند، لم تكن تلك الصلات تشكل خطراً آنياً. خلال القرن الثامن عشر، وبينما إيران تغرق في الفوضى، كانت القوى الأوروبية تدخل عصر الثورة الصناعية وتطور شهية إمبريالية عالمية. من ناحية أخرى، شهد القرن الثامن عشر بداية الزحف الروسي نحو الجنوب، مسيطراً على الخانات الإسلامية في وسط أسيا، الواحدة تلو الأخرى، ودافعاً الحدود العثمانية في القرم وأعالي الدانوب إلى الخلف. وقد عانت إيران القاجارية، حتى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، سلسلة من الإخفاقات في محاولتها الصمود أمام الزحف الروسي.

في 1800، ونتيجة للفظائع التي ارتكبها محمد خان قاجار في سعيه لبناء إمبراطورية جديدة، خرجت جورجيا من سيطرته لصالح روسيا القيصرية. وفي 1807، عقد فتح الله شاه معاهدة مع نابليون، ليدخل بلاده ساحة صراعات القوى الأوروبية. وبعد سنوات قليلة، خسر القاجاريون مواجهتهم الرئيسية الأولى مع الروس، ليقروا في معاهدة غولستان (1813) التخلي عن نفوذهم في القوقاز، والقبول بوجود الأسطول الروسي فقط في بحر قزوين. ولم تكن نتائج المواجهة الثانية في 1826-1828 أقل قسوة؛ فقد انتهت بمعاهدة تركمانشاه التي أعطت الروس كل أرمينيا القاجارية، معظم أذربيجان، وفتحت أبواب البلاد للامتيازات الروسية. نجح الروس خلال القرن التاسع عشر تدريجياً في بسط سيطرتهم على كل وسط أسيا؛ ونظراً لاهتمام البريطانيين بحماية وجودهم في الهند، فقد فرضوا على القاجاريين في اتفاقية باريس (1856) الاعتراف باستقلال أفغانستان، التي رأى البريطانيون إن من المناسب أن تبقى منطقة محايدة فاصلة بين إيران وروسيا، من جهة، والهند، من الجهة الأخرى. وبالرغم من محاولات ناصر الدين شاه المستميتة، فقد عاشت إيران في فترة ولايته الطويلة (1848- 1896) صراعاً محتدماً بين القوى الأوروبية على موارد البلاد، بحيث أصبحت الغابات، سكك الحديد، القنوات، البنوك، المعادن، والعديد من الصناعات، رهينة للامتيازات الأجنبية.

أدى التدافع الإمبريالي على إيران في النهاية إلى عقد المعاهدة البريطانية - الروسية الشهيرة في 31 أغسطس/ آب 1907، التي أقرت فيها كل من الدولتين بمصالح الأخرى في إيران، وقسمت إيران إلى منطقتي نفوذ، روسية في

الشمال وبريطانية في الجنوب، بدون أن تكون إيران نفسها طرفاً في التفاوض. ولم تلبث إيران أن تحولت إلى أرض مستباحة في سنوات الحرب العالمية الأولى؛ وما أن انتصر الشيوعيون في روسيا حتى أخذوا في تشجيع التيارات القومية الانفصالية المتحالفة معهم في الجوار الإسلامي، مما أدى إلى ولادة جمهورية مستقلة في جيلان، لم تستطع البقاء طويلاً. في 1919، وقع البريطانيون معاهدة مع إيران، قبلت طهران بمقتضاها وجود مستشارين بريطانيين في الوزارات الإيرانية. وفي 1921، وقعت معاهدة تعاون إيرانية – سوفياتية، إثر سقوط جمهورية جيلان. وقد لعبت حالة الضعف البالغة للدولة الإيرانية، وتراجع سيطرة المركز على الأطراف، وتصاعد الصراع بين النفوذين البريطاني والسوفياتي، دوراً مباشراً في انقلاب رضا خان العسكري على القاجاريين.

بيد أن الأزمة الإيرانية في القرن التاسع عشر لم تقتصر على التراجع أمام الروس وسقوط البلاد فريسة للامتيازات الأجنبية، بل تجلت أيضاً في المحاولات المتعثرة للإجابة عن سؤال النهوض واللحاق بالقوى الأوروبية. وكما العثمانيون، حاول ناصر الدين شاه الخروج من الأزمة بتعزيز مركزية الدولة، عن طريق بناء جيش وإدارة ومعاهد تعليمية حديثة. ولكن ارتباط شرعية الدولة بالمذهب الشيعي، والقوة المتصاعدة لطبقة العلماء الشيعة، وقفت حجر عثرة أمام سعي الدولة للسيطرة على قطاع التعليم. كما إن بناء إدارة مركزية تقبض على مقدرات البلاد، وجيش دائم مدرب ومسلح على أسس حديثة، شكل عبئاً هائلاً على ميزانية الدولة؛ وهي المتطلبات التي حاول ناصر الدين شاه مواجهتها بمنح امتيازات اقتصادية وتجارية للشركات

والمتمولين الأجانب، مما أدخل إيران في حلقة مفرغة من التحديث المتعثر والهيمنة الأجنبية المتعاظمة. وسرعان ما تصاعدت الأصوات المعارضة للحكم القاجاري من دائرتين رئيسيتين: الأولى، كانت دائرة العلماء الأصوليين، الذين هالهم إخفاق القاجاريين في الحفاظ على تراب ومصالح البلاد؛ والثانية، كانت دائرة المثقفين والنشطين الجدد، الذين تأثروا بالمذاهب الدستورية وثقافة الحريات الغربية، وأخذوا في نشر الصحف والمطبوعات المعارضة للاستبداد القاجاري، التي سربت إلى إيران من اسطنبول ولندن وباريس، حيث لجأ عدد من هؤلاء المثقفين. وحتى داخل إيران، بدأ تشكيل منظمات سياسية سرية عرفت بالأنجمن، أي الروابط.

ولعل واحداً من أهم التطورات التي شهدتها إيران القرن التاسع عشر كان ذلك المتعلق بالمجال الديني الشيعي. فقد نجم عن الانتصار الأصولي واستقرار مرجعية التقليد تطور هام في سياق العلاقة بين المجتهد والمجتمع الشيعي، مجتمع المقلدين. فمؤهلات ووزن الفقيه المجتهد بين أقرانه لا تستند إلى العلم والتقوى فحسب، بل أيضاً إلى عدد الطلاب والأتباع والنواب والمقلدين. وهذه المؤسسة العلمية ـ الاجتماعية تنمو وتزدهر بأموال الزكاة والخمس والهبات التي يدفعها المقلدون المؤمنون للمرجعية، والتي توظف بدورها لرعاية الطلاب ونواب المرجع والاستجابة لحاجات الفقراء والمعوزين ودور العلم. إن من التبسيط القول أن مرجعية التقليد باتت أقوى من الدولة، ولكنها بلا شك أصبحت قوة تستطيع إن امتلكت الإرادة منافسة الدولة. لقد اتجه التصور الأصولي في رؤيته لدور وموقع الفقيه المجتهد باتجاه ما يسمى بولاية الفقيه الجزئية، أو المحدودة، التي تعني أن للفقيه استلام الزكاة والخمس،

القيام بواجبات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعهد القضاء، وإقامة الصلاة الجامعة في حال توفر شروط الأمن والعدل. كما تطور أيضاً لدى أغلب فقهائه، وليس كلهم، إلى إمكان الفتوى بإعلان الجهاد الدفاعي للذب عن بلاد المسلمين.[20] وأصبحت الولاية الجزئية، بخلافات غير جوهرية بين مختلف الفقهاء، الموقف السائد داخل المدرسة الأصولية منذ بداية القرن التاسع عشر إلى العصر الحالي. لم يقل بالولاية الكاملة للفقيه، قبل آية الله الخميني، أي بإمكان أن ينوب الفقيه عن الإمام الغائب نيابة كاملة، إلا المولى أحمد نراقي (ت 1245هـ/ 1829) في بحث من بحوث كتابه "عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام".[21] ولكن الولاية الجزئية كانت كافية على أية حال لتعزيز موقع مؤسسة العلماء، إعطائها إحساساً بالثقة وإمكانية الاستقلال عن الدولة، والشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

واجهت مؤسسة العلماء الشيعة الأصوليين تحديين كبيرين خلال القرن التاسع عشر: جاء الأول من عودة التصوف والطرق الصوفية للنشاط في البلاد منذ ما بعد الانهيار الصفوي في القرن الثامن عشر، لاسيما الطريقة الذهبية (التي هي فرع من الكبروية)، والطريقة النعمة-اللهية. وقد عبرت هاتان الطريقتان عن نفسيهما في المجال الإيراني بميول شيعية واضحة. أما التحدي الثاني فكان أكبر خطراً، ويتعلق أساساً بتطور مدهش وغريب داخل معسكر العلماء الأخباريين. فهزيمة الأخباريين على يد الأصوليين لم تعني أن المدرسة الأخبارية ستختفي (بل أنها لم تزل متواجدة حتى الآن، داخل إيران وفي البحرين والإحساء والعراق). وفي مطلع القرن التاسع عشر، تكونت الفرقة الشيخية على يد الشيخ أحمد الإحسائي، الذي أعاد التوكيد على دور

الإمام الغائب في سعي الإنسان نحو الكمال. ومن حضن الشيخية ولدت البابية، التي ادعت الصلة بالإمام الغائب. وبعد إعدام سيد على الشيرازي في 1850، الذي أعلن نفسه باباً، بضغط من العلماء على الدولة، أعلن بهاء الله، أحد اتباع الشيرازي، نفسه نبياً، لتؤسس على يديه الفرقة البهائية التي اعتبرت نفسها خارج نطاق التشيع والإسلام ككل.[22]

سيظل التصوف والبهائية مصدر قلق كبير لمؤسسة العلماء الأصوليين، ولكنهما لم ينجحا في الوقوف أمام القوة المتصاعدة للعلماء. وربما كانت قضية امتياز التنباك في 1890 – 1891 أول امتحانٍ كبير لتوازن القوة الجديد بين الدولة والمرجعية الشيعية. نبعت أزمة العلاقة بين الدولة القاجارية والعلماء من عدد من العوامل: أولها، أن القاجاريين لم يدعوا لأنفسهم، ولا استطاعوا ادعاء، القداسة التي أضفاها الصفويون على أنفسهم. الثاني، أن الدولة القاجارية لم تستطع، ومنذ لحظة تأسيسها، مواجهة تحديات الخارج. والثالث، أن غياب القداسة والإخفاق أمام القوى الإمبريالية صادف الصعود السريع للعلماء الأصوليين ومؤسسة مرجعية التقليد. وقد انفجرت قضية امتياز التنباك بعد أن كتب جمال الدين الأفغاني، المطرود لتوه من إيران، إلى المرجع ميرزا محمد حسن الشيرازي، يدعوه لمعارضة منح الشاه امتياز التنباك لشركة أجنبية. فسارع الشيرازي من مقره في سامراء إلى إصدار فتواه الداعية لتحريم استهلاك التنباك ما دام تحت سيطرة أجنبية. وجدت الفتوى استجابة واسعة النطاق من الإيرانيين في حركة عصيان جماهيري ستعرف بعد ذلك بثورة التنباك، مما أجبر الشاه في النهاية على إلغاء الامتياز.[23]

المواجهة الثانية بين العلماء والدولة كانت أبلغ أثراً وأكثر دلالة، وتتعلق بما يعرف في التاريخ الإيراني الحديث بثورة المشروطية، أو الدستور، 1906 – 1911. بدأت الثورة بتحالف بين المثقفين والنشطاء المدنيين والتجار المتضررين من النفوذ الأجنبي والعلماء، وأدت إلى ولادة الجمعية الوطنية الأولى في أكتوبر/ تشرين أول 1906، وتوقيع محمد علي شاه على القانون الأساسي، أو الدستور الإيراني الأول، بعد شهرين.[24] ولم يكن دستور 1906 سيئاً، حتى بالمقاييس الحديثة، سواء على صعيد دور الإسلام في الحياة العامة وتنظيم العلاقة بين الدولة والعلماء، أم على صعيد تحديد سلطات الشاه. ولكن الشاه لم يستسلم. وفي غمار الفوضى التي اجتاحت البلاد، وقعت بريطانيا وروسيا اتفاقية تقاسم النفوذ في إيران في 1907، التي أثارت غضباً واسعاً بين الإيرانيين، وساهمت في إسقاط محمد علي شاه عن العرش في يوليو/ تموز 1909. خلال العامين التاليين، انقسم الدستوريون على أنفسهم، لاسيما بعد أن تصاعد خوف العلماء من توجهات العناصر المدنية في الجمعية الوطنية، مما أتاح الفرصة لأحمد شاه، مدعوماً من الروس والقوى الموالية لهم، بإلغاء البرلمان ووضع نهاية للحكم الدستوري. ولكن هذا الانتصار فاقم من وضع الدولة القاجارية، التي سقطت بانقلاب عسكري بعد عشر سنوات بدون مقاومة تذكر.

الشاهنشاهية البهلوية:

شكل نصف القرن من الحكم البهلوي اعتراضاً ثقيل الوطأة على إمكانية التطور السياسي لإيران الحديثة. فقد أسست المرحلة الدستورية، بكل

انشقاقاتها وفوضاها، لتجربة كان يمكن استلهامها والبناء عليها بعد انهيار الحكم القاجاري. ولكن توجهات رضا شاه وابنه الاستبدادية، وعجز الدولة البهلوية عن تطوير رؤية قادرة على إحداث التوازن بين حركة التحديث ودور الإسلام وموقعه، أوصلت إيران في النهاية إلى الانفجار الداخلي الهائل. في مطلع حكمه، كان رضا شاه، الذي نظر بإعجاب شديد إلى التجربة الأتاتوركية، يرغب في تأسيس حكم جمهوري. ولكن الأوساط المحافظة في البلاد، بما في ذلك قطاع واسع من العلماء، اعترضت على فكرة الجمهورية، ربما لأن التصور السائد آنذاك ربط بين النظام الجمهوري وانتهاك القيم الموروثة وقيم الدين. ما حدث في النهاية أن رضا خان، الذي أصبح رضا شاه، أقام نظاماً ملكياً، متخذاً لأسرته لقب بهلوي، في استدعاء واضح للميراث الفارسي، وانعكاس لاستقرار تقاليد الحكمين الصفوي والقاجاري. والحقيقة أن الميول الجمهورية المبكرة لرضا شاه لم تعبر عن توجهات ديمقراطية، ذلك أن رضا شاه أظهر من بداية حكمه عزمه على إقامة نظام مركزي تسلطي؛ وهو ما أدى إلى تخليه السريع عن صادق طباطبائي، رئيس وزرائه وأحد أبرز من عملوا على إيصاله للحكم، والذي شارك في إطاحة السلالة القاجارية بروح العودة إلى دستور 1906 وتأسيس حكم تعاقدي رشيد. وشيئاً فشيئاً، أخذ رضا شاه في التحول إلى حاكم مطلق.[25]

كانت العشرينات والثلاثينات حقبة صعود الروح القومية الفاشية في أوروبا، وحقبة بروز أنظمة اليمين الأوروبي الديكتاتورية. وليس ثمة شك أن نجاح مصطفى كمال أتاتورك في الحفاظ على استقلال تركيا ووحدتها كان مصدر إعجاب وملاحظة من الكثير من الزعماء والقيادات الإسلامية. وعلى

خطى أتاتورك، حاول رضا شاه، إعادة بناء إيران، مستعيناً بالأداة العسكرية في أغلب الأحيان، إيران الموحدة حول دولة قوية وحول الفكرة القومية، وإيران الحديثة، ذات المحتوى الثقافي الغربي. جعل رضا شاه من تحالف من القبائل الشمالية عماداً للجيش، الذي اعتنى بتدريبه على أسس حديثة، مستعيناً بخبراء أجانب عند الحاجة. وسرعان ما أطاح بإمارة الشيخ خزعل العربية في خوزستان، وأطلق قواته في حملة تلو الأخرى لإجبار العشائر الراحلة، الخارجة عن سيطرة الدولة، على التوطن؛ بل وأمر في بعض الحالات بنقل عشائر بأكملها من منطقة إلى أخرى. ولأنه كان شاهداً على تدخلات القوى الأوروبية الفادحة في الشأن الإيراني خلال السنوات الأخيرة من الحكم القاجاري، فقد أراد أيضاً أن يضع حداً للنفوذ الأجنبي، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وكانت خطوته الأولى في هذا الصدد إلغاء الامتيازات الأجنبية. ولإحكام السيطرة على البلاد وتعزيز وحدتها، قام ببناء خط سكة الحديد عبر إيران، إضافة إلى مد وسائل الاتصال الأخرى إلى مختلف أنحاء إيران.

في عهد رضا شاه، أبدت الدولة تصميماً لا يلين على نشر التعليم الحديث، المدار من قبل الدولة المركزية. وفي 1935، أسست جامعة طهران، أول مؤسسة إيرانية للتعليم العالي المستقل عن سلطة العلماء، وتزايد عدد الإيرانيين المتوجهين للدراسة في الجامعات الأوروبية. وإلى جانب التعليم الحديث، عزز رضا شاه من مؤسسة القضاء الحديثة، المستقلة عن المراجع الشيعة. لم يتدخل الحكم الجديد في الحوزات العلمية الشيعية في قم ومشهد؛ كما إن بروز النجف وكربلاء منذ نهاية القرن الثامن عشر، حرر العلماء والعملية التعليمية الشيعية إلى حد كبير من ضغوط الحكم الإيراني. ولكن

المتغيرات الاجتماعية المصاحبة لعملية التحديث وتعزيز سلطة الدولة المركزية، سرعان ما ستترك أثرها في وضع طبقة العلماء الشيعة الإيرانيين. فما إن انتهى عهد رضا شاه، حتى أصبح التيار الاجتماعي الحديث، من كتاب ومهنيين وضباط، الذي سجل ظهوره للمرة الأولى في الثورة الدستورية، حقيقة غير قابلة للإلغاء. وسيصبح مستقبل إيران مرهوناً منذ اليوم بإمكانيات التحالف بين العلماء، من جهة، والقوى الاجتماعية الجديدة، من جهة أخرى.

خلال الثلاثينات، عندما بدا رضا شاه أكثر جرأة في توجهاته التحديثية الأوروبية، لاسيما بعد إعلانه "تحرير المرأة" والدعوة إلى نزع الحجاب، برزت أصوات علمائية معارضة. ولكن هذه الأصوات كانت أضعف من أن تشكل تحدياً حقيقياً للحكم. ولعل أغلب العلماء الشيعة الإيرانيين وضعوا في حسبانهم أن استبداد رضا شاه صاحبه استقرار ملموس في أوضاع البلاد، وأن إيران، مقارنة بكثير من دول الجوار، حافظت على استقلالها من السيطرة الأجنبية، وأنها، في النهاية، الدولة الوحيدة التي تصطبغ بصبغة شيعية، بغض النظر عن عمق هذه الصبغة.[26] إضافة إلى ذلك كله، فإن فكرة الولاية الجزئية، المهيمنة على مؤسسة العلماء الأصوليين الشيعة آنذاك، كانت تعني في جوهرها أن يبقى العلماء بعيدين عن تسلم مقاليد الحكم.

مثل أتاتورك، أدرك رضا شاه حقائق موازين القوى المحيطة به؛ وما إن أحكم سيطرته على خوزستان ومناطق العشائر الجنوبية والغربية الأخرى، حتى امتنع عن القيام بأية مغامرات توسعية خارج حدود بلاده. وفي داخل هذه الحدود، طورت الفكرة القومية الحديثة لإيران، بإشراف وتشجيع من

الدولة، التي استهدفت تهميش الانتماء الإثني للشعوب الإيرانية لصالح انتماء إيراني جمعي، يقوم على أساس أن الإيرانيين ينحدرون من أصل آري واحد وقديم. وقد أصبحت حركة الإحياء الثقافي الفارسي أداة لتعزيز هذا الإنشاء القومي، الذي سيعلو حتى على الموقع الذي احتله التشيع في البنائين الإمبراطوريين الصفوي والقاجاري. بيد أن المشكلة التي سيصعب على رضا شاه التعامل معها في النهاية كانت مشكلة التعامل مع القوى الإمبريالية الكبرى المحيطة به: السوفيات في الشمال والشمال الشرقي، والبريطانيون في الجنوب والجنوب الغربي. للتخلص من التدخلات البريطانية والروسية التقليدية، استدعى رضا شاه عند الحاجة خبراءً أميركيين. ولكن رضا شاه، كما الكثير من معاصريه، تطلع بإعجاب لا يخفى إلى تجربة النهوض النازي في ألمانيا الثلاثينات. وفي 1936، أعلن مسؤول نازي إعفاء الإيرانيين من قوانين نورمبرغ العرقية، كأن ألمانيا النازية تقر بمشترك آري بين الإيرانيين والألمان. خلال السنوات القليلة التالية، تزايد النفوذ الألماني في إيران بصورة واضحة. ثم جاءت قاصمة الظهر في 1941.

لم تكن الولايات المتحدة في 1941 قد دخلت غمار الحرب العالمية الثانية، بينما بريطانيا تتعرض لهجوم ألماني جوي مستمر، وقواتها تتراجع على الحدود المصرية – الليبية. وفي ربيع 1941، قامت القوات البريطانية بإعادة احتلال العراق، وإطاحة حكومة رشيد عالي الكيلاني، المتحالفة مع ضباط الجيش والقوى العروبية بقيادة الحاج أمين الحسيني، والتي اتهمتها بريطانيا بالانحياز للألمان. لقد كانت كل من العراق وإيران تحتلان موقعاً بالغ الأهمية في

الاستراتيجية البريطانية للدفاع عن الشرق الأوسط وكسب الحرب، أولاً لموقعهما الجغرافي بالغ الحساسية، وثانياً لكونهما بلدين نفطيين. ذهاب العراق وإيران إلى جانب دول المحور كان يعني سقوط الشرق الأوسط كله وحل معضلة النفط الألمانية. وبالرغم من أن الحكومة السوفياتية ألغت الاتفاقات الدولية لحكومة القيصر، فإن كلاً من بريطانيا والاتحاد السوفياتي تصرفا وكأن اتفاقية 1907 الأنجلو – روسية حول إيران ما زالت قائمة. في يونيو/ حزيران 1941 بدأ الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي، وأصبح الأخير حليفاً لبريطانيا في الحرب. وفي أغسطس/ آب، اتفقت لندن وموسكو على التدخل المباشر في إيران، وإطاحة رضا شاه.[27] أرسل رضا شاه إلى جوهانسبرغ، حيث توفي بعد ثلاثة أعوام، ونصب ابنه محمد رضا بهلوي، خلفاً له. وعادت إيران من جديد مسرحاً للنفوذ الأجنبي.

كان محمد رضا شاه شاباً صغيراً وضعيفاً وعديم التجربة، ومجرداً كلية من الخيارات في مواجهة السيطرة السوفياتية والبريطانية. في 1942، وبرعاية سوفياتية، أسس حزب تودة الشيوعي الإيراني؛ كما عبر الغضب الإسلامي من التدخلات الأجنبية وخضوع الطبقة السياسية في طهران للقوى الغربية عن نفسه بمنظمة فدائيان إسلام المسلحة، التي قامت بسلسلة من الهجمات والاغتيالات منذ تأسيسها في 1943. وليس حتى 1946، أن أعيد توحيد البلاد، بعد سقوط جمهوريتي أذربيجان وكردستان المدعومتين من السوفيات. ونظراً لأن النفط الإيراني كان تحت سيطرة شركة النفط البريطانية، وأن الموانئ الإيرانية على الخليج خضعت خلال سنوات الحرب لحماية "قيادة الخليج

الفارسي" الأميركية، فقد خرجت إيران من سنوات الحرب الثانية وللنفوذ الغربي فيها النصيب الأكبر. وفي 1947، وضعت إيران وتركيا واليونان، طبقاً لمبدأ ترومان، تحت مظلة الحماية الغربية من النفوذ الشيوعي. ولكن إيران خرجت من سنوات الحرب أيضاً وهي تموج بالحراك الاجتماعي، وبروح استقلال وطنية. وسيشكل هذا الحراك أول امتحان لقدرة الشاه الشاب على الحكم، ويكشف في الآن نفسه الهامش الضيق للاستقلال الإيراني.

تجسدت القيادة/ الرمز للحركة الوطنية الإيرانية في مطلع الخمسينات في شخصية محمد مصدق. كان مصدق ابناً للطبقة البيروقراطية الإيرانية الحديثة، فقد عمل والده مسؤولاً في الدولة القاجارية؛ مما وفر للابن فرصة الحصول على تعليم أوروبي حديث، والتخرج بدرجة الدكتوراه في القانون من جامعة لوزان في 1914. عين مصدق بعد عوته إلى إيران حاكم ولاية، ووزيراً لفترة قصيرة. ولكنه بصفته عضواً في المجلس النيابي، عارض تنصيب رضا خان شاهاً في 1925. ونتيجة لموقفه، أجبر على مغادرة الحياة العامة طوال الفترة من 1925 إلى 1944. منذ نهاية الحرب الثانية، أصبح مصدق الداعية الأبرز للحركة القومية الاستقلالية بعد انتخابه في المجلس النيابي، وطالب بتأميم النفط الإيراني من سيطرة شركة النفط الإيرانية – البريطانية. في 1949، شكل مصدق الجبهة الوطنية، من تحالف عدد من القوى والتيارات، وتأييد من المرجع آية الله كاشاني؛ وفي 1951، أقر المجلس قانون تأميم النفط. وبذلك، أصبح مصدق أحد أقوى الشخصيات في إيران، ولم يعد باستطاعة الشاه سوى تكليفه برئاسة الوزراء. لم يكن مصدق يسارياً، بل ليبرالياً قومياً، ولكن القوى الملتفة حوله ضمت ربما عناصر ذات صلة بالسوفيات.[28] ولكن هذا لم يكن

السبب الوحيد خلف معارضة العواصم الغربية الرئيسية لمصدق. ففي مطلع حقبة الحرب الباردة، لم تكن لا لندن ولا واشنطن على استعداد لتقبل خروج دولة نفطية، تقع في مركز حزام المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، عن المعسكر الغربي.

بمجرد إعلان التأميم، انسحبت بريطانيا كلية من قطاع النفط الإيراني، والتزمت دول المعسكر الغربي سياسة مقاطعة غير معلنة؛ وهو ما أدخل إيران أزمة اقتصادية خانقة. في الوقت نفسه، كان التحالف الذي يقوده مصدق يتعرض للتفكك، سواء لخوف العلماء الشيعة من نفوذ العناصر اليسارية في الحركة الوطنية، أو لنزعات التفرد لدى مصدق. في أغسطس/ آب 1953، قرر الشاه إطاحة مصدق من رئاسة الوزراء، ولكن مظاهرات شعبية عارمة حمت رئيس الوزراء من السقوط وأجبرت الشاه على مغادرة البلاد. خلال أيام قليلة، كانت المخابرات المركزية الأميركية، بالتعاون مع الجنرال زاهدي، أحد أبرز رجالات الجيش الموالين للشاه، تطلق حركة شعبية مضادة، أدت إلى إسقاط رئيس الوزراء وعودة الشاه إلى الحكم. حوكم مصدق بتهمة الخيانة العظمى، وسجن لعدة سنوات، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية حتى وفاته. وتعتبر هزيمة الحركة الوطنية وعودة الشاه إلى الحكم في صيف 1953، البداية الحقيقية لعهد محمد رضا شاه، وفاتحة النفوذ الأميركي الهائل في إيران.

لم يكن محمد رضا شاه واثقاً في البداية من الكيفية التي سيؤسس عليها شرعية نظامه في زمن كانت الحرب الباردة وتيارات السياسة والثقافة تعصف بإيران وجوارها كله. خلال سنوات الخمسينات، أقيم استقرار النظام على قواعد ثلاث: ضم إيران إلى نظام التحالفات الغربية ضد الاتحاد السوفياتي،

من حلف بغداد إلى حلف السنتو؛ عائدات النفط الإيراني؛ ومنظمة المخابرات والأمن، السافاك. الانحياز للكتلة الغربية وفر لإيران حماية خارجية نسبية من الخطر السوفياتي؛ وعوائد النفط، على تواضعها خلال الخمسينات والستينات، ساعدت النظام على تقديم الحد الأدنى من الخدمات وعلى تعزيز سلطة الدولة. ولكن أداة النظام الأمضى كانت جهاز السافاك، الذي أسس في 1957، وتحول سريعاً إلى أداة قمع ورقابة وتحكم، تغلغلت في كافة جوانب المجتمع ومؤسساته، مسلحاً بفرق اغتيال خاصة تعمل كلية خارج نطاق القانون. في نهاية السبعينات، تحت قيادة الجنرال نعمة الله نصيري، وصلت ميزانية السافاك إلى 500 مليون دولار سنوياً، وقدرت مصادر أميركية عدد عملائه بأربعة ملايين، أي زهاء عشر تعداد سكان إيران آنذاك.

منذ مطلع الستينات، أصبح الشاه أكثر ثقة بنفسه، وبدأ يطرح رؤية طموحة، ثقافياً واجتماعياً، لوضع أسس دائمة لشرعية النظام وعلاقة الإيرانيين بالنظام الملكي. بين 1960 و1962، أطاح النظام بالجبهة الوطنية الثانية، وريثة مصدق، التي قادها المهندس مهدي بازرغان. وفي يناير/ كانون ثاني 1963، أطلق الشاه، بمباركة أميركية، الثورة البيضاء، أو "ثورة الشاه والشعب"، كما روج لها.[29] كانت الثورة البيضاء محاولة باهتة ومرتبكة من الشاه للحاق بركب قادة العالم الثالث الكبار آنذاك، مثل عبد الناصر ونهرو وتيتو وسوكارنو، وقد شملت عدداً من السياسات المتعلقة بإصلاح زراعي محدود، تشجيع الطبقة الوسطى، و"تحرير المرأة". ولكن "الثورة البيضاء" جاءت بنتائج كارثية على البلاد، لاسيما في مناخ الارتباط المتصاعد بين الاقتصاد الإيراني والشركات الغربية، وفي ضوء الاعتماد المتزايد على الخبراء

والمستشارين الأميركيين، الذين ارتفع تعدادهم حثيثاً إلى أربعين ألفاً من المدنيين والعسكريين. وقد وجد الكثير من الإجراءات التي اعتمدها النظام معارضة في أوساط العلماء، الذين نظر إليهم الشاه دائماً باعتبارهم منافسه الرئيس على ثقة الشعب وولائه للعرش. حاول الشاه، بمزيج من سياسات العصا والجزرة تحييد مؤسسة العلماء واستيعابها؛ ولكن تحالفاته الغربية الصارخة، وتوجهاته لإضعاف الرموز الإسلامية، والمبالغة في حركة الإحياء الفارسي القومي، وعلاقاته شبه الرسمية بالدولة العبرية، كانت تستفز قطاعات واسعة من العلماء، لاسيما الشبان منهم.

وصلت طموحات الشاه ذروتها في عقد السبعينات، وازدادت في الآن نفسه عزلته عن شعبه. في 1971، أقام احتفالاً أسطورياً باهظ التكاليف بالذكرى الأسطورية للإمبراطورية الفارسية. وبينما كانت الفوارق بين الأقلية المالكة والأكثرية المحرومة تتسع، أخذ في تقديم إيران باعتبارها قوة إقليمية كبرى وشريكاً إقليمياً للولايات المتحدة، دافعاً بنسب متصاعدة من ميزانية الدولة إلى الإنفاق العسكري. في اتفاق لا يزال محل جدل، سيطر على عدة جزر في الخليج بمجرد إعلان بريطانيا الانسحاب من الإمارات العربية؛ واستخدم ورقة التمرد الكردي في شمال العراق ليفرض اتفاقاً مجحفاً على بغداد حول شط العرب في 1975. وعندما حدثت الطفرة النفطية بعد حرب أكتوبر/ تشرين أول 1973 العربية – الإسرائيلية، وجد الشاه في الارتفاع المفاجئ في عائدات النفط أداته المنشودة لتعزيز قوة دولته وجيشه، وتوكيد دور إيران الإقليمي.[30] ولكن مشكلته الأساسية في تحديد هوية إيران وأسس شرعية نظامها ظلت بدون حل. في كتابه "نحو حضارة عظمى"، الذي صدر

في منتصف السبعينات، استند الشاه في رؤيته لإيران إلى أن الشاهنشاهية ليست نظام حكم وحسب، بل أيضاً، وأكثر أهمية، فلسفة للقومية الإيرانية، باعتبارها وعاء التماهي بين الشعب وحاكمه. وقال، مستلهماً الخشية الإيرانية (والمشرقية عموماً) من الفوضى، "إن البديل عن الملكية هو انهيار النظام وحكم الأقلية الديكتاتوري." والمدهش أن الشاه، الذي ورث عن والده التأثر بالأتاتوركية، تجنب في رؤيته الأيديولوجية تحديد موقع للإسلام في بنية الدولة والمجتمع، في الوقت الذي كانت النشاطات الإسلامية السياسية تنتشر في كل أنحاء البلاد.

الثورة الإسلامية:

إن القصور الأبرز لنظام الشاه أنه لم يتعلم درس الحركة الوطنية العاصفة في 1951 – 1953. بدلاً من أن يصبح النظام أكثر تسامحاً، أصبح أكثر قمعاً؛ بدلاً من توسيع نطاق المشاركة الشعبية في الحكم، أصبح أكثر حصرية، وبدلاً من رفع مستوى أدائه في التعامل مع المشاكل الاجتماعية المستعصية، أصبح أكثر ابتعاداً عن قضايا الأغلبية الشعبية. بعد شهور قليلة من تأسيس جهاز السافاك، نشر كاتب إيراني مقالة في مجلة "دبلومات" بعنوان "ماذا يريد الشعب؟" وسرعان ما استدعي الكاتب من قبل ضباط السافاك، الذين قالوا له: "هل تعلم ماذا علق قائدنا الجنرال بختيار على مقالتك؟ أمرنا أن نخبرك أن الشعب قد مات."[31] وهكذا استبطن مذهب "الشعب قد مات" مجمل علاقة النظام بشعبه: علاقة فوقية، مترفعة، أبوية، وقمعية في الآن نفسه. وكلما اتسعت الهوة الفاصلة بين النظام والشعب، كلما اتسع مجال عمل القوى

المعارضة للحكم. ولكن معضلة نظام الشاه لم تكن أيديولوجية وسياسية فحسب وإنما اقتصادية أيضاً. فقد أدى نهج الارتكاز إلى طبقة حاكمة محدودة إلى إحكام قبضة هذه الطبقة على القوة والثروة؛ وهو الوضع الذي ازداد تفاقماً بعد فشل ثورة الستينات البيضاء، وتدهور أوضاع التجار والصناعيين الصغار بفعل الارتباط الوثيق بالسوق العالمية. قدم الارتفاع الهائل في أسعار النفط في مطلع السبعينات فرصة فريدة لحل المشكل الاجتماعي – الاقتصادي، ولكن الانفاق العسكري الهائل، وتدهور أسعار النفط في نهاية السبعينات، ضيعا تلك الفرصة.[32] في النهاية، جاءت الضربة القاضية من فقيه في السبعينات من عمره.

ولد روح الله مصطفى الخميني في 1902 بمدينة خمين لأب من رجال الدين، توفي والده وهو طفل صغير، ثم لحقت به والدته وهو في السادسة عشرة من عمره.[33] وقد تلقى الخميني تعليمه الأولي ببلدته، ثم غادر إلى مدينة آراك للالتحاق بالمرجع عبد الكريم الحائري اليزيدي (1859 – 1936). وعندما انتقل الحائري إلى مدينة قم، قرر الخميني الانتقال معه. ويذكر إن الخميني بلغ مرتبة الاجتهاد قبل الثلاثين من العمر، وإن ميوله السياسية برزت منذ فترة مبكرة. ولكن دوراً لم يسجل له في حركة مصدق الوطنية، ربما لأنه أخذ في الاعتبار وجود مراجع كبار متقدمين عليه سناً وعلماً، تقع على عاتقهم مسؤولية تحديد موقف العلماء. الإعلان الأول عن موقف الخميني السياسي جاء في بيان، أصدره احتجاجاً على مشروع قرار تقدمت به حكومة الشاه في سبتمبر/ أيلول 1961، يدعو إلى إلغاء الالتزام بالقسم على القرآن

لأعضاء البرلمان، قال فيه: "إنني بحكم مسؤوليتي الشرعية أعلن أن هناك خطراً محدقاً بشعب إيران والمسلمين في العالم. إن القرآن الكريم والإسلام معرضان للسقوط في قبضة الصهيونية." ومنذ ذلك الحين، وطوال تحركه المعارض لحكم الشاه، ستصبح موضوعات "الإسلام في خطر"، "شعب إيران"، و"المسلمين في العالم"، الأعمدة الرئيسة للخطاب الخميني.

في صيف 1963، تصاعدت معارضة الخميني للنظام، مما أطلق مظاهرات حاشدة وصدامات مع قوات الأمن في مدينة قم (ستعرف بثورة خرداد)، ومن ثم إلى اعتقال الخميني لعدة أسابيع. ولكن الخميني عاد إلى تحركه المعارض إثر الإعلان عن قانون يمنح حصانة قانونية للخبراء الأميركيين في إيران، وهو ما أدى إلى اعتقاله من جديد ونفيه إلى تركيا في نوفمبر/ تشرين ثاني 1963.[34] بعد إقامة دامت زهاء العام في تركيا، سمحت حكومة الرئيس عبد السلام عارف للخميني بالإقامة في النجف بالعراق. وفي النجف، طور الخميني تصوره لموضوعة ولاية الفقيه نحو القول بالولاية الشاملة، بمعنى أن ظهور الإمام الغائب ليس شرطاً لإقامة دولة الإسلام، لأن المسؤولية الشرعية تقع كلية على عاتق الفقهاء، الذين يتوجب عليهم العمل على تأسيس دولة الإسلام المقيمة للشرع والعدل.[35] وقد اعتبر أغلبية العلماء الشيعة آنذاك إن هذا الموقف يخالف الرأي السائد في المذهب الاثني عشري، مما تسبب في مقاطعة علمائية واسعة للخميني، لاسيما من أوساط آية الله الحكيم وخليفته في المرجعية آية الله الخوئي. وظلت دائرة طلاب الخميني مقصورة إلى حد كبير على تلاميذه الإيرانيين الذين وفدوا إلى العراق للالتحاق به، علناً أو سراً.

داخل إيران، وبينما دفع النظام بتسارع ملحوظ نحو التغيير الاجتماعي والثقافي بمعناه الغربي الحديث، كان أتباع الخميني من العلماء الشبان، مثل مطهري، منتظري، بهشتي، مفتح، خامنئي، ورفسنجاني، ينشطون في كافة أنحاء البلاد.

في 7 يناير/ كانون ثاني 1978، نشرت صحيفة "إطلاعات" مقالة بقلم أحمد رشيدي (الاسم المستعار لداريوش همايون، المقرب من دوائر الحكم)، بعنوان "إيران والاستعمار الأحمر والاستعمار الأسود"، قاصداً بذلك العلماء والشيوعيين. خلال أيام قليلة، كانت المقالة قد استنسخت ووزعت على نطاق واسع. ولأن المزاج العام في البلاد كان يشير إلى السافاك بالمسؤولية عن مقتل مصطفى، الابن الأكبر لآية الله الخميني وأحد مساعديه الرئيسيين، فقد ولدت المقالة غضباً واسعاً في أوساط عامة الشعب.[36] المظاهرات التي تلت نشر المقالة، والعنف الاستثنائي الذي وظفته الدولة لقمع المتظاهرين، أوصل مجالس العزاء والحركة الشعبية المعارضة للنظام لكل أنحاء البلاد. استخدم الخميني في بياناته لغة واضحة وحاسمة؛ وبالرغم من أن إيران كانت تعج بالتنظيمات السرية المعارضة من كافة الخلفيات الأيديولوجية، فقد توجه مباشرة إلى الشعب، معتبراً الثورة شأناً مباشراً بين الفقيه والناس. وسرعان ما تحولت الثورة الإيرانية إلى منعطف فاصل، يتأمل العالم من خلاله قوة وفعالية وأثر وسائل الاتصال الحديثة، التي استخدمها أتباع الخميني على نطاق واسع لإيصال كلماته للإيرانيين. رفض الخميني تأييد اللجوء للعمل المسلح، مما أفقد النظام مصداقيته الأخلاقية وقوض قدرته على سحق الثورة؛ ولجأ الخميني إلى طرح أهداف تصاعدية للثورة، تتناسب وحجم وفعالية التحرك الشعبي، مما

جر النظام إلى سلسلة خاسرة من التنازلات. ولأن حدث الثورة احتل مركز الاهتمام العالمي، فقد أخفقت استجابة الحكومة العراقية للمطلب الإيراني بطرد الخميني من العراق في كبح جماح الثورة. ومنذ خريف 1978، أصبح مقر إقامة الخميني في بلدة نوفيل لوشاتو الفرنسية الموقع الأكثر مصداقية لتقرير مستقبل إيران.

في يناير/ كانون ثاني 1979، حاول الشاه إنقاذ حكمه بتعيين شابور بختيار، القيادي السابق في الجبهة الوطنية، رئيساً للوزراء؛ كما وافق الشاه على شرط بختيار بمغادرة البلاد، آملاً في تكرار سيناريو 1953. ولكن الخميني أعلن عدم شرعية حكومة بختيار، وسارع إلى تشكيل مجلس لقيادة الثورة، وقرر العودة إلى البلاد. ومنذ عودة الخميني إلى طهران في مطلع فبراير/ شباط، والاستقبال المليوني الذي حظي به، وحتى انتصار الثورة وسقوط حكومة بختيار في الحادي عشر من الشهر نفسه، تصاعدت حدة المواجهة بين الشعب وأجهزة الحكم الموالية للنظام، بينما بدأت مظاهر تفكك الجيش وأجهزة الأمن والدولة في التسارع. كان الخميني في خطاب عودته إلى البلاد قد عين المهندس مهدي بازرغان، الزعيم العجوز للجبهة الوطنية، رئيساً للحكومة؛ وقد قبل بازرغان المهمة بدون أن يدري على وجه اليقين كيف وعلى أي أساس ستبنى العلاقة بين الفقيه، قائد الثورة، والدولة الجديدة.

الجمهورية الإسلامية:

لم تكن الثورة مشروع حزب أو تنظيم سياسي معين، بل حركة شعبية عارمة التفت حول قيادة علمائية؛ وفيما عدا فكرة ولاية الفقيه، التي ظلت

غامضة لدى الكثير من القطاعات الشعبية، لم تطرح قيادة الثورة تصوراً محدداً للدولة. ولذا، فقد اتسمت المرحلة القصيرة التالية للانتصار بسمتين رئيسيتين: تجلت الأولى في اندلاع تدافع سياسي حاد بين القوى والشخصيات الإيرانية المختلفة التي برزت خلال عام الثورة الطويل؛ وتعلقت الثانية بتصميم آية الله الخميني على تأسيس شرعية شعبية للنظام الجديد. والحقيقة أن السمتين تداخلتا إلى حد كبير. دعا الخميني مباشرة إلى استفتاء شعبي حول قيام الجمهورية الإسلامية؛ ثم عقدت انتخابات عامة لاختيار ممثلين عن الشعب لكتابة دستور الجمهورية الإسلامية؛ وما أن تم الاتفاق على مسودة الدستور، حتى طرح لاستفتاء شعبي. وإلى جانب كل هذه التطورات، فقد قام الإيرانيون خلال العام ونصف العام الأول من عمر الجمهورية بانتخاب أعضاء أول مجلس للشورى (برلمان)، وانتخاب رئيس للجمهورية. ولكن هذه التطورات جميعاً لم تخل من خلافات حادة. ويمكن القول إن المسألة التي تسببت في أعمق الانقسامات بين المنتصرين، والتي ستظل واحدة من أهم الإشكاليات التي تواجه نظام الجمهورية الإسلامية، كانت مسألة "ولاية الفقيه".[37]

كان القطاع الأكبر من العلماء والمثقفين الملتفين حول آية الله الخميني يرون إن هدف الثورة والشعب هو إقامة نظام حكم إسلامي يستند إلى التصور الشيعي الاثني عشري للإسلام؛ ولم يكن هناك في الفكر السياسي الشيعي من وسيلة لإضفاء الشرعية على هذا النظام الإسلامي سوى إطروحة ولاية الفقيه. خارج هذا القطاع كان هناك عدد من القوى السياسية المنظمة، مثل حركة مجاهدي خلق الإسلامية ذات التوجه الماركسي، والجبهة الوطنية،

الليبرالية – الإسلامية؛ وعدد من المثقفين وبعض العلماء، ذوي التوجهات الإسلامية – الليبرالية، والإسلامية – الإشتراكية، الذين رأوا في نظام يستند إلى ولاية الفقيه دكتاتورية جديدة يحكمها رجال الدين. انفجر الخلاف للمرة الأولى أثناء كتابة الدستور؛ ثم انفجر في صراع دموي بين النظام الجديد ومسلحي حركة مجاهدي خلق، التي نجحت في اغتيال العشرات من قادة وكوادر النظام، وخلقت أجواء من الرعب وعدم الاستقرار طوال العامين الأولين من عمر الجمهورية. وفي حمى هذا الصراع، أسقطت حكومة مهدي بزرغان المؤقتة، أطيح أبو الحسن بني صدر، أول رئيس للجمهورية، واغتيل محمد علي رجائي، رئيسها الثاني، وعدد من أبرز العلماء من تلاميذ الخميني، وفرضت الإقامة الجبرية على آية الله شريعة مداري، أحد أكبر الفقهاء المراجع في البلاد.[38] شهدت إيران في المرحلة الأولى من تاريخ الجمهورية محاولات انقلابية فاشلة للسيطرة على السلطة، ولكن التحدي الأكبر كان انفجار الحرب العراقية – الإيرانية في سبتمبر/ أيلول 1980، ونجاح القوات العراقية السريع في السيطرة على معظم منطقة خوزستان الجنوبية.

خلال أكثر من عام على انتصار الثورة، سيطر الطابع الجماهيري على النظام الجديد وانهارت إلى حد كبير الجدر الفاصلة بين مؤسسة الدولة والشعب. وقد عزز من الحالة الجماهيرية حرص آية الله الخميني الأصيل على التوجه المباشر إلى الشعب. ولكن انفجار الصراع الداخلي، والتهديد البالغ الذي شكلته الحرب على بقاء الجمهورية، أدخل البلاد في مناخ أمني ثقيل الوطأة. وفي ظل هذا المناخ، عادت مؤسسة الدولة المركزية، بتقاليدها الفارسية

القديمة وأدواتها الحديثة، للسيطرة من جديد. كانت الثورة قد تخلصت من قادة النظام القديم وأعوانه الكبار؛ ولكن بيروقراطية الدولة ظلت في مكانها. وخلال فترة قصيرة، استطاعت مؤسسة الدولة استيعاب الطابع الجماهيري للثورة، بل ومضاعفة نفوذها وسلطتها، مسلحة بمفاهيم الحق والشرع التي وفرها البعد الإسلامي للجمهورية. واجهت الدولة التحركات ذات الطابع القومي في منطقة كردستان بقدر كبير من العنف، وعزلت النشطين الإسلاميين السنة، وحاصرت حتى الأصوات المعارضة من العناصر التي شاركت في الثورة.[39] وقد تجاوزت المواجهة مع مجاهدي خلق، بكل ما صاحبها من اعتقالات وأساليب تعذيب، الكثير من المحرمات، التي ظن الإيرانيون أنهم تخلصوا منها إلى الأبد بتخلصهم من نظام الشاه. في النهاية، استطاعت الجمهورية تأمين وجودها واستمرارها، ولكن الثمن على صعيد العلاقة بين الدولة والشعب كان باهظاً. أما الحرب في الجنوب، فقد طالت أكثر مما توقع أي من طرفيها أو رغب.

كانت الحرب بلا شك قراراً عراقياً، أملته حسابات استراتيجية خاطئة.[40] ولد عن الثورة خطاب إسلامي راديكالي، وبدا أن نموذج الثورة الجماهيرية ووعود النظام الإسلامي تهدد كل جوار إيران الإسلامي. وبالرغم من أن شعور بغداد بالتهديد كان أحد الدوافع خلف قرار الحرب، في ظل مناخ دولي يعد بالمساعدة، فإن الدافع الأهم على الأرجح كان سعي النظام العراقي إلى السيطرة على جانبي شط العرب، ظاناً أن تفكك الجيش الإيراني واضطراب الدولة بسبب الثورة سيجبران طهران على الخضوع. وقد اندلعت الحرب

وعلاقات الجمهورية الإسلامية بالخارج في أسوأ حالاتها، سواء بفعل خطاب تصدير الثورة، والصورة التي طرحتها الثورة للغضب الإسلامي وانقلاب الشعوب الإسلامية ضد الهيمنة الغربية، أو تعقيدات العلاقات الإيرانية – الأميركية التاريخية، وما فاقمها من احتلال مجموعة من الطلاب الإيرانيين الإسلاميين السفارة الأميركية بطهران واحتجازهم الدبلوماسيين الأميركيين كرهائن. ولكن بالرغم من نجاح القوات العراقية المبكر، فإن الدفاعات الإيرانية سرعان ما تماسكت، واستطاع الإيرانيون خلال فترة قصيرة استرداد الأراضي التي سقطت تحت السيطرة العراقية.

كان المنطقي أن تنتهي الحرب بتسوية ما؛ ولكن غضب الإيرانيين من الحرب التي شنت عليها وما ألحقته من خسائر، وربما وقوع البعض في طهران تحت تأثير قوى إسلامية عراقية معارضة، دفع القيادة الإيرانية إلى تبني مشروع إسقاط النظام العراقي هدفاً للحرب. استمرت الحرب ثماني سنوات (إلى أن قبلت إيران في أغسطس/ آب 1988 قرار مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار)، موقعة خسائر بشرية ومادية فادحة في الجانبين، تغذيها سياسة تسليح غربية محسوبة للجانبين، ووقوف أغلب الأنظمة العربية خلف العراق، ودفاع العراقيين المستميت عن بلادهم. عندما توقفت الحرب، كان العراق في طريقه إلى دخول مرحلة تأزم كبرى وطويلة، ستؤدي في النهاية إلى غزوه وانهياره؛ بينما إيران تواجه أعباء إعادة بناء دفاعي ومدني على السواء، وإشكاليات اقتصادية عميقة، لم تستطع حسمها كلية حتى بعد مرور عقدين من الزمان.

توفي آية الله الخميني في يونيو/ حزيران 1989، واختير آية الله خامنئي،

أحد أبرز تلاميذه ورئيس الجمهورية آنذاك، خليفة له. وقد انتخب الشيخ هاشمي رفسنجاني، الذي هو أيضاً من تلاميذ الخميني، وقد أظهر كفاءة نادرة في إدارة شؤون البلاد وصناعة قراراها خلال سنوات الحرب، رئيساً للجمهورية. احتل رفسنجاني موقع الرئاسة لدورتين متتاليتين، انتهتا في 1997؛ وقد ساعده تعديل دستوري عزز من سلطات رئيس الجمهورية على إمضاء تصوره للحكم، مع معارضة قليلة نسبياً في مجلس الشورى. التفت حول رفسنجاني مجموعة من المهنيين والمثقفين الإسلاميين الذين عرفوا باسم "كوادر جهاد البناء"، وكانوا هم، لا طبقة العلماء من أبناء الثورة، مساعديه وأداته في الحكم. وقد اتسمت حقبة رفسنجاني بقدر كبير من البراغماتية، سواء أكان على صعيد السياسات الداخلية أم الخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، وسع رفسنجاني من هامش الحريات، خفف من قبضة الدولة على الاقتصاد والتجارة، وأطلق انتعاشاً اقتصادياً، حتى على حساب ارتفاع كبير في الدين الوطني.[41] وعلى الصعيد الخارجي، أسس علاقة استراتيجية مع الصين وروسيا، وضع لبنات علاقات وثيقة بالهند (لم تتضح نتائجها بعد)، بنى علاقات طبيعية بأغلب الدول الأوروبية، وعمل على انفتاح إيراني واسع على الجوار العربي، بما في ذلك دول الخليج والعربية السعودية. ولكن رفسنجاني لم يغير كثيراً في أولويات الجمهورية؛ فقد حافظ على استقلال القرار الإيراني، وعزز من الدور الإيراني في المجالين اللبناني والفلسطيني، ودعم مشروع تسليح وصناعة سلاح طموحة، ولم يكن على استعداد لتقديم تنازلات جوهرية في محاولته تطبيع العلاقات مع واشنطن، التي ظلت على ما هي عليه.

ساعدت أجواء الحريات التي أطلقها رفسنجاني في عودة الجدل الداخلي

حول الدولة والحكم وولاية الفقيه. وما إن قاربت ولايته الثانية على الانتهاء، حتى تبلورت ملامح معسكرين ثقافيين وسياسيين رئيسيين في البلاد: ما سيعرف بمعسكري المحافظين والإصلاحيين.[42] وبالرغم من التباينات داخل كل من المعسكرين، فمن الممكن، ربما، تلخيص مقولات الطرفين بالتالي: أثار الإصلاحيون، بدرجات متفاوتة، الشكوك حول مؤسسة ولاية الفقيه وسلطات الفقيه القائد، سواء من منطلقات ليبرالية بحتة، أو من خلال إعادة قراءة للميراث الإسلامي، وطالبوا بالتالي ببناء الجمهورية على أساس ديمقراطي يجعل الشعب مصدراً للسلطات والشرعية. كما نادوا بمزيد من الحريات، وتقييد قانوني ودستوري لسلطات مؤسسات الدولة والحكم. وليس ثمة شك في أن أغلب الإصلاحيين أراد علاقات إيرانية أوثق بالغرب، بما في ذلك تطبيع العلاقات الإيرانية – الأميركية. من جهة اخرى، أكد المحافظون على الصلة العضوية بين ولاية الفقيه ومعنى وجود الجمهورية الإسلامية وبقائها، ونادوا بالمحافظة على قيادة العلماء باعتبارها مرجعية شرعية للحكم وضمانة للوحدة والاستقرار. وبالرغم من إيمان المحافظين بسلطة الدستور والقانون، إلا أنهم قدموا حراسة قيم الدين وأمن البلاد على مسألة الحريات. وفي حين لم يمانع أغلب المحافظين إقامة علاقات طبيعية مع الدول الغربية، إلا أنهم تخوفوا تأثير قوة الغرب وثقافته على قيم الجمهورية واستقرارها. وقد كان انتخاب رجل الدين الإصلاحي محمد خاتمي رئيساً للجمهورية بأغلبية ساحقة، في 1997، لحظة الصعود القصوى للإصلاحيين.

نجح خاتمي في المحافظة على موقعه دورتين متتاليتين، ولكن رئاسته انتهت

بإخفاق صريح للمعسكر الإصلاحي. منحت الانتخابات خاتمي تفويضاً شعبياً قوياً، وشكل حكومته بدرجة عالية من الحرية، وتمتع خلال معظم سنوات حكمه بدعم كتلة إصلاحية معتبرة في مجلس الشورى. وبالرغم من الدين الخارجي الثقيل، إلا أن المناخ السائد في البلاد كان مناخاً منخفض التوتر. تسلم خاتمي الرئاسة والعراق يعاني من حصار خانق، وتركيا قد انتقلت إلى حكم مدني يسعى إلى علاقات جوار حسنة، بينما فتح انهيار الاتحاد السوفياتي المجال لتحرك إيراني دبلوماسي نشط في آسيا الوسطى. من ناحية أخرى، واجه خاتمي معارضة ملموسة من المؤسسات المرجعية للدولة، مثل مجلسي حراسة الدستور وتشخيص مصلحة النظام؛ كما أنه لم يستطع مطلقاً كسب تعاطف قوي في الجيش والحرس الثوري والمؤسسة الأمنية. ولكن مشكلة خاتمي الرئيسة كانت في معسكره، معسكر الإصلاحيين. فقد أظهرت الشخصيات الإصلاحية الملتفة حول خاتمي، أو المتظللة بعباءته، قدراً كبيراً من الخفة في تحركها السياسي وتعاملها مع أداة الحكم. وبدلاً من العمل على رعاية مصالح الناس والتعامل مع مشاكل البلاد المستعصية، انشغلت الدوائر الإصلاحية في تدافعات منهكة مع المحافظين، وفي جدل ثقافي وفكري وسياسي حول العلاقة مع الغرب، أو حول قواعد النظام وبنيته، التي لم يكن ممكناً تغييرها بدون درجة ملموسة من الإجماع الداخلي على أية حال. وقد أظهر خاتمي ضعفاً واضحاً، سواء أكان في ضبط حركة معسكره أم في التعامل مع خصومه. في النهاية، أخذ الرأي العام الإيراني في الانفضاض عن الإصلاحيين، ونجح المحافظون، بتغيير بسيط وغير جوهري في خطابهم، في استعادة الأكثرية داخل مجلس الشورى، ثم في إيصال أحمدي نجاد لموقع

الرئاسة بعد معركة انتخابية طاحنة في صيف 2005.

لم يكن نجاح نجاد متوقعاً؛ فقد كان كل منافسيه تقريباً، بما في ذلك هاشمي رفسنجاني، أعمق تاريخاً وأثقل وزناً. وفي حين لم يكن نجاد معروفاً على نطاق واسع، فإن عدداً من منافسيه كانوا من أبرز الشخصيات التي قادت البلاد منذ قيام الجمهورية. عدة عوامل ساعدت نجاد على الفوز:

1- إن مناخ الانقسام بين الإصلاحيين والمحافظين أنهك الإيرانيين، الذين بات القطاع الأكبر بينهم يرى ضرورة إعادة الوحدة والتماسك إلى مؤسسة الدولة.

2- إن رغبة قوية بالتغيير سيطرت على المناخ السياسي في البلاد، لاسيما أن تهماً بالفساد طالت عدداً من السياسيين الكبار أو قريبين منهم.

3- خاض نجاد المعركة الانتخابية ليس على أساس انتمائه الأيديولوجي، بل على سجل نجاحاته في بلدية طهران، التي ترأسها لعدة سنوات.

4- جاءت أغلب الأصوات التي صبت لصالح نجاد من خارج العاصمة طهران، أي من المناطق المنسية والمحرومة من البلاد، التي رأت في لغته ومظهره وطريقة تعامله مع الناخبين مؤشراً على انحيازه لها.

وليس ثمة شك في أن انتصار نجاد اعتبر انتصاراً لمعسكر المحافظين، ليس فقط لتدينه ومواقفه السياسية الراديكالية وابتعاده عن التأثر بمظاهر الثقافة والاجتماع الغربية الحديثة، بل أيضاً لولائه المطلق لقيادة آية الله خامنئي المرجعية. وربما يمكن القول أن سلطة خامنئي لم تتأكد في شكل كلي إلا منذ

تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية؛ فقد كان رفسنجاني رئيساً وشريكاً في الآن نفسه، بينما مثلت رئاسة خاتمي مرحلة شك مستبطن بين القائد ورئيس الجمهورية. ولاء نجاد لقيادة خامنئي لا يشوبه شك؛ وهو ولاء نابع من إيمان عقدي بالقيم الدينية التي ترتكز إليها الجمهورية، ومن كون نجاد شخصية مدنية لا تتمتع بمؤهلات طبقة العلماء التي قادت البلاد طوال ربع قرن.

انتهج نجاد منذ توليه الرئاسة نهجاً شعبياً تنموياً، محاولاً تجاوز المسافة الفاصلة بين الدولة والشعب. وقد أسس لتقليد التجول في محافظات البلاد المختلفة، بصحبة الوزراء المعنيين من مجلس وزرائه، ونزع إلى اتخاذ قرارات فورية للاستجابة لمطالب الأهالي. وربما يساعده في مجال التنمية الارتفاع الكبير في أسعار النفط، الذي صادف تسنمه مقعد رئاسة الجمهورية. ولكن ثمة شكوكاً متزايدة في قدرته على حل مشاكل إيران الاقتصادية؛ ففوق أن الإنتاج النفطي الإيراني يتراجع منذ أكثر من عقدين، فإن القطاع النفطي يتطلب استثمارات كبيرة لتحديثه وتنميته. كما إن إيران ما تزال تواجه مشكلات كبيرة على صعيد البنى التحتية وقطاعات الحياة الضرورية، من تحديث الطرق ووسائل الاتصال الأخرى، إلى حقلي التعليم والزراعة، إلى مجال استيعاب التقنيات الحديثة. وبالنظر إلى مصاريف الدفاع الإيرانية المرتفعة، والعقوبات المتصاعدة التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران خلال 2007، فإن من الصعب تصور نجاح نجاد في تحقيق رفاه حقيقي ومستدام. وهذا بالتأكيد ما يربط وضع إيران الداخلي بوضعها الخارجي. فإيران تواجه تهديداً خارجياً آنياً بسبب برنامجها النووي، وقد وجدت نفسها للمرة الأولى منذ قيام الجمهورية وفي جوارها وجود عسكري أميركي ثقيل

الوطأة في العراق وأفغانستان. وربما أوحت تصريحات نجاد المتكررة بخصوص الدولة العبرية والولايات المتحدة، بأن نزعة مغامرة باتت تقود سياسة إيران الخارجية. ولكن الأزمة الكبرى التي تواجهها إيران في الحقيقة ليست إيحاءات تصريحات نجاد، بل أزمة البرنامج النووي، وتبلور معارضة أميركية – إسرائيلية – أوروبية مشتركة له، معززة بمخاوف الجوار العربي.

خاتمة:

تواجه إيران مشاكل بنيوية تعود إلى تكوينها السكاني وتاريخها ونزوع الدولة الحديثة إلى السيطرة والتحكم المركزي. تعود السمات الثقافية والدينية الرئيسية لإيران المعاصرة في جذورها إلى العهد الصفوي؛ وبينما يمثل الإيرانيون الفرس الأغلبية الإثنية بين الإيرانيين، فإنهم لا يشكلون الأغلبية الساحقة، بل تشاركهم عدة جماعات إثنية كبيرة نسبياً. وبينما يمثل المسلمون الشيعة الاثنا عشرية الأغلبية الدينية، فإن بين الإيرانيين مسلمين سنة ومسيحيين. وتزداد الأوضاع تعقيداً بالنظر إلى جغرافية إيران، التي تشكل مساحة هائلة يحدها عدد كبير من الدول التي تتصل جماعاتها الإثنية والطائفية بعدد من الجماعات الإيرانية الإثنية والطائفية، والتي لا تربطها بإيران علاقات حسنة دائماً. يرتبط الآذاريون برابط قومي مع جمهورية آذربيجان المستقلة؛ وتجمع أغلبية الأكراد بين التميز الإثني والطائفي، وتربطهم روابط مختلفة بأكراد العراق وتركيا؛ ويرتبط البلوش الإيرانيون ببلوش باكستان، قومياً ومذهبياً؛ كما تنشط بين العرب الإيرانيين تيارات قومية، تجد صدى لها بين عرب الجوار العراقي.

فيما عدا القرن ونصف القرن الأولين من العهد الصفوي، عندما نشطت الدولة لفرض التشيع بالقوة، فإن الدول ما قبل الحديثة وفرت هامش حرية واسع للجماعات الإثنية والدينية. ولكن الدولة الحديثة هي بطبيعتها دولة مركزية، تقوم على فرضية السيادة على أرضها والتماهي مع شعبها. وقد برزت إيران الحديثة منذ العهد الدستوري الأول في مطلع القرن العشرين على أساس الارتباط الوثيق بين الدولة الإيرانية والمذهب الشيعي الاثني عشري؛ بينما تبلورت تدريجياً رؤية قومية جامعة للشعوب الإيرانية، يصعب الاستنتاج بنجاحها في استيعاب كل الجماعات الإثنية المكونة للسكان. وكان طبيعياً بالتالي أن ينجم عن هذا الوضع، بين وقت وآخر، توترات داخلية مختلفة الحدة: فالدولة المركزية، بسيطرتها على وسائل الإعلام والثقافة والتعليم والقضاء وسياسات التنمية والرفاه، تدفع باتجاه الانصهار، بينما قوة الفكرة القومية المعاصرة، والتدافعات السياسية والطائفية في المجال الإسلامي، تدفع باتجاه المحافظة على الخصوصيات والمطالبة بحقوق الجماعات المختلفة.

بيد أن افتراض هشاشة البنية الإيرانية وقابليتها للتشظي هو افتراض متسرع إلى حد كبير، حتى في حال تعرض الدولة الإيرانية لضغوط عسكرية خارجية. أولاً، لأن إيران تختزن تاريخاً حضارياً طويلاً، يجمع بين ثقافة فارسية عميقة وميراث إسلامي متعدد الأوجه؛ وثانياً، لأن جذور الدولة الإيرانية الحديثة تعود إلى أكثر من خمسة قرون، وهي دولة ذات تقاليد تحكم وسيطرة لا تقل عن مثيلاتها التركية والمصرية؛ وثالثاً، لأن الضمير الجمعي للإيرانيين، كما أغلب المسلمين، مسكون بخشية الفوضى والفتنة وانهيار الاستقرار، وما ينجم عنها من موت وفقدان أمن ومعاش. وربما تعتبر الحرب العراقية –الإيرانية،

بسنواتها الطويلة، مؤشراً هاماً على تماسك الدولة الإيرانية في مواجهة التهديد الخارجي. فالحرب، التي استمرت ثماني سنوات، اندلعت والدولة الإيرانية المركزية في حالة من الفوضى. ولم تقتصر مجريات الحرب على الجبهات العسكرية، بل شملت أيضاً جهداً عراقياً هائلاً لاستمالة العرب الإيرانيين؛ كما ولدت في مراحلها الأخيرة تدافعاً دعائياً سنياً – شيعياً حاداً. ولكن إيران خرجت من الحرب بآثار ضئيلة نسبياً على بنيتها الداخلية. هذا لا يعني، بالطبع، أن السياسات الإيرانية تجاه تعددية البلاد الإثنية والطائفية هي سياسات لا تتطلب مراجعات شاملة لتقابل حاجات ومطالب الجماعات الإثنية والطائفية المختلفة. ثمة تقارير عديدة مؤخراً حول دعم خارجي للتحركات المعارضة (المسلحة وغير المسلحة) في بلوشستان وخوزستان وكردستان وأذربيجان. ولكن سؤالاً لابد من أن يطرح حول الدوافع وراء بروز مثل هذه الحركات المعارضة أصلاً.

ويسكن ذاكرة إيران الحديثة تاريخ طويل من التدخلات الأجنبية وعبث القوى الخارجية بمقدرات البلاد، بالرغم من إفلاتها من الاستعمار المباشر. ولعل الإنجاز الأكبر لنظام الجمهورية الإسلامية كان في نجاحه في تأسيس استقلال البلاد واستقلال قرارها. والواضح أن القيادات الجمهورية، بمختلف توجهاتها، أجمعت على المحافظة على هذا الإنجاز، مهما كان العبء المترتب عليه على صعيد العلاقات مع القوى الكبرى. وتعمل إيران بكافة الأوراق المتاحة لها من أجل حماية استقلال قرارها، سواء بتعزيز المؤسسة العسكرية الدفاعية، توظيف خطاب تضامني إسلامي واتباع سياسات تحالفية إسلامية، أو بالتركيز على دور إيراني قيادي للمسلمين الشيعة في العالم. ولكن المشكلة

التي يمكن أن تواجهها إيران لا تنحصر في احتمالات تعرضها لعدوان خارجي، بل أيضاً في احتمالات تحول الثقة بالنفس إلى توجهات توسعية للدولة، كما حدث مراراً في تاريخها، تنتهي بعواقب باهظة التكاليف.

وإلى جانب هذا كله، تواجه الجمهورية الإسلامية مشكلات أخرى، لا تبدو بحدة تحديات التنوع السكاني والتهديد الخارجي، ولكنها لا تقل عنهما أثراً:

أولاها، التخطيط لمستقبل اقتصادي يحرر البلاد من أسر الاعتماد الكلي تقريباً على عوائد تصدير النفط، في حال تأكدت توقعات التراجع المستمر في صادرات النفط الإيراني، الذي تشير تقارير غربية إلى تناقصه بمعدل 10 إلى 12 في المائة سنوياً.[43] إذ بالرغم من أن احتياطات إيران من النفط والغاز تضعها في المرتبة الثانية أو الثالثة بين الدول النفطية في العالم، فإن حاجات الاستهلاك الداخلي المتصاعدة وتراجع الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية لاستخراج وصناعة النفط، تؤثر سلبياً في مساهمة عائدات النفط في الاقتصاد الإيراني.

وثانيها، التوصل إلى اجتهاد إجماعي داخلي، يتصدى لإشكالية التعارض بين مؤسسة ولاية الفقيه وسلطة الشعب، وهي الإشكالية التي صبغت الجمهورية بصبغتها منذ لحظة التأسيس. فقد تراجعت، بلا شك، منذ نهاية ولاية خاتمي الثانية، حدة التدافعات بين الإصلاحيين والمحافظين، ولكن أحداً لا يمكنه التكهن بأن القضايا التي أثارها ذلك التدافع قد اختفت نهائياً. الحقيقة التي يصعب الجدال فيها إن موضوعة ولاية الفقيه ليست ديناً، بل مجرد

اجتهاد، أدى غرضه في السياق الإيراني الشيعي الاثني عشري في مرحلة معينة. لمواجهة أسئلة مرحلة أخرى مختلفة، يبدو من الضروري أن تبرز رؤية اجتهادية جديدة.

أما ثالثة هذه المشاكل، فتتعلق بتطوير سياسة تقوم على التعاون والعيش والأمن المشترك بين شعوب المشرق العربية والإسلامية. فمن التبسيط الافتراض بأن القوى الخارجية، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، تقف وراء كل أجواء التوتر في علاقات إيران بجوارها العربي والإسلامي. في ضوء تصاعد الخلاف الإيراني مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية حول الملف النووي، ليس ثمة شك في أن للولايات المتحدة مصلحة في عزل إيران عن جوارها. ولكن السياسة الإيرانية المزدوجة في العراق، تثير شكوكاً واسعة في أوساط الدول، ولدى قطاعات كبيرة من الشعوب العربية والإسلامية، حول مصداقية الخطاب الإيراني؛ كما إن الملف النووي يثير قلقاً عربياً وتركياً على السواء. علاقات التعاون والعيش والأمن المشترك بين الدول هي دائماً مسؤولية طرفيها معاً؛ ولكن الاضطراب الكبير في شؤون المشرق، والتهديد الذي تواجهه إيران على خلفية من برنامجها النووي، يتطلب مبادرات إيرانية أكثر مراعاة لحساسيات جوارها ومخاوفه.

هوامش الفصل الأول:

[1] حول جغرافية إيران، انظر:

W. B. Fisher, "The Land of Iran," in Harold Baily (ed.), *The Cambridge History of Iran* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), vol. 1, chap. 1; W. P. Fisher, *The Middle East: A Physical, Social and Regional Geography*, rev. edition (Metheun: England, 1978); British Admiralty, *Persia*, Naval Intelligence, London, 1944; University of Tehran, *Climatic Atlas of Iran*, Tehran, 1934.

[2] حول السكان والتعددية السكانية، انظر:

Carlton S. Coon, *Caravan: The Story of the Middle East* (London: Cape, 1952); Encyclopedia of Islam, new edition, "Iran" (by C. S. Coon); Nikki Keddie, "Religion, Ethnic Minorities, and the State in Iran: An Overview," in Ali Banuazizi and Myron Weiner (eds.), *The State, Religion, and Ethnic Politics: Afghanistan, Iran, and Pakistan* (Syracuse: Syracuse University Press, 1986.

[3] انظر: مركز الإحصاء الإيراني Statistical Centre of Iran، إحصاءات البلدان الصادر عن مكتبة الكونغرس الأميركية Library of Congress Country Studies، وكتاب إحصاءات العالم الصادر عن الاستخبارات الأميركية World Factbook, CIA.

[4] دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، ترجمة آذرشب (طهران: وزارة الإرشاد الإسلامي، 1406 هـ)، الفصل الأول: الأصول العامة، الأصل الثاني عشر.

[5] حول تاريخ الفتوح الإسلامية في إيران ووسط أسيا، انظر:

H. A. R. Gibb, *The Arab Conquests in Central Asia* (London: The Royal Asiatic Society, 1938); Richard N. Frye, *The Golden Age of Persia* (London: Weidenfeld, 1993), 54-73.

[6] M. A. Shaban, *Islamic History: A New Interpretation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), vol. 2, 159.

وحول إيران الإسلامية حتى الغزو المغولي، انظر:

W. Barthold, *Turkestan down to the Mongol Invasion*, ed. C. Bosworth (London: Luzac, 1968); Frye, *The Golden Age*, 186-236.

[7] Reuven Amita-Preiss, "Sufis and Shamans: Some Remarks on the Islamization of Mongols in the Ilkhanate," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 42, 1 (1999): 27-46.

[8] دوروتيا كرافولسكي، "السلطة والشرعية: دراسة في المأزق المغولي،" الاجتهاد 3 (ربيع 1989): 101-127.

[9] M. Savory, "Safavid Persia," in P. M. Holt, A. K. S. Lambton and B. Lewis (eds.), *The Cambridge History of Islam* (Cambridge: Cambridge University press, 1970), vol. 1, 394-429; Michel M. Mazzaoui, *The Origins of the Safavids: Shi'ism, Sufism and Ghulat* (Wiesbaden: Franz Steiner Verlag, 1972).

[10] Rula Abisaab, *Converting Persia: Religion and Power in the Safavid Empire* (London: Tauris, 2004); Said Amir Arjomand, "Religious Extremism (Ghuluww), Sufism and Sunnism in Safavid Iran: 1501-1722," *Journal of Asian History*, 15 (1981): 1-35.

[11] Moojan Momen, *An Introduction to Shi'i Islam* (New Haven: Yale University Press, 1985), 110 ff.

[12] Jos J. L. Gommans, *The Rise of the Indo-Afghan Empire, C. 1710-1780* (Leiden: Brill, 1995), 45-53.

[13] حول نادر شاه وسياسته، انظر:

Laurence Lockhart, *Nadir Shah* (London: Luzac & Co., 1938); Momen, *An Introduction to Shi'i Islam*, 124-26.

[14] يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين، تحقيق محمد صادق بحر العلوم (بيروت: مؤسسة آل البيت، ب. ت.)، 119.

[15] البحراني، لؤلؤة البحرين، 442 ـ 443؛ محمد باقر الخوانساري، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات (بيروت: الدار الإسلامية، 1991)، ج8، 205.

[16] حول بهبهاني، انظر:

Juan Cole, *Sacred Space and Holy War* (London: Tauris, 2002), 66-74.

[17] حول الجوانب المختلفة للصراع الأصولي – الأخباري، انظر:

Etan Kohlberg, "Aspects of Akhbari Thought in the Seventeenth and Eighteenth Centuries," in Nehemia Levtzion and John O. Voll (ed.), *Eighteenth Century Renewal and Reform in Islam* (Syracuse: State University of New York Press, 1987), 133-61; Andrew J. Newman, "The Nature of *akhbari/usuli* Debate in Late Safawid Iran,' *BOAS*, 55(1992): 22-51, 250-61; Devin J. Stewart, *Islamic Legal Orthodoxy: Twelver Shi'ite Responses to the Sunni Legal System* (Salt Lake City: University of Utah Press, 1988), 175ff.

[18] النص التالي مقتبس من محمد بحر العلوم، الاجتهاد أصوله وأحكامه (بيروت: دار الزهراء، 1977)، 176 ـ 177. ولتحليل حديث لأطروحات الأخباريين والأصوليين، انظر:

Robert Gleave, *Inevitable Doubt: Two Theories of Shi'i Jurisprudence* (Leiden: Brill, 2000).

[19] حول الطباطبائي (بحر العلوم)، والجناحي (كاشف الغطاء)، انظر: عبد الهادي الفضلي، تاريخ التشريع الإسلامي (لندن: الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، 1992)، 453 ـ 461. ولدراسة هامة حول دور الأنصاري في تأسيس مرجعية التقليد، انظر:

Juan R. Cole, "Imami Jurisprudence and the Role of the 'Ulama: Mortaza Ansari on Emulating the Supreme Exempler," in Nikki R. Keddie (ed.), *Religion and Politics in Iran* (New Haven: Yale University Press, 1983), 33-46.

وحول موضوعة التقليد واستقرار مؤسسة المرجعية، انظر:

L. Clarke, "The Shi'i Construction of Taqlid," *Journal of Islamic Studies*, 12, 1 (2001): 40-64; Linda S. Walbridge, *The Most Learned of the Shia: The Institution of the Marji Taqlid* (New York: Oxford University Press, 2001).

[20] أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي (لندن: دار الشورى، 1997)، 336 ـ 284؛ فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1998)، 205 ـ 206. وللتعقيد الذي يحيط بمسألة إعلان الجهاد في الفقه الشيعي الحديث، انظر:

Cole, *Sacred Space*, 161-172.

[21] المولى أحمد النراقي، ولاية الفقيه: بحث من كتاب عوائد الأيام (طهران: منظمة الأعلام الإسلامي،1990).

[22] المصدر الرئيس لتاريخ البابية، وولادة البهائية، هو:

Abbas Amanat, *Resurrection and Renewal: The Making of the Babi Movement in Iran, 1844-50* (Ithaca: Cornell University Press, 1989).

[23] Roy Mottahedeh, *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran* (Oxford: Oneworld, 2004), 215-18, 222.

[24] Ann K. S. Lambton, *Qajajr Persia* (Austin: University of Texas Press, 1987), 277-329.

[25] R. M. Savory, "Modern Persia," in P. M. Holt, Ann K. S. Lambton and B. Lewis (eds.), *The Cambridge History of Islam* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), vol. 1B, 601-612.

[26] Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Societies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 581-2.

[27] Savory, "Modern Persia," 612-613.

[28] Suroosh Irfani, *Revolutionary Iran* (London: Zed Books, 1983), 67-78; Mottehedeh, *The Mantle of the Prophet*, 114-33.

[29] Lapidus, *A History*, 584-7; Khalid Bin Sayeed, *Western Dominance and Political Islam* (Albany, N. Y.: State University of New York Press, 1995), 51-64.

[30] Hushang Moghtader, "The Impact of Increased Oil Revenue on Iran's Economic Development, 1973-76," in Elie Kedourie and Sylvia G. Haim (eds.), *Towards A Modern Iran* (London: frank Cass, 1980), 241-62; Mansoor Moaddel, Class, Politics, and Ideology in the Iranian Revolution (New York: Columbia University Press, 1993), 51-64; Lapidus, *A History*, 588.

[31] إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1986)، 42.

[32] حول الظروف الممهدة للثورة على نظام الشاه، انظر:

Moaddel, Class, *Politics and Ideology*, 65-139; Mottahedeh, *The Mantle of the Prophet*, 335-56.

[33] لدراسة تفصيلية لحياة وأعمال آية الله الخميني، انظر:

Baqer Moin, *Khomeini: Life of the Ayatollah* (London: Tauris, 2000).

[34] سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك (بيروت: دار الهدى، 1986)، 223-229؛

Irfani, *Revolutionary Islam*, 79-88.

[35] النص الكامل لكتاب الحكومة الإسلامية، مترجماً إلى الإنجليزية، في:

Hmaid Algar (ed. and tr.), *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini* (Berkeley: Mizan Press, 1981), 27-166.

[36] حول دراسة تفصيلية لأحداث الثورة، انظر:

Moin, *Khomeini*, 160-222; Irfani, *Revolutionary Islam*, 166-181; Hamid Algar, *The Roots of the Islamic Revolution* (London: The Open Press, 1983), 99-120;
شتا، الثورة الإيرانية، 249-336.

[37] Asghar Schirazi, *The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic*, tr. John O'Kane (London: Tauris, 1998), 45-58.

[38] Moin, *Khomeini*, 223-244.
[39] Schirazi, *The Constitution*, 86-158.

[40] لدراسة تفصيلية حول الحرب العراقية – الإيرانية، انظر:

Saskia Gieling, *Religion and War in Revolutionary Iran* (London: Tauris, 1999).
[41] Hooshang Amirahmadi, *Revolution and Economic Transition* (Albany, N. Y.: State University of New York Press, 1990), 235-290.
[42] Schirazi, *The Constitution*, 257-290.

[43] انظر، مثلاً،

International Herald Tribune, 8 January 2007; *Wall Street Journal*, 20 February 2007.

الفصل الثاني:

التوتر الأميركي - الإيراني
احتمالات الحرب وانعكاساتها على دول الجوار العربية

طلال عتريسي

موقع إيران الاستراتيجي: المخاطر والفرص:

لا يمكن أن تتشكل لدينا صورة واضحة عن سياسات إيران الإقليمية من دون تأمل موقعها الجغرافي، الذي يمنحها في وقت واحد المخاوف والفرص.

فمن **الشمال** تنشغل إيران بما يجري في بحر قزوين والدول المحيطة به. وهذا البحر (أو البحيرة بحسب الاختلاف على تسميته) غني بالنفط والغاز. ومن المعروف أن الكمية المؤكدة من المخزون المتوافر من النفط لا تقل عن 30 مليار برميل. ويمكن أن يصل الرقم إلى 200 مليار برميل بمجرد بدء أعمال الحفر اللازمة.[1] هذا يعني أن هذه المنطقة تحولت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي إلى مركز لجذب القوى الدولية التي تزداد حاجاتها من استهلاك النفط والغاز. وفي أوزبكستان أكبر منجم لإنتاج الذهب في العالم (50 طن سنوياً)، وفي طاجيكستان أكبر منجم للفضة في العالم، وفي كازاخستان يبلغ احتياط النفط نحو 25 مليار برميل، أما أذربيجان فمن المتوقع أن تتمكن مع كازاخستان وتركمانستان من إنتاج نحو 5 ملايين برميل يوميا". نتيجة لذلك بدأ الحديث عن "لعبة كبرى جديدة" و"تدافع نحو الذهب الأسود". وفتحت تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان أبوابها لشركات الطاقة الأجنبية. ومع

هذا الواقع النفطي والسياسي الذي انفتح على مصراعيه بعد غياب الاتحاد السوفياتي تخوض الدول المجاورة لهذه المنطقة منافسة محمومة لتوفير المسارات التي ستمر عبرها خطوط نقل الغاز والنفط إلى الأسواق العالمية. ولهذا الغرض طرحت كل من روسيا والصين والولايات المتحدة وتركيا وجورجيا وإيران وباكستان وأفغانستان عروضا لرؤيتها لمسارات خطوط الأنابيب التي ترى أنها ستخدم مصالح المنطقة وسوق الطاقة العالمية على أفضل وجه.[2]

ما يثير قلق إيران في هذا المجال هو الدخول الأميركي على خط التنافس والتأثير، خاصة وان الولايات المتحدة تعتمد في سياسة الطاقة على المستوى القومي التوسع في زيادة إنتاج النفط خارج الولايات المتحدة وتنويع مصادر إمداداتها منه. ومن الواضح أن نفط بحر قزوين يلبي هذه المتطلبات.[3]

وهذا يعني أن المنطقة المحاذية لشمال إيران هي منطقة صراع حاد ومحل أطماع الدول الكبرى ودول المنطقة الإقليمية. وأن على إيران أن تأخذ بالاعتبار في سياساتها الإقليمية ما يجري في هذه المنطقة لتعرف كيف تتعامل مع مصالح الدول الأخرى وكيف تحمي مصالحها في وقت واحد. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال النموذج الأبرز لتأثير ما يجري في هذه المنطقة على العلاقات الأميركية الإيرانية : فالولايات المتحدة تعارض بشدة أي مشروع لمرور أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين وجواره عبر الأراضي الإيرانية إلى أوروبا والعالم، لأن هذا الأمر سوف يعزز من وضع إيران الإقليمي ويحسن عائداتها المالية، ويجعل العالم أكثر حرصا على الاستقرار فيها. ولذا، تريد الولايات المتحدة بسبب خلافها مع إيران أن تمر تلك الخطوط عبر أفغانستان

أو باكستان (حليفها الاستراتيجي). لكن المشكلة في هذا الخيار أن إيران هي أقصر الطرق وأفضلها (خط مستقيم)، في حين أن الطرق الأخرى المقترحة، بما فيه الطريق عبر تركيا، أكثر كلفة وصعوبة على المستوى الجغرافي. ومن المؤكد في هذا المجال أن أي حوار أو تفاهم إيراني أميركي لا بد وأن يشمل التفاهم على هذا الخط من الأنابيب من ضمن المسائل الأخرى العالقة بين الطرفين.

في الجنوب، تطل إيران على منطقة الخليج العربية، حيث أهم إنتاج للنفط في العالم (يمر يومياً أكثر من 50 ناقلة نفط عبر مضيق هرمز، أي 62 ٪ من موارد النفط العالمي، و70 ٪ من استهلاك أوروبا، و22 ٪ من استهلاك الولايات المتحدة). ومن المعلوم أن هذه المنطقة كانت دائماً، وبسبب هذه الثروة الهائلة فيها، تعتبر شريان حياة العالم وموضع تدخل مباشر واهتمام الدول الكبرى ومحط أطماع هذه الدول لممارسة النفوذ والتأثير. ولا تخفي الولايات المتحدة، من دون تمييز بين اتجاهاتها الديمقراطية والجمهورية، إن حماية تدفق النفط هو أحد ركائز مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. أما الركيزة الأخرى فهي أمن إسرائيل.ما يعني أن إيران ستكون من جهة موضع مراقبة وتطويق من الجانب الأميركي لمنعها من التأثير على إنتاج النفط وأسعاره،في حين ستعمد إيران من جهة ثانية إلى استخدام موقعها المهم في هذه المنطقة إلى التلويح بسلاح النفط وإغلاق مضيق هرمز إذا فكرت الولايات المتحدة بشن أي هجوم عليها بسبب الخلاف معها حول برنامجها النووي.كما أن معظم آبار إيران النفطية تقع بمعظمها في مناطق الجنوب

الإيراني المطل على مضيق هرمز أيضا" وعلى الدول العربية المنتجة للنفط.

وإذا علمنا أن نسبة مساهمة النفط والغاز قدرت بـ 86٪ من إجمالي الصادرات الإيرانية في السنة المالية 2005 - 2006، أمكن تفسير حجم الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة لخفض أسعار النفط وإرباك الخطط التنموية الإيرانية. وكذلك التقديرات الغربية -الأميركية التي تستبعد أن تلجأ إيران إلى قطع إمداداتها النفطية إذا حصلت المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة بسبب عدم قدرة إيران على تحمل الخسائر الناجمة عن هذا التوقف، في حين أن الدول الأخرى المنتجة للنفط يمكن أن تعوض فقدان النفط الإيراني، الذي يرتفع استهلاكه في السوق المحلية الإيرانية مع مصادر الطاقة الأخرى، ليصل عام 2005 إلى نحو 41 ٪ من الإنتاج الكلي للطاقة (بسبب زيادة عدد السكان وتوسع الخدمات التنموية، الكهرباء والغاز...إلى أنحاء البلاد كافة). وهذا يشجع على الاعتقاد – بحسب التقديرات الغربية - أن إيران لن تتمكن من إيقاف تصدير نفطها لفترة طويلة (في حالة الحرب مع الولايات المتحدة)، في حين أنها يمكن أن تعمد إلى إيقاف التصدير الشامل عبر مضيق هرمز الذي سيؤثر سلباً على 40 ٪ من المعروض العالمي للنفط.

وفي الجنوب أيضاً تشترك إيران في حدود طويلة مع العراق. وقد خاض النظام السابق (نظام صدام حسين) حرباً مع إيران استمرت ثماني سنوات (من 1980 إلى 1988)، تكبدت بسببها إيران خسائر هائلة في الأرواح (مئات آلاف الشباب) والممتلكات والثروة (مئات مليارات الدولارات). رحبت إيران بالتخلص من هذا النظام، لكنها تشعر بالقلق من وجود 150000 ألف

جندي أميركي في العراق، وبالمخاوف من تطويقها بعد التواجد العسكري الأميركي في أفغانستان وفي بعض دول آسيا الوسطى. تبنت إيران ما أطلقت عليه "الحياد الايجابي" في أثناء التحضير الأميركي للحرب على العراق : أي عدم التدخل إلى جانب النظام العراقي وعدم التدخل ضد القوات الأميركية، وعدم تقديم التسهيلات من أي نوع إلى طرفي الحرب. و تفسر هذه الإستراتيجية الإيرانية عدم الرغبة في التصادم مع الولايات المتحدة (بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001)، وعدم معارضتها إسقاط النظام العراقي وعدم رغبتها في أن تكون طرفاً في هذه الحرب. لكن إستراتيجية إيران ستكون بعد احتلال العراق بذل كل الجهود لعدم تشكيل أي حكومة عراقية يمكن أن تشعل الحرب أو تؤسس العداء مع إيران، كما حصل في العهد السابق. ولن تترك إيران "الساحة" العراقية للقوات الأميركية لوحدها،بل ستعمل على كل المستويات السياسية والأمنية والعسكرية لمنع تهديد أمنها القومي من الساحة العراقية. كما ستعمل على جعل العراق نقطة ضعف للقوات الأميركية، بدل أن يكون مركز تهديد فقط لإيران. أي إن ما جرى في العراق في عهد الرئيس صدام حسين وما يجري اليوم بعد الاحتلال الأميركي (بين 1980 و2007) لم يبعث على الاطمئنان بالنسبة إلى إيران.

وفي الغرب تقع أفغانستان. وقد بلغت العلاقات الإيرانية – الأفغانية إبان حكم طالبان حداً من التوتر الذي وصل إلى حافة الحرب بين البلدين، إضافة إلى الخلاف المذهبي، وإلى تكفير طالبان للشيعة. وهذا يعني أن هذا الجوار لم يكن مطمئناً لإيران وأمنها القومي في السنوات التي حكمت فيها

طالبان. كما يعني كذلك أن إيران لن تأسف على الإطاحة بحكومة طالبان، لا بل ستقدم المساعدة إلى "تحالف الشمال" للمساهمة في التخلص من طالبان (بعد الحادي عشر من سبتمبر). كما كان الجوار الأفغاني طوال عشر سنوات من الاحتلال السوفياتي لأفغانستان (بين 1980 و1990) مصدر قلق واضطراب لأمن إيران القومي، عدا عن تدفق اللاجئين إليها (مليون أفغاني على الأراضي الإيرانية). وبعد الاحتلال الأميركي- الأطلسي لأفغانستان، استمر القلق الإيراني والمخاوف من التهديد الجديد على حدودها الغربية. لذا، ستشارك إيران في دعم النظام الجديد في كابول حتى لا يبقى رهينة القوى الغربية والولايات المتحدة خصوصاً. وستقدم إليه المساعدات المالية وتوقع معه المعاهدات التجارية والاقتصادية، والأمنية لمكافحة مهربي المخدرات، من دون أن تقطع علاقتها في الوقت نفسه ببقية الأطراف الأفغانية.

وباكستان، جارة إيران الأخرى في الجنوب – الشرقي، هي دولة نووية وشريك استراتيجي للولايات المتحدة. وتعتبر مدارسها الدينية أرضا خصبة لحركة طالبان. والخلاف المذهبي بين السنة والشيعة يتخذ في معظم الأحيان طابعاً عنيفاً. وباكستان خط عبور مهربي الأفيون من أفغانستان إلى إيران. ومن الطبيعي إلا يبعث هذا الجوار على الاطمئنان؛ إذ ينبغي على طهران أن تبقى متيقظة لكل ما يجري في هذا الجوار على المستويات الأمنية والسياسية والدينية.

وتركيا، دولة الجوار الإيراني الغربي، يحكمها نظام علماني يسيطر عليه الجيش، ولها علاقات قوية مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل. وهذا مبعث

قلق لإيران. لكن وصول حزب العدالة والتنمية (أردوغان - غول) قبل سنوات إلى رئاسة الحكومة، ثم إلى رئاسة الجمهورية، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية ونفطية بين البلدين، عزز جانب الاطمئنان لدى إيران أكثر من القلق من جوارها التركي.

ما تقدم يعني أن إيران يحيطها جوار غير مريح من كل الجهات، يثير لديها القلق على أمنها القومي وعلى مصالحها، بعدما تعرضت من هذا الجوار للحرب وللتهديد بالحرب. وتخشى إيران في الوقت نفسه التطويق من القوات الأميركية، التي باتت في قلب هذا الجوار بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001. أي أن على إيران، وهي تفكر في أمنها القومي وفي سياساتها الإقليمية، أن تأخذ بالاعتبار كل هذا الجوار المعقد الذي يحتاج إلى سياسات معقدة، ومختلفة، ومتفاوتة الشدة والليونة. لكن إيران (على مستوى الفرص) تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، وعلى طريق الحرير، وهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز. وتمتد إيران على مساحة هائلة تصل إلى 1648000 كلم مربع، بعدد سكانها يبلغ السبعين مليون نسمة. ويزداد هؤلاء على الرغم من سياسة الحد من النسل التي اعتمدها النظام بمعدل 950000 نسمة كل سنة. والمجتمع الإيراني مجتمع شاب. وقد افتتحت بعد الثورة المدارس والجامعات في كل المدن الإيرانية، وبلغت نسبة المتعلمين نحو 80 ٪، مع أكثر من مليوني طالب جامعي و20 مليون تلميذ، نسبة خمسين في المائة منهم من الفتيات. لكن هذه النسبة العالية من الطلاب الجامعيين

تفرض على إيران توفير 700000 فرصة عمل سنوياً. وهذا غير ممكن حتى الآن؛ لذا، تبلغ نسبة البطالة بين 12إلى 15 ٪. وفي حين نجحت السياسات الاجتماعية في تحسين المؤشرات الصحية والتعليمية، إلا أن المستوى الحياتي للناس بقي منخفضاً، وبقي نحو 16 ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر.

إن موقع إيران الاستراتيجي وثرواتها ومساحتها و عدد سكانها يجعل منها قوة إقليمية مهمة لا يمكن التهاون بها، أو تجاهل مصالحها في أي مشروع إقليمي سياسي أو أمني أو اقتصادي أو استراتيجي. لأن بمقدورها على الأقل أن تعرقل أي مشروع لا تشعر معه بالاطمئنان إلى مصالحها وأمنها واستقرار نظامها. وهذا ما نلمسه بوضوح على سبيل المثال في العراق، بحيث يصعب، إن لم يكن من المستحيل، البحث في مستقبل العراق بمعزل عن دور إيران ونفوذها.

مؤسسات صنع القرار في إيران (المؤسسات السياسية)

لا يمكن الركون إلى بعض الاتهامات التي تصور الحكم في إيران باعتباره حكماً فردياً أوتوقراطياً، يمارسه مرشد الثورة فقط من دون الرجوع إلى أية هيئة أو مجلس أو سلطة أخرى. ففي الواقع ثمة نظام معقد من المجالس التي تعمل في إيران وتؤثر في صناعة القرار. وغالباً ما يكون قرار المرشد هو محصلة التوازنات بين هذه المجالس، أو تغليب لوجهة نظر على أخرى؛ من دون أن ينفي هذا الأمر الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها المرشد والتي نص عليها دستور الجمهورية الإسلامية. ومن هذه الصلاحيات، على سبيل المثال: قبول

تنصيب رئيس الجمهورية، تعيين (وإقالة) القائد العام لحرس الثورة، (وقد تم مؤخرا" استبدال رحيم صفوي بمحمد علي جعفري)، ورئيس أركان القيادة المشتركة، وقيادة قوى الأمن الداخلي، ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون (التي كان علي لاريجاني على رأسها قبل أن ينتقل إلى رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي)، وتعيين مسؤول السلطة القضائية، إلى حل الخلافات بين السلطات الثلاث، وإعلان الحرب والسلم. وهذا يعني أن مرشد الثورة بحسب الدستور هو صاحب المركز الأول في إيران وليس رئيس الجمهورية. وقد سبق لإيران أن اختبرت منصب رئيس الحكومة (السيد مير حسين موسوي)، إلى جانب رئاسة الجمهورية، في بداية الثورة ومع وجود الإمام الخميني. إلا أن هذه التجربة اصطدمت بتضارب الصلاحيات بين المواقع، ما أدى إلى إلغاء منصب رئاسة الحكومة لتصبح صلاحياته بيد رئيس الجمهورية، الذي يرأس الحكومة في البلاد. وتطلب الثقة من مجلس الشورى لهذه الحكومة لكل وزير بمفرده، وليس للتصويت بالجملة على الحكومة كلها(رئيس الجمهورية مسؤول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى: المادة 122 من الدستور). كما يعني هذا الموقع الأول لمرشد الثورة (الولي الفقيه) إن ما تعرض له على سبيل المثال الرئيس خاتمي "الإصلاحي" (1997-2005) من تقييد لنفوذه لم يكن سببه الجوهري التعدي على صلاحياته وانتزاعها منه، لأن موقع المرشد بحسب الدستور أعلى من موقع الرئيس، بل على العكس من ذلك كانت رغبة الإصلاحيين انتزاع بعض صلاحيات المرشد لضمها إلى صلاحيات الرئيس ليصبح أكثر نفوذاً، وهو الأمر الذي أثار حفيظة التيار المحافظ ودفع بعضه إلى اتهام الإصلاحيين بالرغبة في تقويض نظام الجمهورية الإسلامية.

لكن كيف يصل المرشد صاحب هذه الصلاحيات الواسعة إلى موقعه؟ من ينتخبه أو من يعينه؟

أ- **مجلس الخبراء**: هو المجلس الذي ينتخب القائد (مرشد الثورة) ومهمته بعد انتخابه الإشراف على عمله، وعزله إذا تبين عدم أهليته. وأعضاؤه من العلماء المجتهدين (نحو 86 عالماً). وينتخب هؤلاء من الشعب مباشرة ولا يتم تعيينهم (المادة 107 والمادة 108 من الدستور). ولا يمكن تغيير صلاحيات هذا المجلس وقوانينه إلا إذا قرر هو نفسه ذلك. أما الأسئلة التي طرحت بعد انتخاب الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيساً لهذا المجلس (في أوائل سبتمبر 2007)، بعد وفاة رئيسه السابق آية الله علي مشكيني، حول تغيير سياسات إيران الداخلية، مثل تعزيز نفوذ المعتدلين على حساب المحافظين، أو تغيير السياسة الخارجية لتكون أكثر اعتدالاً في مواجهة تشدد الرئيس أحمدي نجاد، ففيه مبالغة استناداً إلى أن دور مجلس الخبراء متعلق حصراً بالإشراف على عمل القيادة. لكن انتخاب رفسنجاني يعني في الوقت نفسه إعادة الاعتبار إلى شخصيته التاريخية في النظام الإسلامي (بعد خسارته أمام احمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية عام 2005)، وربما إتاحة المزيد من الفرص بسبب شخصية رفسنجاني القوية أمام التيار المحافظ –المعتدل، الذي قد يكون حلاً وسطا بين التيارات الأخرى. كما قد يعني أن رفسنجاني هو وريث القيادة المحتمل، بعدما أصبح داخل مجلس الخبراء ورئيساً له، إذا حصل أي مكروه للقائد الحالي السيد علي خامنئي.

ب- **مجلس الشورى (البرلمان):** وينتخب مباشرة من الشعب. ولم تنقطع انتخابات هذا المجلس منذ انتصار الثورة إلى اليوم، حتى في أثناء الحرب مع العراق بين 1980 و1988. وتراوحت الغالبية التي سيطرت عليه بين المحافظين وبين الإصلاحيين.

ج- **مجلس صيانة الدستور:** ومهمته التأكد من مطابقة ما يصدر عن مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور. ويتكون أعضاؤه من ستة فقهاء (يختارهم القائد)، ومن ستة متخصصين في مختلف فروع القانون (يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى)، ومدته ست سنوات. ومن مهام المجلس الإشراف على كل الانتخابات التي تجري في البلاد، وعلى الاستفتاء العام؛ ما يعني أن مجلس الشورى، حتى لو سيطرت عليه أية أغلبية إصلاحية أو غير إصلاحية، لا يستطيع أن يمرر القرارات التي يريد قبل موافقة مجلس صيانة الدستور. وقد ألغى هذا المجلس ترشيح مئات الإصلاحيين لانتخابات مجلس الشورى، كما ألغى ترشيح العشرات لانتخابات الرئاسة عام 2005. ومن المآخذ على عمل هذا المجلس انه لا يحدد الأسباب التي تبرر له منع ترشيح هذا الشخص أو ذاك، ما يسمح، كما فعل المرشحون الاصطلاحيون، باتهامه بالتحيز إلى جانب المحافظين.

د- **مجلس تشخيص مصلحة النظام:** يتم تشكيل هذا المجلس بأمر من القائد، الذي يعين أعضاءه. ومهمته النظر في الخلاف الذي ينشأ بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور(المادة 112 من الدستور). ورئيسه الحالي الشيخ هاشمي رفسنجاني.

هـ- **مجلس الأمن القومي:** يتشكل من رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومن وزراء الخارجية والداخلية والأمن، بالإضافة إلى مندوبين يعينهما القائد. ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس.

و- **السلطة القضائية:** يعين رئيسها من قبل المرشد. وقد لعب القضاء دورا" مهما" في المواجهة مع الإصلاحيين عندما أمر بين عام 1997 و2000 بإقفال معظم الصحف الإصلاحية وتوقيف العشرات من محرريها ورؤساء التحرير فيها. وقد أدى هذا الإقفال إلى حرمان الحركة الإصلاحية من منابر مهمة كانت تستخدمها في التعبير عن وجهة نظرها في القضايا الداخلية والخارجية.

تبين هذه الخارطة لمجالس صنع القرار في إيران محورية موقع القائد فيها، من دون التقليل من دور المؤسسات الأخرى. وكذلك التباين الذي قد يحصل بين مجلس وآخر (مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، مثلاً). ومن الأمثلة على تعدد مؤسسات صنع القرار، التي قد تدفع القيادة الإيرانية إلى المزيد من هذه المؤسسات لمواجهة بعض التحديات، ما أقدم عليه المرشد في 27 يونيو\حزيران 2006 من تشكيل "مجلس استراتيجي للسياسة الخارجية" للمساعدة في تقديم المشورة وسد العجز في حلقة من السلسلة الخاصة بوضع السياسة الخارجية. ومن أبرز أعضاء هذا المجلس: كمال خرازي وزير الخارجية السابق في حكومة الرئيس خاتمي، وعلي أكبر ولايتي مستشار المرشد الحالي ووزير الخارجية الأسبق، وعلي شمخاني وزير الدفاع في حكومة الرئيس

خاتمي. وكما أشارت جريدة شرق الإيرانية (في 28\6\2006) فإن هذا المجلس سيتولى مهمة وضع الإستراتيجية التنفيذية الخاصة بعلاقات إيران الخارجية، إلى جانب التنسيق بين الأجهزة في مجال العلاقات الخارجية. وليس لهذا المجلس وظيفة تنفيذية، ما يعني انه لن يكون موازيا" للمؤسسات والأجهزة الأخرى.

لذا يصعب القول إن باستطاعة أي مسؤول في إيران (مثل ما قيل عند انتخاب احمدي نجاد رئيسا" للجمهورية، أو عند انتخاب هاشمي رفسنجاني رئيسا" لمجلس الخبراء) أن يبدل إستراتيجية إيران نحو دول الجوار أو نحو الولايات المتحدة أو نحو إسرائيل، من دون مشاركة مؤسسات أخرى في هذا التغيير، وفي مقدمتها وأهمها مؤسسة القيادة (المرشد). فعلى الرغم من انتماء احمدي نجاد إلى التيار المحافظ التقليدي وإلى "مدرسة" الحرس الثوري، واعتقاد البعض بأنه سيجعل السياسة الإيرانية أكثر تشدداً، فأنه لم يفعل أو يقل ما يخالف الحوار الإيراني مع الولايات المتحدة في العراق. (وحتى بعد الإعلان عن صفقة الأسلحة الأميركية للمملكة السعودية في نهاية شهر أغسطس\آب 2007، لم يهاجم احمدي نجاد أو وزير خارجيته منوشهر متكي المملكة ولا أي دولة عربية أخرى من الدول التي ستحصل على السلاح الأميركي). في حين أن بعض الأصوات المحافظة كتبت في الصحف الإيرانية تنتقد هذا الحوار، لأنه يخدم الولايات المتحدة كما افترضت.

ز- الحوزة الدينية: تلعب الحوزة الدينية في مدينة قم دوراً مهماً ومؤثراً في المجتمع الإيراني، لما تتمتع به من مكانة تاريخية (إلى جانب النجف في العراق) في المحافظة على المذهب الشيعي وفي تخريج العلماء والمجتهدين

وفي بروز بعض المراجع فيها مثل الإمام الخميني. وتضم الحوزة تيارات فقهية وسياسية، بعضها يشجع مزج الديني بالسياسي وبعضها لا يرى ذلك ضرورياً، بل يعارضه ويقف ضده. ويتمتع مراجع التقليد (أي المجتهدون الذين وصلوا إلى مرتبة استنباط الأحكام الفقهية بأنفسهم)، باستقلالية تامة عن السلطات. فيعمل المرجع برأيه، يفتي بجواز هذا الأمر أو ذاك في القضايا الدينية أو السياسية. ولا يتبع المرجع لرأي مرجع آخر، إلا إذا قرر المرجع مبايعة آخر في موقع سياسي، لكنه لن يفعل ذلك على المستوى الفقهي الديني. وهذا ينطبق على أي مرجع في إيران وفي خارجها. لذا لا يمكن القبول بالفرضية التي تتحدث عن تبعية السيد السيستاني في العراق (وهو مرجع تقليد) لمرجعية مرشد الثورة في إيران السيد علي خامنئي، طالما أنه لم يعلن عن هذه المبايعة السياسية له. لذا، إن عدم دعوة السيستاني الشيعة في العراق إلى "الجهاد" ضد الاحتلال الأميركي هو اجتهاده الفقهي الخاص النابع من تقديره لأوضاع الشيعة وللأوضاع السياسية العامة في العراق؛ وكذلك هو موقفه من الحكومة أو من الدستور. ولا يمكن لإيران أن تفرض على المرجع في العراق أي خيار آخر (لا ينفي ذلك مناقشته أو إقناعه). ويمكن أن نذكر أيضا" مثال المرجع السيد محمد حسين فضل الله في لبنان، الذي يؤيد إيران وسياساتها، لكنه يعمل برأيه ولا يتلقى أي مساعدة أو دعم، لا بل ثمة من يقف ضده من المراجع في قم. ويعتبر السيد فضل الله انه مرجع تقليد مثله مثل مرشد الثورة في إيران السيد علي خامنئي تماماً؛ وهو بالتالي لا يدين له بالولاء أو بالطاعة، كما يفعل على سبيل المثال حزب الله في لبنان.

ح- **البازار:** لعب البازار دورا "مهما" في أثناء الإعداد للثورة في إيران، وكان المول الرئيس للمؤسسة الدينية. وشارك التجار بفاعلية في الإضرابات التي دعت إليها قيادة الثورة. ويشكل تجار البازار موردا" ماليا" مهما" للمراجع في الحوزة العلمية في قم، نظرا" للأموال الشرعية التي يدفعوها لهم (الخمس والزكاة)، والتي ينفقها هؤلاء على المدارس الدينية وعلى المكتبات ومنح الطلاب، وعلى تقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء والمحتاجين. ومن الطبيعي أن يؤيد تجار البازار الخصخصة، لكن التجار يخشون التحولات الاقتصادية في إيران، والتي يمكن أن تشكل تهديدا" لموقعهم التقليدي، خاصة وان طهران - موقع البازار- تشهد منذ سنوات نموا" لقطاع حديث من التجار خارج منطقة البازار.

ط- "**المجتمع المدني**": يندرج ما يمكن أن يطلق عليه تنظيمات المجتمع المدني في إيران في إطار الجمعيات الإسلامية والسياسية والهيئات الإعلامية، وغيرها، كرابطة علماء الدين المناضلين (روحانيات مبارز)، وتجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز)، والجمعيات الإسلامية، مثل جمعية مؤتلفة، وحزب جبهة المشاركة الإسلامية، وكوادر البناء، وبعض الهيئات الطلابية، وعشرات الصحف التي اتسع انتشارها بعد وصول الرئيس خاتمي عام 1997. ومعظم هذه الجمعيات والهيئات يتوزع انتماؤها بين التيارين الإصلاحي والمحافظ. ومن المهم أن نعرف أن الصحف، بما فيها الإصلاحية والمعارضة، تتلقى الدعم - الورق- من

وزارة الثقافة. وثمة صيغة خاصة لنموذج من المجتمع المدني الذي تشارك الدولة في دعمه هو جمعية الإمداد الخيرية الإسلامية، وهي جمعية خاصة تتلقى الدعم والتبرعات من الأفراد والمؤسسات في داخل إيران وخارجها، ولكنها في الوقت نفسه تحظى برعاية الدولة وحمايتها. وقد وصل الأمر إلى حد وجود وزير في إحدى الحكومات لمتابعة عمل جمعية الإمداد.

وغالبا" ما تشارك الصحف والجمعيات في النقاشات حول القضايا الداخلية والخارجية التي تعيشها إيران، مثل الحوار مع الولايات المتحدة أو إعادة العلاقات مع مصر أو صلاحيات الولي الفقيه أو الحريات الإعلامية والفنية، التي كثر الجدل حولها في عهد وزير الثقافة الإصلاحي عطاء الله مهاجراني في حكومة خاتمي الأولى 1997. وعلى الرغم من محدودية دور "المجتمع المدني" في إيران، حيث ترعى الدولة معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فإن الجمعيات السياسية الإسلامية والصحف المختلفة (يصدر في إيران نحو 600 مطبوعة يومية وأسبوعية وشهرية في كل المجالات السياسية والفنية والأدبية والفكرية والرياضية وسواها) التي تشكل الظاهرة الأبرز في هذا المجتمع، لعبت دورا" ملحوظا" في إثارة النقاش حول الكثير من القضايا الداخلية والخارجية، مثل صلاحيات مجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور، والعلاقات مع الولايات المتحدة. وقد دعا البعض إلى عدم استعداء واشنطن وإلى التفاهم معها، في حين دعا صحافيون آخرون إلى عدم التفاوض من موقع الرفض المبدئي لهذا الحوار، ما كان يستدعي في بعض الأحيان رداً من إمام جمعة طهران أو من مرشد الثورة نفسه لتوضيح الأمر للرأي العام الإيراني.

ك- المؤسسة العسكرية: الحرس الثوري: تتوزع القوى العسكرية في إيران بين الجيش والحرس الثوري. لكن الحرس يحظى باهتمام عالمي ومحلي - إيراني - أكثر من الجيش.فعندما يتم تعيين قائد جديد للحرس تتجه الأنظار إليه لمعرفة تاريخه وتجربته والدور المنوط به في الظروف السياسية والأمنية والعسكرية والتهديدات التي تتعرض لها إيران، في حين أن تغيير قائد الجيش لا يحظى بالاهتمام نفسه. علماً بأن تعيين الاثنين يصدر عن مرشد الثورة.

تأسس الحرس الثوري بعد انتصار الثورة مباشرة لسببين: عدم الثقة بالجيش الذي تدرب معظم قادته في الولايات المتحدة، ولحماية الثورة والنظام بقوة شعبية تنتمي إلى الثورة وإلى إيديولوجيتها الإسلامية. وعلى الرغم من التغيير الذي تعرض له الجيش في قيادته وعقيدته ما بعد الثورة، فإن الحرس اكتسب مكانة الخاصة، نظراً للتضحيات العالية التي قدمها أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، عندما لم يكن الجيش قد استكمل إعادة بنائه. ومن المعلوم أن همام حماية الحدود الإيرانية، وحتى حماية الأمن الداخلي وحماية الأمن القومي هي مسؤولية مشتركة بين الجيش والحرس. لكن الاتهامات الأميركية لإيران بالتدخل في العراق أو أفغانستان أو غيرها تركز على دور الحرس الثوري وليس على دور الجيش. كما أن الاعتقالات التي نفذها الجيش الأميركي في العراق لإيرانيين في أربيل وسواها كانت بتهمة انتمائهم إلى جهاز استخبارات الحرس الثوري، الذي ينشط في إيران ويعمل ضد الولايات المتحدة. كما اتهم الحرس الثوري بأنه كان خلف فوز الرئيس

احمدي نجاد عام 2005 عندما تدخل بقوة إلى جانبه ووفر له أكثر من أربعة ملايين صوت ضد المرشح المنافس هاشمي رفسنجاني. ويعتبر الحرس من مؤسسات المحافظين في إيران. لكن ذلك لا يعني أن الحرس لم يتأثر ببعض الأفكار الإصلاحية التي طرحها الرئيس السابق محمد خاتمي.

لدى الحرس بنية عسكرية متكاملة، وبعد سنوات طويلة من عمله بشكل مستقل عن الجيش تم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة للمؤسستين. لكن الحرس بقي يتمتع باستقلالية قيادته ومهامه على المستويات كافة. ومن المعلوم أن الصلة وثيقة بين الحرس وبين حزب الله اللبناني، خاصة وان هذه العلاقة بدأت منذ تأسيس الحزب وبعد مجيء بضعة آلاف من الحرس إلى لبنان إثر الاجتياح الإسرائيلي له عام 1982. وتتفاوت التقديرات حول إعداد الحرس، لكن المرجح أن عِدَّتَهُ يصل إلى نحو 120000. ولدى الحرس قوات برية وبحرية وجوية. وتبرز أهمية الحرس الإضافية في مسؤوليته المباشرة عن قوات التعبئة (الباسيج)، التي يبلغ أفرادها الملايين من الشبان الذين خضعوا للتدريب ويمكن استدعاؤهم عند الحاجة. وبحسب تقدير الاستخبارات الأميركية، فإن عدد الذكور القادرين على الخدمة العسكرية في إيران يبلغ 8 ملايين ونصف المليون، في حين أن من يصل إلى التجنيد في كل سنة بحسب هذه الاستخبارات أكثر من 600000.

العلاقات الأميركية –الإيرانية: توتر متواصل:

بدأت الأزمة بين إيران والولايات المتحدة مباشرة بعد انتصار الثورة في 1979، عندما احتجز "الطلاب السائرون على نهج الإمام" الدبلوماسيين في

السفارة الأميركية في طهران، التي أطلقوا عليها اسم "وكر التجسس"، فبادرت واشنطن إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. لكن التحريض على الولايات المتحدة (الشيطان الأكبر) كان ملازما لأدبيات الثورة حتى قبل انتصارها. ومنذ ذلك الوقت إلى اليوم لا تزال العلاقات بين البلدين على حالها من القطيعة ومن التوتر، الذي يتصاعد وتشتد سخونته بين مرحلة وأخرى وصولاً إلى نذر المواجهة العسكرية التي تلوح بها الإدارة الأميركية كخيار محتمل "على طاولة الرئيس". وتهدد طهران بالرد على أي هجوم أميركي بضرب المصالح الأميركية في كل العالم. فما هي أسباب التوتر والعداء بين البلدين؟ وهل سدت كل أبواب التفاهم أو الحوار واحتمالاته، أم أن البحث عن المصالح قد يجد له مرتكزاً يتيح مد الجسور بعد الاعتراف المتبادل بالأدوار ومواقع النفوذ؟

لا ترى الولايات المتحدة فرصة للتفاهم مع إيران أو للتقارب معها للأسباب التالية:

- دعم الإرهاب (أي دعم إيران لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين، ليضاف إليهما بعد احتلال العراق عام 2003 دعم الميليشيات الشيعية وعدم الاستقرار والعمليات ضد القوات الأميركية).
- الموقف من عملية السلام: تتهم الولايات المتحدة إيران بمعارضة عملية السلام في الشرق الأوسط وبالسعي إلى عرقلتها وتخريبها من خلال دعم الحركات "الإرهابية" التي تشن العمليات ضد إسرائيل من لبنان وفلسطين.

- اتهام إيران بالتطرف (وهو اتهام تبلور أيضاً بعد احتلال العراق وبعد فشل إستراتيجية دعم الديمقراطية واستبدالها بإستراتيجية دعم الاستقرار). وقد دعت الولايات المتحدة الدول العربية إلى تشكيل تحالف "المعتدلين" ضد تحالف "المتطرفين" (سوريا وحزب الله وحماس)، الذين تقودهم إيران. والتطرف المقصود هو الدور الإيراني في العراق وفي لبنان وفي فلسطين، الذي يمتنع عن المشاركة في عملية التسوية ويستفيد من تعثرها لتحقيق المكاسب لحلفائه ولتوسيع نفوذه. كما أن المقصود بالتطرف هو عدم مساهمة إيران في تحقيق الاستقرار في العراق من خلال دعم الميليشيات والقوى التي تقاتل القوات الأميركية هناك.

- ينسحب الاتهام بالإرهاب على الدور الإيراني في أفغانستان، الذي تعتبره الولايات المتحدة سلبياً ومزدوجاً لأنه يدعم حكومة قرضاي، من جهة، ويدعم المتمردين (حركة طالبان)، من جهة ثانية. ويعتبر بعض الكتاب الإيرانيين (صحيفة رسالت في 23\12\2006) أن وجود الولايات المتحدة في أفغانستان هو تهديد مباشر للأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، لأن من أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها: الوصول إلى –والسيطرة على– معظم منابع الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وبحر الخزر، وإنشاء قواعد عسكرية وتوسيع الناتو إلى الشرق في آسيا الوسطى، واحتواء وتطويق روسيا والصين والحيلولة دون تحول الصين إلى قوة عالمية عظمى؛ والتقليل من أهمية إيران كلاعب إقليمي من خلال زيادة الضغوط عليها، ومن خلال تغيير الطرق الجيوبوليتيكية الخاصة بأنابيب النفط والغاز، لأن انتقال

الطاقة من آسيا الوسطى وبحر قزوين عن طريق أفغانستان وليس عن - طريق إيران - إلى الصين والهند والخليج من شأنه أن يقلل بالفعل من الأهمية الجيو-اقتصادية الإيرانية بالنسبة لدول آسيا الوسطى والقوقاز.

- البرنامج النووي الإيراني: تتهم واشنطن طهران بالسعي إلى امتلاك السلاح النووي، في حين تؤكد إيران أن برنامجها هو للأغراض السلمية وهو حق لها. والخلاف حول هذا البرنامج ومستقبله هو الذريعة التي تستخدمها الإدارة الأميركية للتأكيد على الخطر الإيراني على أمن المنطقة واستقرارها، وهو الشرارة التي قد تكون السبب في اندلاع حرب بين الطرفين.

وفي الواقع لم تشهد العلاقات الإيرانية الأميركية استقراراً أو هدوءاً منذ انتصار الثورة. ولدى الإيرانيين، خاصة من يمسك بزمام السلطة من المحافظين في المؤسسات التي أشرنا إليها، توجس من الولايات المتحدة، التي كانت تقف خلف نظام الشاه واستبداده، وهي التي أعادته إلى السلطة بانقلاب على حكومة محمد مصدق عام 1953، وهي التي جعلت من طهران مقراً للموساد الإسرائيلي. وقد تعمد الإمام الخميني في خطابه التحريضي على الشاه خلال مرحلة الإعداد للثورة أن يستعيد كل هذا التاريخ من تشابك المصالح بين الشاه وبين الولايات المتحدة. كما أصبح شعار الموت لأميركا من شعارات الثورة ومن أدبيات النظام الإيديولوجية التي لم يتخل عنها إلى اليوم. ويخشى النظام أن تعود الولايات المتحدة إلى الانقلاب عليه كما فعلت في السابق، وكما حاولت في أثناء أزمة الرهائن عام 1980، عندما فشلت الطائرات

الأميركية في تنفيذ مثل هذا الانقلاب وتحرير الرهائن. وبسبب هذا القلق الإيراني العميق من الانقلاب على النظام، جعلت الترويكا الأوروبية من استقرار النظام الإيراني وعدم المس به بنداً من بنود "سلة الحوافز" التي قدمتها إلى إيران أثناء التفاوض على البرنامج النووي الإيراني. وقد جاء في مقدمة الفقرة حول التعاون الأمني والسياسي: "تقترح الدول الأوروبية الثلاث وكذلك الاتحاد الأوروبي إعلان تعهدات ثنائية متبادلة مع إيران وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على مبادئ العدالة والقوانين الدولية بما يؤدي إلى ابتعاد الطرفين في العلاقات الدولية عن استخدام التهديد أو الاستفادة من القوة ضد وحدة أراضي أو استقلال أي دولة وكذلك الابتعاد عن أي سلوك يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة".[4] ومن الواضح أن هذا الالتزام بعدم استخدام القوة ضد وحدة وسلامة واستقلال أراضي أية دولة يتعلق بإيران مباشرة وليس بالاتحاد الأوروبي، الذي لا يشعر بأي قلق من إيران فيما يتعلق بتهديد وحدة أراضيه أو استقلاله.

- ومن مصادر التوتر وسوء العلاقات المبكر بين الطرفين من وجهة النظر الإيرانية: الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)، التي وقفت فيها الولايات المتحدة (ومعظم دول العالم) خلف العراق، وكادت تلك الحرب تودي بالنظام وبالثورة الفتية. وقد خسرت إيران خلال سنوات الحرب مئات ألوف الشباب ومئات مليارات الدولارات، الخسارة التي أثرت سلباً على اقتصادها وعلى إعادة بنائه، منذ توقف تلك الحرب إلى اليوم. هذا، في الوقت الذي تحتجز الولايات المتحدة أرصدة إيرانية تقدر

بالمليارات في المصارف الأميركية منذ انتصار الثورة عـام 1979، دون أي مبرر.

- ومن مصادر الأزمة بين البلدين سياسة العقوبات الأميركية، ثـم سياسـة "الاحتواء المزدوج"، التي اعتمدتها إدارة الـرئيس كلينتـون ضـد إيـران والعراق. مع انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأ التركيز على مخاطر البرنـامج النووي الإيراني والدعوة إلى الامتنـاع عـن بيـع إيـران معـدات متقدمـة لوقف مساعيها للحصول على الأسلحة النووية كما طالب بذلك وزيـر الخارجية وارن كريستوفر الـدول الأوروبيـة عـام 1993. ومـع أحـداث الحادي عشر من سبتمبر توسعت الولايات المتحدة في سياسة العقوبـات لتشمل غير الدول والحكومات، مثل الأفراد والمنظمات، وأضافت إليهـا ما أسمته العقوبـات الذكيـة. وقـد بـدأت العقوبـات الـتي استصـدرتها الولايات المتحدة ضد إيران مع احتجاز الرهائن 1979- 1980. فألغـت الولايـات المتحـدة اتفاقيـة خاصـة بشـراء معـدات عسـكرية، وأوقفـت مبادلاتها الاقتصـادية، وتم قطـع العلاقـات الدبلوماسـية. وانضـمت إلى الولايات المتحدة في سياسـة العقوبـات الـدول الأوروبيـة واليابـان، وتم رفض بيع السلاح ومنح القروض وشراء النفط الإيراني. كما اسـتمرت إدارة ريغان (بعد إدارة كارتر) في فرض العقوبات الاقتصادية، ومنع بيع الأسلحة إلى إيران. وطوال عقد التسعينيات استمرت سياسـة الاحتـواء المزدوج التي أريد من خلالها تطويق العراق وإيران والمحافظة على تـوازن القوى في المنطقة. وفي عام 1996، على سبيل المثـال، فرضـت واشـنطن

عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران بأكثر من 40 مليون دولار (قانون داماتو). ومع وصول الإصلاحيين إلى السلطة حاولت الولايات المتحدة دعمهم عبر تقليص بعض العقوبات، فطرحت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في 18\3\2000 فكرة السماح لإيران بتصدير المنتوجات غير النفطية، مثل السجاد والفستق والكافيار والفاكهة المجففة إلى الأسواق الأميركية. لكن واشنطن استمرت في منع البنك الدولي من تقديم القروض إلى إيران. ولم يقتنع الإيرانيون بعرض أولبرايت، فما يطلبونه هو رفع القيود عن تصدير حصة إيران من الغاز إلى الأسواق العالمية التي تبلغ صفراً (تصريح وزير النفط الإيراني في 29\2\2000).

تطورت العقوبات مع الرئيس جورج بوش بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، ووضع إيران ضمن دول "محور الشر"، بحيث باتت إيران مهددة ليس فقط بالعقوبات وإنما أيضا بالتعرض للاعتداء، لأنها بحسب المعايير الأميركية تدعم الإرهاب. وذهبت الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة إلى توسيع نطاق العقوبات مع احتدام أزمة البرنامج النووي الإيراني، فأصدرت قرارا من مجلس الأمن ودخلت العقوبات مرحلة جديدة (القرار 1737، الصادر في 23 ديسمبر 2006، وفقاً للمادة 41 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، والذي يمنح إيران ستين يوماً لتعليق أنشطتها النووية كافة). وحظر القرار على الدول الأعضاء في مجلس الأمن بيع ونقل التكنولوجيا النووية وأنظمة الصورايخ الباليستية إلى إيران، إضافة إلى تجميد أرصدتها حتى على مستوى المنظمات والأفراد، وفي حال عدم التزام إيران يتم تشديد العقوبات. وإلى

جانب ذلك، قامت الولايات المتحدة بسلسلة من الإجراءات العقابية في المجالات كافة، مثل تقليص تعاون أكبر سبعة بنوك دولية كبرى مع إيران، وقف المبادلات المالية المباشرة وغير المباشرة كلياً مع المؤسسات اليابانية ومع المؤسسات الألمانية البنكية. ومن المعلوم أن إيران تأثرت بسبب هذه العقوبات، خاصة في المجال النفطي، وفي مجال الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة.

- احتلال العراق وأفغانستان: ربما كان الاحتلال الأميركي (2001–2003) لبلدين مجاورين من أهم عوامل القلق الإيراني وتفاقم الأزمة بين واشنطن وطهران. فتغيير نظام طالبان وإسقاطه شكل فرصة تاريخية لإيران أتاحت لها التخلص من جار "مزعج" شكل تهديداً لأمنها القومي وللنموذج الإسلامي الذي تريد تقديمه للعالم الإسلامي. لكن القوا ت الأطلسية، ونصفها من القوات الأميركية، في أفغانستان سوف تجعل هذا الجوار مجدداً مصدر قلق وتهديد للأمن القومي الإيراني. ولذا، ستعمد إيران في مواجهة هذا الواقع الجديد إلى إستراتيجية لا تقوم على الانكفاء والتراجع ولا على المواجهة المباشرة مع القوات الأميركية، بل على ما يمكن أن نسميه **"المنافسة والمشاركة"**، التي ستسمح لإيران بالتدخل في ما يحصل في أفغانستان والعراق وعدم السماح للولايات المتحدة أن تفعل ما تشاء في هذين البلدين على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتجارية. وقد برزت إيران باعتبارها المنافس الأول للولايات المتحدة في العراق، حيث تمنعها بكل إشكال التدخل

الأمني والسياسي من التفرد في إعادة بناء العراق. وتبذل إيران جهوداً كبيرة، سرية وعلانية، لجعل الوجود الأميركي في العراق عبئاً عسكرياً وأمنياً وسياسياً على الإدارة الأميركية. لم تكن إيران، التي سرها التخلص من النظام العراقي السابق، ترغب في الحرب على العراق. فقد كانت مثل باقي الدول العربية والإسلامية تخشى من تداعياتها الأمنية والسياسية والإستراتيجية، خاصة وأن إدارة الرئيس بوش ربطت بين هذه الحرب وإسقاط النظام العراقي وبين تغيير خارطة الشرق الأوسط وإطاحة بناه وهياكله السياسية والاجتماعية.

تنامي التوتر بين إيران والولايات المتحدة شيئاً فشيئا في العراق. ومن الملاحظ أن إيران كانت من أوائل الدول المجاورة التي سارعت إلى تأييد العملية السياسية: الانتقال من مرحلة مجلس الحكم إلى الانتخابات، ثم إلى تشكيل حكومة منتخبة. لكن إيران عملت في الوقت نفسه، كما تتهمها الإدارة الأميركية، على تقويض الاستقرار، أي المشاركة في دعم "المليشيات" التي تقاتل الاحتلال، وفي إرسال السلاح، وفي إيواء بعض قيادات القاعدة في إيران. في حين ترد إيران بمسؤولية الولايات المتحدة عن المجازر المتنقلة في العراق وعن تفجير المراقد والمساجد والحسينيات، وتدعوها إلى مغادرة العراق. وقد سمحت علاقات إيران الواسعة مع معظم الأطراف الشيعة في العراق ومع الأكراد في الشمال ومع أطراف سنية أخرى في تكريس نفوذها ودورها في العراق أكثر من أية دولة أخرى مجاورة له. ومن المعلوم أن من شروط إيران في حوارها مع الولايات المتحدة حول العراق، الذي يجري

بشكل متقطع منذ عـام 2007، دعـم حكومـة المـالكي، الـتي تعتبرهـا طهـران حكومة صديقة ولا ترغب في إزاحتها. لقد حمل سقوط النظـام في العـراق إلى إيران تهديدات وفرصاً جديدة في وقت واحد. ففي الوقت الذي حول غيـاب النظـام العراقـي السـابق إيـران إلى اللاعـب الإقليمـي الأبـرز وإلى القـوة الإستراتيجية المنافسة للقوة الأميركية (مع ملاحظة العجز العربي عن سد هذا الفراغ)، فإن إيران باتت أكثر عرضة للضغوط الأميركية. وبات منعها مـن أن تبقى أو تتصرف على أساس أنها تلك القوة هدفاً لـلإدارة الأميركيـة، ينبغـي تحققه بكل الوسائل. وعلى الرغم من المأزق الأميركي الذي يـزداد اتسـاعاً في العراق، وتزداد الحاجة معه للحوار مع أية قوة تساهم في الخلاص منه، بمـا في ذلك إيران نفسها (توصيات لجنة بايكر –هاملتون)، فإن الولايـات المتحـدة لم تترك إيران تفعل ما تشاء. بل جعلت من بوابة البرنامج النـووي ذريعـة قويـة لممارسة الضغوط واستمرار فرض العقوبات والتلويح بالضربة العسكرية.

تتلخص الأزمة بين إيران والولايات المتحدة في العراق بما يلي:

في الوقت الذي تعترف فيه واشـنطن بصـعوبة البقـاء في العـراق، وتعـد العدة للانسحاب المتدرج، إلا أنها في الوقـت نفسـه لـن تتخلـى عـن نفوذهـا السياسي والنفطي هناك. وفي الوقت الذي تعترف فيه واشـنطن بنفـوذ إيـران وتأثيرها على حاضر العراق ومستقبله، فإنها لا تريد لهذا النفوذ أن يسـتمر أو أن يتسع، بل ستعمل على تقليصه قدر المستطاع. وستحرض واشنطن العرب على إيران وتدعوهم إلى تحالف "المعتدلين" ضدها. ولعل الحـوار الإيرانـي – الأميركي في العاصمة العراقية يستبطن التفاهم (مـع الضـغوط والتهديـدات)

على حجم نفوذ وتأثير الدولتين في العراق. ولذا، يعمل كل طرف على التحريض على الآخر للتراجع أولا من العراق. فإيران تقول أن المشكلة هي في الاحتلال الأمريكي وتدعو إلى رحيله، والولايات المتحدة تقول أن عدم الاستقرار في العراق سببه التدخل الإيراني في شؤونه وتدعو إلى الكف عن هذا التدخل.

كما يتم توظيف هذا الخلاف لممارسة الضغوط على الملفات الأخرى العالقة بين الجانبين في الشرق الأوسط. فمن غير الممكن، على سبيل المثال، أن توقف الولايات المتحدة ضغوطها على البرنامج النووي الإيراني وإصدار العقوبات المتلاحقة من مجلس الأمن إذا استمر الموقف الإيراني على حاله من إسرائيل ومن عملية السلام في المنطقة، أو إذا استمرت إيران على موقفها من الوجود الأميركي في العراق. ومن غير المحتمل أن تساهم الولايات المتحدة في أي حل في لبنان إذا بقيت العلاقة مع إيران على حالها من التوتر في العراق (ومن عدم مشاركة السنة في العملية السياسية). لذا، يمكن القول إن العراق وما يجري فيه من صراع وتنافس بين الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية هو مؤشر الأزمة المستجدة بين الولايات المتحدة وإيران بعد عام 2001. كما كان العراق أيضا خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية مؤشر الأزمة بين إيران، من جهة، والولايات والمتحدة والدول العربية وأوروبا، من جهة ثانية.

البرنامج النووي الإيراني:

وهو من أبرز عوامل الأزمة والتوتر بين إيران والولايات المتحدة ومن خلفها "المجتمع الدولي" . يسبب هذا البرنامج قلقاً واسعاً يتجاوز الدولتين إلى

دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط ككل، التي تخشى أن تصبح إيران دولة نووية، أو أن تندلع الحرب بسبب رفض إيران التوقف عن متابعة برنامجها النووي، والتي لا يعلم احد كيف يمكن أن تنتهي وماذا يمكن أن تشعل بعد اندلاعها. فما هي قصة هذا البرنامج، وكيف بلغ هذا المستوى من التصعيد، الذي ينذر بحرب يزداد التلويح بها والاستعداد لها والخوف الشديد من اندلاعها؟

تزايد الاهتمام الأميركي والدولي، الإعلامي والسياسي، بالبرنامج النووي الإيراني بعد احتلال العراق عام 2003. وخشيت إيران أن يكون ذلك بداية لتكرار التجربة العراقية، بعد اتهام النظام العراقي السابق بامتلاك أسلحة دمار شامل، أدت إلى الإطاحة به من دون أي دليل على وجود تلك الأسلحة. وما عزز الخشية الإيرانية هو رغبة المحافظين الجدد المعلنة في بناء شرق أوسط جديد يطيح بلبنى والهياكل السياسية القائمة ويقضي على جذور التطرف والكراهية في هذه المنطقة. ولما كانت إيران قد وضعت في "محور الشر"، الذي تريد الولايات المتحدة مواجهته والقضاء عليه، بات منطقياً أن تستند خشيتها إلى وقائع فعلية وإلى متغيرات جيو- إستراتيجية تهدد أمنها القومي بعد دخول نحو 150000 جندي أميركي إلى العراق. في محاولة من إيران لتقليص التهديدات والمخاطر لم تتردد في التفاوض المباشر مع الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) حول برنامجها النووي. وقد استمر التفاوض نحو ثلاث سنوات، بين 2003 و2005، من دون أي تقدم. قبل الإيرانيون بأمرين لإبداء حسن النوايا وتأكيد سلمية برنامجهم النووي،

يعكسان إدراك المفاوض الإيراني لضرورة التراجع "خطوة إلى الوراء" في مواجهة الاندفاع الأميركي الذي أطاح بنظامين في العراق وأفغانستان. فمن ناحية، استجابت إيران لطلب وقف تخصيب اليورانيوم طوال فترة التفاوض (وهذا ما ترفض اليوم العودة إليه)، وتوقفت عن متابعة الأبحاث العلمية في المجال نفسه. كما وافقت، من ناحية أخرى، في بيان مشترك فرنسي - بريطاني - ألماني مع إيران على توقيع البروتوكول الإضافي لمنع انتشار السلاح النووي (22\10\2003)، الذي يتيح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التدقيق في كل أنشطة إيران النووية.

وعلى الرغم من التوقف عن التخصيب والتوقيع على البروتوكول الإضافي من الجانب الإيراني لم تصل المفاوضات إلى نهايتها السعيدة مع الطرف الأوروبي، الذي كان يمثل الولايات المتحدة وما يطلق عليه "المجتمع الدولي". ولم تفلح التأكيدات الإيرانية في إزالة أزمة الثقة، وعاد الملف النووي الإيراني من ثم إلى مجلس الأمن، كما رغبت الولايات المتحدة، ولم يبق في إطار الوكالة الدولية كما رغبت إيران. صدر قرار مجلس الأمن "التحذيري" رقم 1696 (31 تموز -يوليو 2006)، الذي أمهل إيران شهراً لوقف التخصيب، وفي حال عدم امتثالها "سيتخذ مجلس الأمن التدابير الملائمة بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة... وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من القرارات...إذا لم تلتزم إيران بهذا القرار". وهذا ما حصل بالفعل، فصدر القرار 1737 في 23 كانون الأول \ ديسمبر 2006، الذي أعاد التأكيد على ضرورة تعليق إيران جميع أنشطتها النووية بما في ذلك

البحث والتطوير، ودعوة جميع الدول إلى اتخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون توريد جميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات التي من شأنها أن تسهم في أنشطة إيران المتصلة بالتخصيب أو إعادة المعالجة أو المتعلقة بالماء الثقيل، أو في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية..."

ويبدو أن قضية الخلاف الرئيسة التي أفشلت الاتفاق الأوروبي الإيراني كانت "توفير الوقود". فقد أصر الأوروبيون على أن تتوقف إيران عن إنتاج هذا الوقود داخلياً وان تحصل عليه عبر روسيا، التي تعهدت بتقديمه بشكل دائم للمفاعلات الإيرانية، أو عبر توفيره من الخارج، شرط أن تتعهد إيران بإعادة جميع مخلفات هذا الوقود إلى المورد الأصلي (لأن تراكم مخلفات هذا الوقود هي التي تستخدم في صناعة القنبلة النووية). كما تعدت الشكوك أهداف البرنامج إلى ادعاء إيران تحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة من خلاله. وفي مناخ من التشكيك في برنامج إيران النووي نشرت وزارة الخارجية الألمانية تقريراً في شباط/ فبراير2006 يتهم إيران بإخفاء برنامجاً نووياً سرياً منذ 18 عاماً، إضافة إلى بناء منشأة سرية لتخصيب اليورانيوم، يتم فيها إنتاج مواد قابلة للانشطار النووي يمكن استخدامها في إنتاج السلاح، وان إيران عرقلت منذ ذلك الوقت (2003) عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ولذا، لا تستطيع الوكالة إثبات أن الأنشطة النووية الإيرانية ذات طابع سلمي فقط. ويربط التقرير بين "تخلي إيران عن التقنيات الحساسة (التخصيب والمعالجة) وبين استعادتها الثقة الدولية. وهذا ما تعتبره إيران مساً بحقها الذي يكفله توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. رفضت

إيران العرض الأوروبي، وأصرت طوال مرحلة التفاوض على الثوابت التالية:

1- سلمية برنامجها النووي

2- حقها في امتلاك الطاقة للأغراض السلمية

3- معالجة أي مشكلة تتعلق بهذا البرنامج في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس في إطار مجلس الأمن.

ومع رفض إيران المقترحات الأوروبية بدأ ملف برنامجها النووي يسلك طريقه إلى مجلس الأمن. وعلى الرغم من العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي لم تتراجع إيران، ولم توقف تخصيب اليورانيوم. كان المفاوض الإيراني يدرك تماماً التغير الواضح في البيئة الإقليمية الإستراتيجية بعد احتلال العراق عام 2003. ولذا، يقول المسؤول السابق عن الملف النووي الإيراني، الشيخ حسن روحاني، إن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني اعتبر أن الهدف الأساس كان تبيان عدم صحة ادعاء الولايات المتحدة امتلاك إيران السلاح النووي. ويقول إن واشنطن لا تريد من إيران سوى "التسليم الكامل"، وإن التجارب السابقة علمتنا أن المفاوضات معها لن تفضي إلى شيء..."[5]

استؤنف التفاوض مع المسؤول الجديد للملف النووي على لاريجاني، الذي التقى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا مرات عدة، ثم التقى بمسؤولين أوروبيين آخرين. لكن عقدة التخصيب لم تحل، ففي حين يصر الطرف الغربي (الأوروبي –الأميركي) على وقف التخصيب قبل بداية أي تفاوض أو تفاهم، يرد الطرف الإيراني بأن وقف التخصيب قد يكون

نتيجة للتفاوض وليس شرطاً له، وإلا ما معنى التفاوض وحول ماذا سيدور. وهكذا، فقد وصل التفاوض إلى طريق مسدود، لتبدأ مرحلة العقوبات المفتوحة، التي قد تمهد للعمل العسكري الذي يتصاعد التلويح به بين فترة وأخرى.

المنطق الإيراني: تعتقد إيران بحقها في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، استناداً إلى المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وتعتقد أن الولايات المتحدة تريد أن تمنعها هذا الحق ومن التقدم في المجالات العلمية والتقنية لإفشال النظام الإسلامي. وتؤكد إيران حرمة إنتاج أسلحة الدمار الشامل من الوجهة الشرعية الدينية، وتربط بين القدرة العلمية وبين القدرة الاقتصادية والسياسية، لأن الدولة التي لا تمتلك طاقة كهربائية ولا تعتمد على الطاقة النووية، ستواجه مشكلة أساسية. الطاقة النووية، من وجهة النظر الإيرانية، هي احتياج حقيقي. ولذا تصر إيران على المضي في برنامجها النووي مهما كانت الضغوط أو التهديدات.

فأي إستراتيجية اعتمدت إيران في دفاعها عن "الحق النووي" الذي تعتقد به؟

يجيب المسؤول السابق عن الملف النووي الإيراني حسن روحاني بالقول إن إيران اعتمدت في التفاوض مع الأوروبيين المبادئ التالية:

1- إن إيران لا تسعى للحصول على أسلحة دمار شامل، ولا مكان لهذه الأسلحة في نظرية إيران الدفاعية، ولا يمكن من الناحيتين الشرعية والدينية الموافقة على هذا النوع من الأسلحة

2- إن الحصول على التقنية النووية حق مشروع لإيران

3- تصر إيران على خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

وقد اعتمدت إيران بموازاة ذلك ثلاثة مبادئ:

أ- يجب أن تشعر الولايات المتحدة بأنها غير قادرة على تغيير النظام. ولذلك يجب على القيادة الإيرانية استخدام اللهجة المناسبة والحاسمة.

ب- يجب أن تشعر الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى إيران، وأن تفهم أن لا حل للقضايا الإقليمية من دون الدور الإيراني، وانه لا يمكن عزل إيران.

ج- يجب إقناع الرأي العام العالمي بعدم صحة الاتهامات الأميركية.

وبموازاة هذه السياسية، لوحت إيران بإستراتيجية عسكرية دفاعية. فقامت في فترات متلاحقة باستعراض ما توصلت إليه قواتها العسكرية (الجيش والحرس الثوري) على مستوى إنتاج الأسلحة والتدريب والمناورات، والتجارب على إطلاق الصواريخ التي يمكن أن تصل إلى عمق الأراضي الإسرائيلية، مثل صاروخ شهاب 3 المتوسط المدى، الذي يبلغ مداه 1300 كلم ويستطيع حمل رؤوس متفجرة تزن نحو 700 ألف كيلوغرام (النهار في 8\7\2003). وصاروخ شهاب 4، الذي يبلغ مداه أكثر من ألفي كلم. هذا، مع استمرار التجارب على صواريخ جديدة يتجاوز مداها 2500 كلم (الحياة 1\6\2005). وأبرمت إيران أكبر صفقة معدات دفاع روسية لشراء 29 من

الأنظمة الروسية المضادة للصواريخ (الشرق الأوسط 13\12\2005). وأعلنت أنها سترد على أي عدوان بأقصى الضربات، كما هدد مرشد الثورة مصالح الولايات المتحدة في كل أنحاء العالم إذا شنت حرباً على إيران (الحياة27\4\2006). وتعمدت طهران التذكير بقدرتها على إغلاق مضيق هرمز، الذي ينقل نحو 40 ٪ من إمدادات النفط إلى العالم. وقال القائد السابق للحرس الثوري رحيم صفوي إن مضيق هرمز هو نقطة تحكم وضغط اقتصادي حيال طرق نقل الطاقة بالنسبة إلى القوى الأجنبية التي قد ترغب في تقويض الأمن الإقليمي (السفير 6\4\2006). ولم يكد القائد الجديد للحرس الثوري محمد علي جعفري يستلم مهامه حتى أعلن: "إننا حددنا نقاط ضعف العدو في العراق وفي أفغانستان" (10\9\2007).

وعلى الرغم من أن البرنامج النووي الإيراني هو أهم عوامل التوتر الحالي بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أن الإجابة القاطعة عن عدم سلمية هذا البرنامج غير متوفرة لغاية الآن. وما يؤكد ذلك أن تقديرات أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية منذ مطلع التسعينيات إلى اليوم لم تجزم بتحقق وجود السلاح النووي الإيراني، بل كانت تلك التقديرات ترجئ في كل مرة موعد حصول إيران على "القنبلة"، فهو تارة عام 2000، ثم عام 2005، ثم عام 2015. وهذا يعني أن تلك الأجهزة لا تملك معلومات دقيقة عن حقيقة ما وصل إليه البرنامج النووي الإيراني.[6] ويمكن القول إن الشكوك والمخاوف من بلوغ إيران القدرة على إنتاج السلاح النووي مستقبلاً - وليس امتلاكها الحالي له - هي التي تكمن خلف الاتهامات الأميركية والغربية

لإيران. وان منع إيران من بلوغ هذه القدرة هو ما ينبغي القيام به، حتى لو اضطرت الولايات المتحدة إلى ذلك بالقوة التي تلوح بها. ومن المعلوم أن إسرائيل هي من أكثر الدول التي تشدد على مخاطر البرنامج النووي الإيراني على أمنها الإستراتيجي. وها هو وزير الخارجية الأسبق سيلفان شالوم يصف إيران في مؤتمر هرتسيليا "بأنها التحدي الذي ينتصب أمام إسرائيل...وهي صلب المشكلة ولب الخطر..." (النهار16\12\2004). كما ساهمت تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد منذ وصوله إلى السلطة عام 2005 حول زوال دولة إسرائيل ولا شرعية وجودها وعودة اليهود إلى أوروبا التي أتوا منها في تبرير رفع وتيرة المخاوف الإسرائيلية والأميركية والأوروبية من البرنامج النووي الإيراني.

ولا شك أن إيران تدرك حجم التعقيد والتداخل بين دورها الإقليمي وبين ملفها النووي، من جهة، وبين استهداف الولايات المتحدة لها (الإطاحة بالنظام) أو تدمير منشآتها النووية والنفطية والصناعية، عبر الذريعة نفسها التي استخدمت ضد العراق، من جهة أخرى. لذا، بذلت إيران جهوداً كثيرة لإظهار حسن نواياها، فذهبت إلى التفاوض وأوقفت التخصيب، ووقعت البروتوكول الإضافي. ولم تتوقف إيران عن تقديم الاقتراحات والحلول والبحث عن المخارج، التي تنزع الذرائع من اليد الأميركية التي تهدد بالحرب، وتحفظ لإيران "حقها" في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. فبعد شهر على صدور القرار 1737 (30\7\2007)، تقدمت إيران بورقة من تسع نقاط للعودة إلى المفاوضات مع مجموعة "الست الكبار"، أبرز ما جاء فيها :

- الاعتراف الرسمي بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية؛
- تحديد المدة الزمنية التي سيستغرقها تعليق التخصيب؛
- الحصول على ضمانات أمنية واضحة من الجانب الأميركي بوقف العمل على زعزعة النظام الإسلامي؛
- ضمانات عملية بتزويد إيران حاجاتها من الوقود النووي لمدة سبع سنوات على الأقل مع تخزينها في الأراضي الإيرانية تحت رقابة دولية؛
- حل الخلاف بين واشنطن وطهران على أن يشكل الإفراج عن الأرصدة الإيرانية في أميركا بادرة حسن نية من الجانب الأميركي؛
- أن تضع الوكالة الدولية جدولاً زمنياً لا يتعدى سبع سنوات لإصدار تقرير بشأن سلمية النيات النووية الإيرانية (الحياة 30\1\2007).

لكن هذه المقترحات لم تلق الاهتمام المطلوب من الإدارة الأميركية.

الحرب المحتملة ودول الجوار:

لا تبحث إيران عن الحرب مع الولايات المتحدة، لا بل تريد وبكل الوسائل أن تتجنب حصولها. وعندما تظهر إيران قدراتها واستعداداتها العسكرية، وما تسميه "نقاط ضعف العدو في العراق وأفغانستان"، فلكي تدعو الطرف المقابل إلى التفكير ملياً قبل شن الحرب. ولا تريد إيران أن يبحث ملف برنامجها النووي في مجلس الأمن، بل تريده أن يبقى في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد نجحت مؤخراً (مطلع أيلول

\سبتمبر2007) في عقد اتفاق مع الوكالة يقضي بأن تصدر الوكالة تقريرها النهائي عن سلمية البرنامج النووي الإيراني بعد انقضاء ستة أشهر، تقوم خلالها الوكالة بالتأكد مما يجري في المنشآت النووية في المرحلة الأولى (شهران)، ثم بالتأكد من عملية التخصيب في المرحلة الثانية (شهران)، وفي المرحلة الثالثة يصدر تقرير الوكالة الذي يفترض أن يقفل ملف إيران النووي بعد أن يعلن سلميته. لكن هذا الاتفاق لم يحظ برضا الولايات المتحدة، التي سارعت إلى التشكيك في النوايا الإيرانية، وأعادت المطالبة بوقف التخصيب كشرط لأي تفاهم أو اتفاق مع الوكالة أو مع المفاوض الأوروبي. وقد خرج مدير عام الوكالة الدولية غاضبا" من اجتماع الوكالة في 10\9\2007 لأنه لم يحصل على دعم الممثلين الأوروبيين في الاجتماع، ما اعتبره مساً بصدقيته ورغبته في حل قضية البرنامج النووي الإيراني حلاً سلمياً وفي إطار الوكالة نفسها وليس خارجها.

وفي 17 أيلول/ سبتمبر2007 صرح وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير "بأن على إيران توقع الأسوأ، بما في ذلك الخيار العسكري، لأن العالم لا يستطيع السماح لها بامتلاك السلاح النووي" . وقد لقي هذا الموقف الفرنسي الذي أشاع أجواء الحرب، الترحيب من المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ومن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، والتحذير من وزير الخارجية الإيطالي، الذي دعا إلى إمهال الدبلوماسية "الوقت الضروري" . وانتقدته وزيرة الخارجية النمساوية، ورفضته روسيا والصين. ولقد جاء الرد قاسيا "من الخارجية الإيرانية وتلويحا" بإعادة النظر في صفقة غاز ضخمة مع

شركة "توتال" الفرنسية، وتأكيدا "من الحرس الثوري بالاستعداد لمواجهة العدو. ولولا البيئة المناسبة لاحتمال الحرب على إيران لما لقي تصريح كوشنير هذا الاهتمام أو تلك الردود (والتي دعته إلى التراجع بعد يومين فقط أثناء زيارته روسيا ودعا بدلا" عنه إلى التفاوض بدون توقف... "لكن مصادر الخارجية الفرنسية تأخذ فرضية الحرب على محمل الجد" – السفير 19/ 9/ 2007)، مما يعني أن خيار الحرب هو خيار جدي يريد البعض تحققه في أقرب وقت ممكن، في حين يسعى آخرون إلى منعه وإلى عدم السماح بتوفير مبرراته.

فماذا إذن لو انتقل خيار الحرب من طاولة الرئيس الأميركي إلى القيادات العسكرية استعداداً لبدء الهجوم على إيران؟ ما الذي يمكن أن يحصل؟ ما هي السيناريوهات المحتملة؟ ما هو موقف دول الجوار العربية؟ وما هي المكاسب التي يمكن أن تجنيها تلك الدول من الحرب وما هي المخاطر التي قد تتعرض لها؟

ثمة من يعتبر أن واشنطن باتت في التعامل مع إيران أمام أحد احتمالين لا ثالث لهما: الأول، هو التفاوض الجدي والاعتراف بالنفوذ الإيراني في العراق والشرق الأوسط باعتبارها قوة إقليمية لا يمكن تجاهل تأثيرها. و يستدعي هذا الاعتراف الإقرار بحق إيران في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية والتفاهم معها على المصالح المشتركة، من دون أن يمنع ذلك ممارسة الضغوط أو استمرار تسليط سيف العقوبات. (ويعني هذا الخيار الاعتراف الضمني بالرغبة في الحد من الخسائر في العراق وبفشل الإدارة

الأميركية في الشرق الأوسط). أما الاحتمال الثاني، فهو ضربة عسكرية لإيران ألمحت إلى سيناريوهاتها المفترضة بعض الصحف الأميركية بعد تصريح كوشنير عن الحل العسكري، مثل تحديد 2000 هدف ستقوم مئات الطائرات الأميركية بتدميرها، ومن ضمنها مواقع القيادات السياسية والعسكرية، إلى تدمير شامل لكل المنشآت النووية وللبنى الاقتصادية، بحيث تفقد إيران ما حققته من بناء منذ انتصار الثورة، وليس فقط برنامجها النووي. وتستهدف الضربات الأميركية تجربة إيران الإسلامية أيضا، مما قد يؤدي إلى زعزعة النظام. وتفترض هذه السيناريوهات أن ضرب إيران، حتى لو لم يؤد إلى إسقاط النظام، سيكون درساً لكل القوى التي قد تتجرأ على مواجهة الولايات المتحدة، أو على تحديها في الشرق الأوسط أو في أماكن أخرى من العالم.

وثمة من يتحدث عن انقسام في الرأي داخل الإدارة الأميركية حول هذه القضية بين وزيرة الخارجية ونائب الرئيس. ففي الوقت الذي طالبت فيه كوندوليزا رايس باستمرار التفاوض، إلى جانب العقوبات والضغوط الدولية، لفرض الانصياع على إيران، يرى ديك تشيني أن هذا الخيار قد فشل طيلة المرحلة الماضية، والدليل هو استمرار إيران في التمسك ببرنامجها النووي وبتخصيب اليورانيوم على الرغم من كل القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة. ولذا، فلا بديل عن الخيار العسكري، الذي سيمنع بالقوة استمرار إيران في تحدي المجتمع الدولي وفي المضي نحو تصنيع القنبلة النووية. ولا بد من توجيه الضربة إلى إيران قبل نهاية ولاية الرئيس بوش. ويفسر البعض هذا

النزوع نحو الخيار العسكري بالهروب إلى الأمام، على أساس أن إدارة المحافظين الجدد فشلت في إستراتيجيتها في الشرق الأوسط، فلم تحقق الديمقراطية التي جعلتها هدفاً للحرب على العراق، ولا تغيير البنى والهياكل السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط. وما يؤكد هذا الفشل أيضا التقلب في الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط. فقد بدأت كما ذكرنا بدعم الديمقراطية، ثم تغيرت إلى دعم الاستقرار (دعم الحكومات)، ثم إلى دعم المعتدلين (الحلفاء العرب) ضد المتطرفين (إيران).

إن كل الضجيج الذي يثار حول البرنامج النووي الإيراني والتصريحات المتناقضة التي تصدر من العواصم العالمية حول الحرب ضد إيران، بين من يشجع ومن يحذر، وبين من يستبعد هذا الخيار، إلى الاستمرار في محاولات فرض المزيد من العقوبات على إيران، والانزعاج الغربي من اتفاق طهران مع الوكالة الدولية، يبرر بحث تداعيات الحرب المحتملة خاصة على دول الجوار العربية انطلاقاً من التساؤلات التالية :

- هل ستجلب الحرب على إيران إلى العرب فرصاً إستراتيجية (من منظور الأمن القومي) أكثر من المخاطر المحتملة؟
- هل تشكل إيران فعلاً خطراً داهماً على العرب له الأولوية على الخطر الإسرائيلي، وأن إزالة هذا الخطر الداهم تفترض الحرب والعداء في حين لا خيار سوى السلام مع إسرائيل؟ وهل يفترض ذلك، كما قال الأميرال وليم فالون قائد القيادة الوسطى الأميركية أثناء جولته في المنطقة (2007\9\19)، إن دول الخليج تمثل خط ردع متقدماً ومهماً لمواجهة إيران؟

- هل تحتاج إيران حقيقة إلى سلاح نووي لتفرض نفسها وتفوقها على العرب وعلى أمن الخليج؟

- هل من المؤكد أن الحرب ستنجح في تقويض نفوذ إيران في الشرق الأوسط وتقضي على برنامجها النووي؟

- ما هي حقيقة المخاوف الإسرائيلية من البرنامج النووي الإيراني؟

- هل حصول إيران على التقنية النووية السلمية يقلق العرب؟

- ما هو مصدر عدم الاستقرار الفعلي والاضطراب في المنطقة: هل هو التدخل الإيراني، أم احتلال العراق؟ وهل هو الدعم الإيراني لحركات المقاومة، أم الاحتلال الإسرائيلي؟ وهل القضاء على التدخل الإيراني سيجلب الاستقرار إلى المنطقة ويحل المشكلات العالقة فيها؟

في محاولة الإجابة عن تلك الأسئلة يمكن استشراف طبيعة وأولوية المصالح أو المخاطر الناجمة عن حرب محتملة تشنها الولايات المتحدة على إيران.

أولاً، إن إيران ليست بحاجة إلى برنامج نووي عسكري يتيح لها امتلاك القنبلة النووية لتتحول إلى قوة إقليمية مهيمنة على دول الخليج العربية للأسباب التالية:

1- أنها تتعرض بسبب هذا البرنامج إلى الضغوط والعقوبات وإلى الملاحقة في مجلس الأمن وإلى التهديد الجدي بالحرب التي قد تعيد إيران عقوداً طويلة إلى الخلف. ومن غير المنطقي أن يكون الهدف من البرنامج

النووي الإيراني هو مجرد تحقيق التفوق على دول الخليج الأخرى في مقابل الأثمان التي دفعتها من أجله حتى الآن، وما تزال مرشحة لدفع المزيد. التفوق الإيراني متحقق أصلا من دون برنامج نووي. فإيران قوة إقليمية مهمة لا يستطيع أحد تجاهل شأنها وموقعها. والتهديد الذي تتعرض له على مستوى أمنها القومي ووجود نظامها مصدره ليس دول الخليج ولا الدول العربية عموماً، بل الولايات المتحدة وإسرائيل. إن قدرات إيران المختلفة تجعلها أصلاً في موقع المتفوق على دول الخليج: من مساحتها، إلى ثروات النفط والغاز، وعدد السكان (70 مليون)، الذي يفوق عدد سكان دول الخليج مجتمعة (السعودية وقطر والكويت والإمارات وعمان). وعلى الرغم من نسبة الإنفاق على التسلح التي تزيد في مجموع دول الخليج عن إيران بأكثر من ثمانية إضعاف (33,98 مليار دولار مقابل 4,4 مليار دولار لإيران)، فإن دول الخليج لم تخض حروباً في تاريخها الحديث،[7] في حين اختبرت إيران الحرب ثماني سنوات بعد انتصار الثورة مباشرة، وهي من أطول حروب العصر. وهو ما يعني أن فرضية استهداف "امن الخليج" بالبرنامج النووي الإيراني هي فرضية غير منطقية. بل إن التفوق العسكري الإيراني إبان حكم الشاه على دول الخليج، التي كان وإياها في الموقع نفسه من التحالف والصداقة مع الولايات المتحدة، كان جزءاً من المنظومة الأميركية – الأطلسية الأمنية ضد النفوذ السوفياتي في المنطقة. ولذا، فإن الاحتمال الأقوى (إن كانت إيران تخفي برنامجاً عسكرياً)، أن يكون هدفه بالدرجة الأولى

مواجهة الردع النووي الإسرائيلي، خاصة وأن البلدان يشهران العداء المتبادل ويلوح كل منهما برغبته في القضاء على الآخر.

2- من غير المؤكد أن تنجح الحرب، إذا وقعت، في القضاء على البرنامج النووي الإيراني. فالمنشآت النووية الإيرانية موزعة بين جنوب البلاد وشمالها (أي على مساحات شاسعة)، ما يعقد لوجيستيا " عمليات التدمير والإغارة من الجو عليها. ونظراً للتحصين الجيد لهذه المنشآت، فإن الطائرات الأميركية بحاجة إلى عشرات الغارات ومئات الطائرات لتنفيذ المهمة. وهذا ما يتيح للرد الإيراني أن يحقق أهدافا، ويقلب نتائج المواجهة لمصلحته. لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة غير قادرة على التدمير الواسع في إيران، بحيث تجعل النظام برمته يدفع ثمن سياساته. ولكن هذا لابد أن يطرح السؤال حول طبيعة النظام الذي سيخلف النظام الحالي؟

3- كيف وأين سترد إيران بمجرد اندلاع الحرب التي قد تريدها الولايات المتحدة خاطفة وسريعة؟ لقد أعلن مرشد الثورة أن إيران سترد بضرب المصالح الأميركية في كل أنحاء العالم؛ ولكن من غير المحتمل أن يكون هذا الرد خارج منطقة الشرق الأوسط (أي في أوروبا أو أميركا نفسها). ما يعني أن الرد سيكون في العراق أو في أفغانستان، أو ضد القواعد العسكرية الأميركية في دول الخليج، إضافة إلى احتمال إغلاق مضيق هرمز وتعطيل نقل النفط إلى العالم. أي إن إيران ستربط بين خسائرها المحتملة وبين تخريب اقتصاد واستقرار دول المنطقة كلها. والاحتمال

الأقوى، أن توجه إيران ضرباتها إلى إسرائيل، لأن ذلك يثبت صدقية عدائها لهذه الدولة أمام العالم الإسلامي، ويحرج باقي الدول العربية والإسلامية، ويضغط على الولايات المتحدة لعدم توسيع نطاق الحرب. علماً بأن إسرائيل هي من أكثر الدول التي تتعاطى بجدية عالية مع التهديد النووي الإيراني المحتمل، وهي تثير المخاوف منه في كل المحافل الدولية، وترغب في أن تستمر الولايات المتحدة في تشديد العقوبات، وصولاً إلى القضاء، حتى بالوسائل العسكرية، ليس على هذا البرنامج فقط، بل وعلى النظام الإيراني برمته.

4- إن الدول العربية عامة، ودول الخليج خاصة، لا تشعر بالاطمئنان من قرع طبول الحرب مجدداً في المنطقة بين إيران والولايات المتحدة، لاسيما أن الحرب على العراق لم تنته ذيولها إلى اليوم. وإذا كانت هذه الدول قلقة من تنامي النفوذ الإيراني في العراق وفي باقي المنطقة، فلا يبدو أنها ترى في الرهان على الحرب سبيلاً للحد من هذا النفوذ. وقد سارعت بعض الدول العربية إلى إعلان رفضها وعدم مشاركتها أو استخدام أراضيها في أي عمل ضد إيران وفي رفض مبدأ الحرب نفسه. وبعيد الإعلان الأميركي في مطلع عام 2007 عن الإستراتيجية الجديدة في العراق، التي جعلت إيران هدفاً للتصويب والتهديد بالحرب، زار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة العاصمة طهران، وتلاه وزير خارجية قطر، اللذين رفضا خلال زيارتيهما أي عمل عسكري قد يهدد أمن المنطقة برمتها، وشدد كل منهما على دور إيران المحوري في أي استقرار

إقليمي. ولم يتأخر الموقف السعودي أيضا في تأكيد رفضه للحرب ضد إيران. وأعقب ذلك زيارة أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني، علي لاريجاني، إلى المملكة السعودية (2007\1\14)، فيما وصف أنها زيارة تستهدف "بناء عوامل الثقة بين البلدين".

ولعل فشل الحرب الأميركية على العراق، والفوضى وعدم الاستقرار في هذا البلد، وعجز الولايات المتحدة عن السيطرة على مجريات الوضع العراقي، لا يشجع العرب على التفكير في دعم أو تأييد حرب ثانية في المنطقة، قد تتسبب في المزيد من الفوضى ومن عدم الاستقرار، ما سيجعل الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في عموم المشرق أكثر صعوبة وتعقيداً. كما أن المخاوف العربية ناجمة أيضا من احتمال اتساع الحرب لتشمل دولاً أخرى، مثل سورية ولبنان وإسرائيل. وهي مخاوف جدية وحقيقية، ما يعني أن المنطقة ستشتعل برمتها ولا احد يدري كيف يمكن بعد ذلك إطفاء الحريق ولا كيف يمكن أن تكون نهايته ولمصلحة من؟

5- هل يمكن الفصل بين التخلص من البرنامج النووي الإيراني ومن نفوذ إيران في المنطقة، من جهة، والتخلص من النظام الإيراني نفسه، من جهة أخرى؟ وهل ثمة من يضمن أن إدارة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ستتوقف عند خطوة تدمير المنشآت النووية - إذا نجحت - ولن تكمل نحو خطوة تدمير باقي المنشآت الاقتصادية والنفطية، ثم نحو القضاء على النظام وإسقاطه؟ وإذا كان هذا الاحتمال واقعياً وجدياً فينبغي على العرب أن يطرحوا على أنفسهم السؤال حول طبيعة النظام

المقبل، إن نجحت الولايات المتحدة في التخلص من النظام الحالي. هل سيكون هذا النظام أكثر طمأنة للعرب وأكثر تقديراً لمصالحهم ولأمنهم القومي، وأقل اهتماماً بنفوذه في الشرق الأوسط، وأكثر استعداداً لتقديم التنازلات للعرب من النظام الإسلامي الحالي؟ إن الولايات المتحدة إذا نجحت في إسقاط النظام الحالي في إيران فلن تقبل سوى بعودة نظام تابع لها مئة في المائة على غرار نظام الشاه السابق. وربما ستستفيد من تجربة سقوط النظام الحالي لتجعل النظام الجديد أكثر قوة وحماية. وسيعيد هذا النظام علاقاته مع إسرائيل، وستسمح له واشنطن بالتسلح كما يشاء، مثل ما سبق وفعلت مع نظام الشاه؛ وسترفع عنه العقوبات، وربما هي التي ستساعده في انجاز برنامجه النووي، حتى للأهداف العسكرية، طالما سيكون شريكاً استراتيجياً لها (مثل الشريك الاستراتيجي الباكستاني النووي). فما الفائدة التي سيجنيها العرب من هكذا نظام؟ هل سيساعدهم مثل هذا النظام على ممارسة الضغوط على إسرائيل لتقديم التنازلات إلى الشعب الفلسطيني وقيام دولته المستقلة؟ أم إن إسرائيل ستشعر بمزيد من الدعم والحماية، بحيث تتمسك برفضها تقديم أي تنازلات؟ أم أن هذا النظام سيكون إلى جانب إسرائيل من دون تردد، وسيتبنى ما تريد وما لا تريد؟ وهل سيساعد هذا النظام في جلب الاستقرار إلى المنطقة ؟ ربما أمكن القول إن إسرائيل ستكون المستفيد الأول من ضربة عسكرية أميركية إلى إيران، تطيح بنظامها كله، وتأتي بنظام جديد مثل نظام الشاه السابق، الذي جعل طهران قاعدة لجهاز الاستخبارات الإسرائيلية - الموساد - في الشرق الأوسط.

أما إذا فشلت الحرب الأميركية، وهو أيضاً احتمال جدي وواقعي، وكان العرب قد وقفوا فيها إلى الجانب الأميركي، فهذا يعني أن إيران ستخرج أكثر قوة وأكثر اعترافاً بمرجعيتها ونفوذها في العالم الإسلامي كله. فهل سيتحمل العرب مسؤولية عداء قد يستمر عقوداً طويلة بينهم وبين الإيرانيين، في الوقت الذي لم يتمكنوا فيه بعد من إنهاء الصراع مع عدوهم التاريخي في فلسطين؟

ربما يفسر ما تقدم كله قلق العرب بشكل خاص من الحرب المحتملة ضد إيران التي تلوح بها الولايات المتحدة بذريعة تهديد إيران للأمن الإقليمي والأمن الدولي، على غرار الذريعة نفسها التي استخدمت لتبرير الحرب على العراق قبل سنوات قليلة فقط. وما تقدم يعني أيضا أن ليس في مصلحة العرب تشجيع، أو تأييد، أو المشاركة في، مثل هذه الحرب، على الرغم من كل الدعوات والوعود الأميركية، لأن المخاطر الإستراتيجية عليهم جراء المشاركة في الحرب ستكون أكبر بكثير من الفرص المحتملة. في حين أن خيار التفاهم مع إيران حول المصالح المشتركة والمخاوف المتبادلة يجعل الفرص المحتملة هي الأقوى.

هوامش الفصل الثاني:

[1]جيفري كمب، إيران والطاقة في بحر قزوين :احتمالات التعاون والصراع، في مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،2001 ص 80.

[2] جيفري كمب، المرجع نفسه ص 77.

[3] روبرت ايبل، إيران والطاقة في بحر قزوين،المرجع السابق ص 11.

[4] راجع نص المقترحات الأوروبية إلى إيران بشأن ملفها النووي في :طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي بيروت 2006 ص 91.

[5] راجع تقرير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حول الملف النووي في جريدة "إيران إمروز" 2005\7\31 وفي مختارات إيرانية عدد62 سبتمبر \أيلول 2005.

[6] راجع على سبيل المثال التقرير السنوي لرئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية –الموساد- مائير داغان أمام "لجنة الخارجية والأمن في الكنيست" الذي يتحدث فيه عن وصول إيران في نهاية عام 2005 إلى نقطة اللاعودة من الناحية التكنولوجية، وهي مرحلة يمكن لإيران من خلالها إنتاج مادة مخصبة من دون مساعدة خارجية، وفي تلك المرحلة الطريق إلى القنبلة النووية قصير...وحين يحوز المرء تكنولوجيا التخصيب، يصبح طليق اليدين" (السفير 2005\1\25).

[7] International Institute For Strategic Studies, IISS. The Military Balance, 2006
وتبلغ ميزانية المملكة السعودية الدفاعية لوحدها 21،3 مليار دولار. المرجع نفسه.

تعريف الباحثين

بشير موسى نافع

- باحث بمركز الجزيرة للدراسات
- أستاذ سابق للتاريخ والدراسات الإسلامية في كلية بيركيبك، جامعة لندن والكلية الإسلامية بلندن
- نشر العديد من الدراسات حول تاريخ الفكر السلفي، والحركة الإصلاحية، والقومية العربية
- ومن بين كتبه:
  - العروبة والإسلام والقضية الفلسطينية (بالإنجليزية، 1998)
  - صعود وهبوط الحركة الإصلاحية (بالإنجليزية، 2000)
  - العراق: سياقات الوحدة والانقسام (بالعربية، 2006)

طلال عتريسي

- مواليد بيروت
- أستاذ علم اجتماع في الجامعة اللبنانية
- مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية في بيروت
- رئيس تحرير مجلة الملف التربوي
- مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت
- رئيس تحرير سابق لمجلة "شؤون الأوسط"
- شارك في ندوات و مؤتمرات عدة، حول قضايا ثقافية وسياسية واستراتيجية في الدول العربية و الخارج. ونُشر له بحاث في دوريات عربية و أجنبية.
- صدر له كتب عدة آخرها عام 2006 "الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية"

هذا الكتاب:

يهدف الكتاب الثالث من سلسلة «أوراق الجزيرة» إلى تقديم أرضية تساعد على فهم طبيعة إيران، حضارة ودولة، ثم «أزمة الملف النووي» وما يمكن أن تخلفه من آثار على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

ينقسم هذا الكتاب إلى جزئين، يتطرق الجزء الأول إلى موقع إيران وجغرافيتها؛ ولسكانها وتنوعها الإثني والطائفي؛ وللمحطات الرئيسة في تاريخها، لاسيما منذ ولادة الدولة الصفوية وتبلور كيان إيراني حديث. أما الجزء الثاني فيعالج أسباب التوتر بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بـ«الملف النووي»، واحتمالات تعرض إيران لهجوم أميركي.





مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هواتف: ٤٩٣٠١٨١ – ٤٩٣٠١٨٣ – ٤٩٣٠٢١٨ (٩٧٤+)
فاكس: ٤٨٣١٣٤٦ (٩٧٤+)
E-mail: jcforstudies@aljazeera.net